

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العـدد الثالث

2009

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث- 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغـازي ـ ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع :   / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الموضـــــوع	الصفحة

الافتتاحيــــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات –مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

الموارد الطبيعية لمنطقة خليج سرت واقع للتقصي

أ.د. الهادي أبو لقمة(*)

مدخل عام:

ظهر اسم خليج سرت تحت اسم سرت الكبير، تمييزاً له عن خليج آخر أصغر حجماً، ممثلا في سرت الصغير أو خليج قابس. وفي هذا دلالة على أن أمراً ما قد وفر قاسماً جمع بينهما، مع اختلاف ظاهر في صفتيهما: الكبير والصغير. فقد جاء تكرار الحديث من أسماء لامعة، تركت بصماتها على الجغرافيا التاريخية، بأن هذين المسطحين المائيين لهما سمات مميزة، أفرز مدلولها اللغوي عن تداولها كصفة لأي مسطح مائي، تتضافر فيه تلك الخصائص التي لا يعرفها إلا من لهم دراية بشؤون البحر والملاحة. وهو ما تمخض عن تحديد الخليجين دون غيرهما من جهات المتوسط، فكلاهما مسطح مائي مفتوح في اتجاه الشمال وعرضه، ومن ثم لهبوب رياح عاصفة يمكنها إحداث اضطراب ملموس لكتلة مائية هائلة لعدة أشهر كل عام.

هذا الاضطراب، وما يتلوه من تقلب وتدفق للمياه، وما ينجم عنهما من ردود فعل، يحاول البحر من خلالها العودة إلى منسوبه الأصلي، هي السمة والقاسم المشترك اللذين وعاهما البحارة الفينيقيون على ما يبدو، كأثر لفعلي التدفق ورد فعله، الأمر الذي راق للإغريق تبني القول به، كما فعل الرومان

(*) أستاذ شرف، جامعة قاريونس وجامعة السابع من أبريل.
الأمين السابق للجمعية الجغرافية الليبية

في تاريخ لاحق، حين أعادوا إقامة مستوطنة فينيقية ساحلية صغيرة، تحت اسم روماني Macomads نسبوه إلى طبيعة مياه الخليج Syrtis.

وفي هذا خلاف صارخ لما جاء به ابن عمهم الطبيب الإيطالي ديلا تشيلا في الربع الأول من القرن المنصرم، حين تجرأ، ودون أي سند، على القول بأن كلمة سرت تعني الصحراء في اللغة العربية. وأنها باتت تعني كل المنطقة المحيطة بمياه الخليج. وفي هذا خلاف صريح للرأي الذي نادى به الأخوان بيتشي، وفندا فيه ما أشار إليه أول أوروبي يجتاز المنطقة؛ إذ نراهما يقران بنسبة الكلمة إلى فعل التدفق والأثر الناجم عنه[1].

وباختصار يتضح مما ذهب إليه ديلا تشيلا أن اسم المستوطنة قد تحول إلى مدلول جغرافي لكامل المنطقة المنضوية تحت مفهوم الصحراء، كما يعني أن طبيعة مياه هذا المسطح المائي الذي عرف أيضاً بالبحر الليبي، أو بحر العواصف، ممثلاً في مياه خليج سرت، الذي كان الجغرافي الكبير بليني أول من حدد امتداد محيطه البالغ 422 ميلاً بحرياً، بين رأس البرج وميناء هميسبيرس[2]، هي التي أفردت دلالتها كاسم على اليابس المجاور، وليس العكس، فقد كانت الكلمة تتداول قبل مجيء العرب، وبالتحديد كاسم جغرافي لمنطقتين محددتين من مياه المتوسط الجنوبية.

.. رسم خط ساحل سرت على غير ما يمثل الواقع، وهو ما استمر دون تغيير مع تلك الخرائط التي أفرزتها حقبة ما عرف بعصر النهضة، وظلت كما هي حتى قام الأخوان بيتشي عام 1822/21 بالسير بمحاذاته، مدونين ما نصه: "إن الخطوط العريضة التي رسمها بطليموس لخليج سرت في منتصف القرن الثاني الميلادي، وإن كانت غير صحيحة في مجملها، إلا أنها تظل مع

ذلك أكثر دقة من تلك التي دونت بعده... وتحتاج بالتالي إلى إعادة نظر، تتعلق بإضافة تسعين ميلاً إلى طوله، وزحزحة عرضه شمالاً ثلاثين ميلاً أخرى. ويستدعي من ثم إنقاص مساحته ستة آلاف ميل، قبل أن تصبح مطابقة للحقيقة[3].

وكما بين الأخوان بيتشي من سلاح البحرية البريطانية، واقع خط الساحل، أقرا بأن كلمة سرت لابد أن تكون فينيقية الأصل والدلالة، وأن استعمال الإغريق للمعنى الذي راق للرومان أيضاً، لابد أنه يرجع إلى أنه لقي لديهما القبول المطلق، ثم راق للعرب اختزاله وقصره على المنسوب إليه، دون إدراك منهم للمعنى الذي لم يقرنه أي من كتابهم بالإشارة إلى الصحراء، وإلى تلك الطبيعة الرملية التي صورت يومها وكأنها المظهر الطبوغرافي السائد، وأعطتها صورة معتمة، فقد جاء في حديث بليني أنها صحراء، وليس بها إلا الرمل، وما تعج به من ثعابين[4].

جاء هذا الوصف بعد خمسة قرون من تأكيد أبي التاريخ الذي تحدث عن موطن النسامونيين على طرف الساحل الجنوبي الشرقي للخليج ومنطقة الواحات، ووصفها بأنها دائمة الانتقال ما بين ساحل خليج سرت، حيث تعيش قطعانها، ومنطقة الواحات حيث التمور الوفيرة، إضافة إلى مهارتهم في صيد الجراد، الذي يستخدمونه هو الآخر، كمصدر رزق إضافي، انطلاقاً من كثرة عددهم وقوة شكيمتهم؛ إذ من عاداتهم الزواج بأكثر من واحدة، رغم تأكيده وجودهم وسط الرمال، وهو ما لا يمكن مجرد التفكير فيه، وذلك أن الرعاة يحتاجون بالضرورة إلى رقعة جغرافية واسعة تضمن لهم علف حيواناتهم، ولو من النوع الفقير، إلى جانب إمكانية الحصول على بعض الماء، وإن كان رديئاً، فكلاهما ضرورة ملحة. ويعني غياب أي منهما انعداماً للراعي، ولما

يمكن أن يتعهده بالرعي، داخل تجمعات الكثبان الرملية، التي شكلت بيئة لحياة قوم امتازوا بالمهارة في الحرب لامتلاكهم ثلاث خصائص متناقضة، كإتقانهم استعمال الرماح، واستخدام جلود النعام كدروع واقية، إلى جانب سرعتهم الفائقة، ذلك أن الحصول على الرماح يعني ضرورة توفير مادتها الخام، كما هو الحال في استعمال جلود النعام؛ إذ يدرك الجميع أن مثل هذا الحيوان الذي يحتاج لمرعى جيد، لا يمكن أن توفر جلوده مانعاً يقي من طعنات خناجر محاربين سمتهم الأولى السرعة الفائقة، في الوقت الذي لا تساعد فيه البيئة الرملية حتى على السير البطيء.

وخلاصة القول إن إشارة هيرودوت عن النسامونيين وقطعانهم والإقامة وسط الرمال واعتمادهم تمر الواحات كغذاء إضافي، وإن بدت ضمن ما يمكن الإشارة إليه من تلك الحالات التي اعتمدت وسيلة السماع بدل المشاهدة، يرى آخرون أن المنطقة بكاملها مجرد رمال لا ماء ولا نبات فيها، ولا شيء يتحرك فوقها سوى الأفاعي، التي تقاوم جلودها هي الأخرى طعنات الخناجر فوق رمال ملتهبة، لا تزيد في واقع الأمر عن كونها نصوصاً جغرافية فاقدة لدقة المعنى وصوابه. وفي هذا مدعاة للإقرار بأن كامل منطقة خليج سرت كانت مستقراً لعدد من القبائل، فرض عليها مزاولة واعتماد الرعي أساساً لتوفير متطلبات بقائها في بيئة تعمقت سلبياتها، منذ زمن سبق القرن الخامس قبل الميلاد، حين بدأ حديث السلف من المؤرخين والجغرافيين يترك إشارات عن ظروف بيئية سلبت المنطقة استمرار أن يكون ظهير سواحل سرت، ومن ورائه المناطق الرملية، التي شكلت الحيوانات الكاسرة إحدى سماتها المميزة.

البيئة الطبيعية:

أثمر التطور الجيولوجي لما نعرفه اليوم بالمنطقة الوسطى حدوث وتعاقب بناء جيولوجي، دفع خط ساحلها صوب الجنوب، مشكلاً جزءاً كبيراً من حوض فزان؛ إذ من المتفق عليه أن قسماً كبيراً من شمال الصحراء الكبرى كان حتى أوائل الزمن الجيولوجي الثالث جزءاً من بحر تيتس القديم. وكان خليج سرت بالذات أعظم اتساعاً منه في الوقت الحاضر؛ إذ وصل امتداده إلى قرابة خط عرض 25° شمالاً[5]. أخذ بعدها في التراجع البطيء، إلى أن استقر على هيئته الحالية، لا من حيث طبوغرافيته العامة، وإنما، وهو الأهم، من حيث ظروف المناخ، التي شهدت تحولات جذرية تراوحت ما بين إفراط في الرطوبة زمن البلايستوسيين، الذي أفرزت نهايته، منذ ستة آلاف سنة، تحولاً واضحاً في كميات التساقط، أحدثت تغيرات، في نوع الحياة النباتية التي قد تكون ملائمة يومها للحيوانات الكاسرة والمتوحشة، فحديث هيرودوت عن رعي القطعان لا يمكن النظر إليه في ظل ضدين يجمعان بين الحيوانات المفترسة وأفاعي يمكنها ابتلاع الثيران، وقوم يعتمدون الرعي كمرجع أساس لاستمرار حياتهم في بيئة قوامها التكوينات الرملية الحارقة، التي بإمكانها إزالة أي أثر لمن اتخذوا منها مقراً.

أفكار تحمل التناقض، زاد عمرها على عشرين قرناً، وبالتحديد منذ الفترة التي صاحبت بداية الألف الأولى قبل النصرانية، حين بدأت بوادر الاحتكاك مع الوافدين من وراء البحر تترك بعض الإشارات حول الظروف البيئية القاسية التي طبعت شاطئ الخليج، ودفعت بهم لإقامة ملاذات صغيرة متفرقة، تجنباً للأنواء، أو طلباً للراحة والتزود بالمياه وبعض المؤن. وأكثر من ذلك تجنب الاحتكاك مع سكانه من البدو الأشداء، الذين لا يمكن التفكير في مجال

تحركهم خارج تلك الرقعة الجغرافية التي لم يزد واقعها يومها عن مجال رعوي فقير، قد تظهر به في مواسم معينة بعض الحيوانات الكاسرة والزواحف والطيور الجارحة، بين حيوانات المراعي المعتادة، بما في ذلك طيور النعام، وبعض فصائل الودان والغزلان وبقر الوحش[6].

تشكل المنطقة التي باتت تدعى سهول سرت الأراضي المحيطة بهذا الخليج، بدءاً من مصراتة، وحتى توكرة، خلافاً لرأي العديد من الجغرافيين الذين يرون في منطقة الزويتينة، أول ميناء يشحن منه النفط، ورأس البرج القريب من مدينة مصراته هي الرقعة التي تشغلها هذه السهول.

تمثل هذه المنطقة رقعة سهلية شاسعة، يأخذ سطحها في الارتفاع التدريجي، سواء باتجاه الغرب أو الشرق، أو، وهو الأهم، نحو الجنوب، مع خلوها الواضح من أية مواقع فيزيوغرافية واضحة، تعمل على تحديدها، قبل بلوغ نطاق المنخفض الذي تشغله واحات أوجلة وجالو ومرادة واجخرة[7].

أما فيما عدا ذلك فإن مسطح سبخة تاورغاء وبعض الكثبان الرملية الساحلية ذات النشأة البحرية، إلى جانب بعض السباخ المتفرقة، وبعض مجاري الأودية الجافة غالباً هي المظاهر الطبوغرافية الوحيدة البارزة، ضمن نطاق من التكوينات الرسوبية البحرية النشأة، حيث لا مجال للبحث عن الخامات المعدنية التي تم التعويض عنها لحسن الحظ بما اختزنته بعض أجزائها من خام البترول، أو التكوينات الرملية التي تعلو بعض أطرافها.

صنف جميع أساتذة علم المناخ المنطقة بأنها جزء من النطاق الصحراوي، على أساس أن السمة العامة لهذا النوع من المناخ يمتد أثرها حتى مياه الخليج ذاتها، خلافاً لبعض جهات الساحل الليبي، حيث لعبت بعض

الظروف المحلية في إعطاء ما بات متعارفاً على كونه شريط منـــاخ البحـــر المتوسط. من ذلك أن معدل المطر السنوي لساحل الخليج أقل منه في أي جهة ساحلية أخرى، وينتهي بالكامل على بعد لا يزيد على 100 كيلومتر (16 و12 ملليمتر في واحتي مرادة وجالو على التوالي) [8].

تتسم منطقة خليج سرت، انطلاقاً مما أشير إليه، بجملة مـــن المعوقـــات الطبيعية، تمثلت أساساً في ساحل يفتقر إلى ظهير جغرافي ســـلبته ظـــروف السطح والمناخ والموارد المائية المكونات الأولية لخلق وتواصل نـــوع مـــن الحياة المستقرة من حوله، كما أن خط الساحل قد جمع هو الآخر عدة مساوئ، تمثل أهمها في خلوه من أماكن محمية، يمكنها أن تـــوفر المـــلاذ والمنطلـــق لاستغلال ثروة هذا الشاطئ، الذي اكتسب ما ينفر ويبعد أمهر البحـــارة عـــن التعامل مع مياهه، التي كثيراً ما صورت على أنها المقبرة، التـــي لا مجـــال للعودة منها، ما يعني أن استغلال هذا الساحل الطويل المبعثر السكان، يحـــتم خلق ملاذات آمنة لمن يعول عليهم في استغلال هـــذا الخلـــيج، الـــذي تشـــتد عواصفه خلال فصلي الخريف والشتاء، علماً بأن جل من وصلوا إلى مياهـــه من الصيادين الأوروبيين كانوا وراء صيد الإسفنج بالذات، فثروة هذا البحـــر السمكية تبدو محدودة، كما تدل على ذلك مؤشرات الدراسات الحديثة.

تعريف الموارد:

عرفت الموارد بأنها كل ما يستغله الإنسان من خامات الطبيعة[9]. وفـــي هذا دلالة صريحة على أن استغلال بني البشر للمـــوارد الطبيعيـــة ســـيكون مرهوناً بمدى اتساع أفق تفكيرهم في استخدام تلك المصادر، سواء ما اعتادوا على استغلالها فعلاً، أو تلك المحتمل توفرها، في باطن الأرض أو في الفضاء الذي يعلوه، أو ضمن تلك المسطحات الهائلة من المسطحات البحرية. وعلـــى

هذا فإن الكون بكامله يظل خالياً من الموارد، إذا عزلنا الإنسان عنه، فالموارد تظل دوماً مقترنة بالإنسان انطلاقاً من أن جلها يدخل في إشباع حاجاته.

أسهمت التحولات التي صاحبت الاستعداد لتصدير خام النفط من أكثر من معبر واحد في هذه المنطقة القاحلة في إرساء بوادر أعادت لكثير من تلك المحطات البحرية الهامشية التي أقامها الإغريق أو الفينيقيون، وورثها الرومان في نهاية المطاف ، أهميتها تلك الحركة التي ظلت رهن محيط دفاعاتها، خلافاً لواقع اليوم الذي جعل من بعضها مدناً عصرية، لا ينقطع حبل تواصلها مع باقي جهات العالم، عن طريق مياه الخليج الذي قال الجغرافي الروماني الكبير استرابو في منتصف القرن الثاني بعد الميلاد إن الإبحار فيه هو بمثابة العقبة الكأداء أمام سفن الأقدمين.

إن الملفت للانتباه أن ما لحق بخط ساحل هذه المنطقة من إنشاء مراكز عمرانية جديدة في نوع وظائفها، ممثلة في الموانئ النفطية، أو إعادة بعضها الآخر كمستوطنات قصد الإقامة والاستقرار، قد تم مع بقاء الظروف البيئية على حالها، في كلتا الحالتين، من قبل وافدين من وراء البحر، ولخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، وخاصة فيما يتعلق بتلك التي لها صلة بصناعة الطاقة، ذلك أن إنشاء مدن جديدة لا صلة لها بتحريك شريان اقتصادي دائم النبض، أمر ينبغي التعامل معه بحذر شديد، لأن مجرد عمليات الصيانة ستحتاج لإنفاق مالي قد يصعب توفيره، ما يدفعنا لطرح بعض التساؤلات الخاصة بنوع وحجم المتوفر من الموارد الطبيعية، مع محاولة استشراف جدواها في ظل تفرد هذا الجزء من الساحل الليبي بظروف بيئية جعلته، على الرغم مما تعج به اليوم بعض موانئه من حركة، لا يختلف عن باقي النطاق الصحراوي في كثافة سكانه (230 ألف نسمة لكامل المنطقة الوسطى) [10].

وفي هذا دلالة أكيدة على أن استغلال مكونات هذه البيئة لابد أن ينطلق ضمن إطار هذه الدعامة الطبيعية الهشة، المقرونة بندرة من يعول عليهم، ممثلاً في تلك الفئة التي ورثت شظف العيش، قبل ذلك الحدث الذي سجله ميناء الزويتينة قبل نحو ثلاثين عاماً خلت.

وهكذا فإن حرفة الرعي المحدود، بحكم طبيعة المرعى الذي يصنف ضمن مراعي الاستيس الفقير، كأثر مباشر لرداءة التربة وشح الرطوبة، ظلت السند الأول لتلك القلة من الرعاة الذين لم تكن لهم علاقة من أي نوع بالتطلع نحو مياه البحر القريب منهم. ومن ثم فقد ظل مجهول الهوية، على الرغم من العيش بالقرب من مياهه، وقايض أجدادهم عن طريقه، في بعض الفترات التي يشتد فيها شظف الحياة، أبناءهم مقابل مؤونة قليلة مع مراكب النصارى من الصقليين، كما جاء فيما دوَّنه ابن الوزان المعروف بليو الأفريقي، في النصف الأول من القرن السادس عشر؛ فهذه الصحراء معزولة تماماً عن أي تجمع بشري، وخالية من أي إنتاج، ما يحتم على السكان البائسين، عند احتياجهم لبعض الحبوب أو أي شيء آخر، تقديم أطفالهم إلى الصقليين الذين يترددون على الساحل، الذين كثيراً ما يكون بإمكانهم أخذ هؤلاء الأطفال، مقابل ما قدموه من زاد لذويهم(11).

أما الأخوان بيتشي، اللذان قطعا المنطقة سيراً على الأقدام، فأكدا أن أجزاء كثيرة من منطقة سرت توفر مرعى ممتازاً، رغم أن بعض أجزائها لا توفر سوى الحد الأدنى للحياة(12). وتمثل هذا الحد الأدنى اللازم لاستمرار حياة ذلك النفر من السكان، في رعي محدود، مع زراعة رقع بعلية مبعثرة، يمكنهم المجازفة بزراعتها إذا نالتها كمية كافية من الرطوبة، وتوفرت كمية

من البذور، ويندر أن يكون العائد مجزياً، إما لفشل المحصول ذاته، أو لاستيلاء جامعي الضرائب عليه في بعض الأحيان.

واقع مرير عاشه سكان المنطقة منذ زمن طويل، امتد إلى ما يتجاوز عقدين، بحكم مستجدات لا علاقة لها بتنمية محلية قوامها سكان المنطقة، وما توفره من موارد معتادة لديهم، ارتبطت أصلاً بمقومات حياة البدو، الذين لا خيار لديهم سوى الحفاظ على ما يملكونه من حيوانات، عليهم التنقل بها وراء حاجاتهم من الكلأ والماء. السببان الأهم في حلقة الصراع الدائم بين فئاتهم المختلفة، التي لا تعترف بما يحد من انتقالها بين أرض هنا وأخرى وراء الأفق.

عمقت سمات البداوة لدى النفر القليل من سكان هذه الرقعة الجغرافية المترامية نظرة اجتماعية تأبى الإقامة الدائمة، وتحط من قدر من يزاول عملاً يدوياً، وإن مثل عائده ما يسعى البدوي لمقايضته، سواء لتوفير قوته، أو لرفع استعداده، وتأمين تنقله، ذلك أن القليل من الزاد التقليدي يكفي لتواصل حياته التي لم تعرف للسلطة معنى خارج ما يأمر به الوالد، أو يقره شيخ العشيرة اللذان أخذا يدركان، على عجل، أن السكون الرهيب من حولهم أخذ يفقد رتابته، مع ظهور مستجدات يصعب تجاهل وجودها، وخاصة أنها هي التي قد تسعى إليهم، ومن ثم فلا مانع مطلقاً من تحقيق الاستفادة القصوى منها.

خلفت أضواء موانئ المنطقة نشاطاً اقتصادياً جديداً يعتمد على العمالة الوافدة من مناطق مختلفة، وأعداد قليلة نوعاً من العمالة التي لا يمثل الليبيون فيها إلا القلة، ناهيك عن أبناء المنطقة، الذين ما زالت فئة منهم لا ترى ما

يوجب التفريق في معاملتهم، وتلك الفئة الفاعلة من الليبيين الوافدين من جهات أخرى.

المهم أثر تواصل انضمام أعداد من أبناء المنطقة للاستفادة من هذا الحديث الجديد في تهميش ملحوظ لحرفة الرعي، التي باتت تزاول عن طريق الأجراء، وبتكلفة باهظة، في حين ركن محترفوها الأصليون إلى حياة ناعمة، لا صلة لها بواقع البيئة من حولهم، أخذت تدفع بهم تدريجياً إلى ترك هذا النشاط، الذي قد لا يختلف مصيره عن تلك المزارع التي خطط لاستثمار جزء من مياه النهر الصناعي العظيم الباهظة التكاليف فيها لزراعتها في محيط مدينة سرت أو في منطقة النوفلية، حيث تشكل عقبتا التربة الملائمة وفقدان المزارع ذاته معضلتين لن يجدي معهما توفر المياه، وإقامة مصدات الرياح، للحد من آثار التعرية، ودفع مزايا مالية في تحقيق عائد يمكن أن يكون ركناً يوظف لصالح التنمية، تماماً كما هو الحال مع الصيد البحري لأغراض غير الاستهلاك المحلي المحدود جداً، ويمارس هو الآخر من قبل أناس وافدين ، تعني مفاهيم النمو والتنمية والإستراتيجية القابلة للتطوير، عند الحديث عن الموارد الاقتصادية لأية جهة، أن مثل هذه المفاهيم ستبقى دون معنى في غياب من يبعث النمو ويحقق التنمية، ويضع أطر الإستراتيجية المراد بلوغها ومجالاتها، وهو ما تجاهلته محاور هذا المؤتمر مع كل أسف.

ومن هنا فإن الحديث عن الموارد الطبيعية ينبغي التعامل معه من خلال معادلة تحدد هذه الموارد، كما تعكسها جملة الظروف الطبيعية، كحد أول لهذه المعادلة، التي ستبقى مكوناتها مجرد سرد لحقائق قد يعيها أهل الأرض الذين لن يكون بإمكانهم فعل الكثير، في ظل غياب ما يلزمهم، مجرد التفكير في تلك الحياة التي اختفت مظاهر الشظف من حولها بفعل مؤثرات، ربما تكون قد

تمكنت ظاهرياً من توفير هذا الثوب الجديد. إلا أن الأمـر يتطلـب إدراك أن مكونات البيئة ستظل كما هي، إن لم يتفاقم أمرها، كأي وسط جغرافي تحكمه مساوئ طبيعية مركبة، بدءاً من طبيعة التربة، وندرة ورداءة المصدر المائي الباطني، وشح الرطوبة، وارتفاع معدل الحرارة، ورياح باردة شتاء، ولافحة محملة بالأتربة صيفاً، وغطاء نباتي فقير، إلى جانب أراضي سبخة، وكثبـان رملية متناثرة قرب ساحل منخفض، يفتقر هو الآخر لما يوفر الحماية، ويسمح بتوفير متطلبات الصيد في أبسط صوره، إلا إذا حزم المعنيـون باعتبـارهم طرفاً في المعادلة أمرهم، وحددوا الخيارات الصعبة الواجب اتباعها، في ظل فقدان شهيتهم للعمل أصلاً، وقلة أعدادهم، وتشتت منازلهم، وأكثر مـن هـذا بقائهم خارج بؤرة وعي ما يحيط بهم، على الرغم من إدراك العديدين منهم أن قهر الطبيعة من حولهم، بفعل مؤثرات خارجية سيبقى من الأمور المسـتحيلة مرحلياً على الأقل، من ذلك فشل الشركة التونسية في زراعة الأعلاف كالقذب والتين الشوكي في أغلب وديان المنطقة، ما أدى إلى إهدار عشرات الملايين، تماماً مثل فكرة زراعة محاصيل الأعلاف الخضراء، في غير الأرض المؤهلة لذلك، باستعمال مياه النهر الصناعي العظيم، التي بوشر فعلاً في استغلالها في مزارع خطط اعتماد الري محركاً لها، عسى أن يكون حظها غير حال بعض المشاريع الأخرى، وخاصة مشاريع تربية الدواجن، التي حققت بعض النجاح حين توفر لها الدعم المادي السخي، الذي لازم أغلب المشاريع التي أسيء فهم المعوقات الطبيعية والبشرية الداعمة لاستمرارها، وصورت على أنهـا فـي طريق النمو، الذي سيحولها إلى مشاريع للتنمية المستدامة، في حين أنها لـم تزد عن كونها طفرة، استندت إلى طموح مفرط عزز منه إنفـاق دون قيـد، ودعاية بولغ في دمج ألوان طيفها.

ومن هنا فإن تنمية موارد منطقة خليج سرت خارج ما يجري في مجال صناعة الطاقة، لابد أن ينطلق من تنمية الثروة الحيوانية، من خلال توعية الراعي وتحسين السلالة، وتوفير المياه الضرورية، وتقديم المساعدة عند الضرورة، لمن يزاولون هذه الحرفة فعلاً، الأمر الذي ينطبق على صيادي الأسماك، التي يخشى على استمرار تكاثرها، المحدود أصلاً، من آثار التلوث النفطي الذي سيزداد حتماً، مع توالي نشاط هذه المرافق، وستلحق آثاره الضارة بسواحل بعيدة، كأثر لحركة التيارات البحرية، أو إلى من يوكل إليهم استغلال بعض السباخ الساحلية لإنتاج الملح، أو إعادة بعث الحياة في تعدين خام الكبريت، الذي كان يصدر أحياناً من مرفأ البريقة القديم، حيث تنقل مادة السلفا على ظهور الإبل، من مقطع الكبريت إلى منطقة البريقة، فتأتي بعض السفن أحياناً لنقلها، ما يفسر إطلاق العرب على هذا الجزء اسم خليج الكبريت(13).

نخلص مما سبقت الإشارة إليه إلى أن موقع منطقة خليج سرت، بامتدادها الجغرافي الواضح، قد جعل منها أقرب مناطق المتوسط من نطاق الصحراء، ومن ثم إلى قلب القارة الأفريقية، التي يمكن أن تصبح مدينة سرت نقطة وصل لإعادة ذلك الاتصال التجاري الذي تواصل على مدى قرون عديدة مع مراكز ساحلية أخرى وحولها إلى أن تصبح أقسى أجزاء الساحل الليبي من حيث ظروف مناخها، الذي أدى تلاحمه مع مكونات طبيعية أخرى إلى تحولها إلى منطقة أقل حظاً في مكوناتها الاقتصادية، من بعض تلك الأراضي التي تلامس مياه هذا البحر، الذي فقد هو الآخر ما يدفع بساحله لتغيير صورة اليابس من حوله، وبالذات بعد إقامة العديد من الكليات الجامعية، التي يؤمل منها خلق عناصر محلية قادرة على التفاعل مع ظروف بيئتها، بدل التأهب

للانتقال إلى جهات أخرى، وخاصة بعد أن باتت مياه هـذا الخلـيج عرضـة لأطماع الأقوياء الذين ينكرون حقنا في السيطرة على مياه، تم تحديد أبعادهـا منذ بداية النصف الثاني من القرن الميلادي الثاني، وجاء تأكيدنا عليهـا بمـا سمي بخط الموت، ما يتطلب تعميق وعي جميع الليبيين بالأهمية الإستراتيجية القصوى لمياه هذا البحر، الذي سبقت الإشارة إلى تداول اسمه بالبحر الليبي، قبل أن يعرف السلف شيئاً عن العالم الجديد. ذلك أن حمايته وجميع الأراضي المجاورة تشكل بالفعل دعامة الأمن القومي.

وختاماً هل سيكون بالإمكان، من خلال ما ستنتهي إليـه أعمـال هـذا المؤتمر، وضع لبنات تخطو بهذه المنطقة خطوات إلى الأمام، وتخرجها مـن دائرة التقصي، إلى إقرار ولو ملامح عامة لإستراتيجية قابلة للتطوير؟ سؤال سأسعد بالإجابة عليه دون ريب .

هوامش:

1- الهادي أبو لقمة، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، منشورات جامعة قاريونس، 1995، ص195.

2- المرجع نفسه، ص186.

3- المرجع نفسه، ص186.

4- الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، سلسلة رقم 2، بنغازي، 1998، ص273.

5- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، 1965، ص15.

6- الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مرجع سابق، ص278.

7- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص95.

8- المرجع نفسه، ص ص206-207.

9- سارة حسن منيمنه، جغرافية الموارد والإنتاج، بيروت، 1984، ص33.

10- النتائج النهائية لتعداد السكان، 1995، ص27.

11- الهادي أبو لقمة، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، مرجع سابق، ص191.

12- المرجع نفسه، ص192.

13- المرجع نفسه، ص191.

عشر سنوات من زراعة السحب
تجربة الجماهيرية

د. الصديق محمد العاقل(*)

ملخص:

لا شك أن تتبع ودراسة كميات الأمطار الشهرية والسنوية من الأمور المهمة في مجال الدراسات المناخية، وهي ذات أهمية خاصة في الجماهيرية، لما لها من علاقة وثيقة بالنشاط الفلاحي والإنتاج الزراعي بالجزء الشمالي من البلاد. وما من شك في أن التغير الفصلي والسنوي في كميات الأمطار من الأمور العادية التي تحدث باستمرار، إلا أن مثل هذا التغير، سواء بالسلب أو بالإيجاب، لا يكون ملحوظاً إلا في بعض السنوات، وتحت ظروف مناخية خاصة، ومن ثم فإن الابتعاد عن معدل التساقط في المكان لا يحدث إلا تحت ظروف محددة.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة وتوضيح العلاقة بين معدلات التساقط في عشرية الثمانينيات، وهي الفترة الزمنية المميزة بنشاطات استحلاب السحب (زراعة السحب) في الجماهيرية، ومعدل التساقط لضعف هذه العشرية من السنوات التي سبقتها. وقد تم تتبع ومعالجة الإحصائيات الأرصادية المسجلة في ست سنوات من محطات شمال الجماهيرية، لفترة زمنية امتدت بين 1960-1986. ولتسهيل الدراسة قسمت الفترة الزمنية المدروسة إلى ستة

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة الفاتح .

أقسام (خمس سنوات لكل منها)، ومثلت متوسطات التساقط بيانياً. وقد أجريت مقارنة متوسط التساقط لكل من الفترتين الأخيرتين (80-84/85-89) مع المتوسط العام للفترة الزمنية (1960-1979).

تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فارق يذكر بين معدلات الأمطار المقارنة في محطتين هما: بنينه وشحات. وهنا منطقتان يعتقد أنهما لم تتأثرا بنشاطات الاستحلاب، أما بقية المحطات وهي: نالوت، طرابلس، مصراته، طبرق فقد تأثرت بهذا النشاط بدرجات متفاوتة. وتظهر مقارنة متوسطات التساقط اختلافات موجبة ملحوظة لفترتي عشرية الثمانينيات عن المتوسط العام، وخاصة أثناء الجزء الأخير من السنة (فصل الخريف)، وهو ما يوافق فترة الحرث والبذر بشمال الجماهيرية، وكذلك ازدياد نشاط الاستحلاب لتوفير المياه اللازمة للإنبات.

يعد الماء أحد العناصر اللازمة لاستمرار الحياة على وجه الأرض، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. ولا شك أن الأمطار هي المصدر الأساسي لتوفير المياه الصالحة لخدمة الأغراض المختلفة للإنسان. ويسجل تساقط الأمطار في منطقة شمال الجماهيرية أحياناً تغيرات ملحوظة قد تصل في بعض السنوات إلى درجة التطرف، ما يسبب تأثيرات مباشرة على حرفة الرعي والزراعة، وخاصة البعلية منها، سواء أكانت تأثيرات سلبية أم إيجابية، ففي السنوات التي تسجل فيها كميات التساقط انحرافاً ملحوظاً عن المعدل العام، تنطبع تلك المؤشرات على الإنتاج الزراعي والرعوي بالمنطقة.

ويتأثر التغير في كمية التساقط السنوية بتغيرات مترولوجية معقدة، إلا أن التطرف الموجب لسقوط الأمطار، يحدث، على المدى البعيد، بتلازم أمرين

مهمين هما: توفر كميات مناسبة من الرطوبة بالهواء في طبقات الجو السفلى، وعامل دفع هذا الهواء الرطب إلى طبقات الجو العليا. ويعتبر تنشيط وتضخيم العامل الأخير جوهر عمليات استحلاب السحب. ويمكن القول إن الدراسة المناخية هي تلك الدراسة الفاحصة التي تعتمد على معلومات أرصادية دقيقة، وتنتهج أسلوب تحليل البيانات، وهي التي تهدف إلى إدراك العلاقات عن طريق دراسة وبيان الأسس التي يجب توفرها لإحداث التفاعل بين مختلف العناصر المناخية، ومن ثم الوصول إلى قواعد عامة تصلح كمؤشر لنتائج مرتقبة عن تفاعل تلك العناصر، وهي في الغالب توجب البحث عن تفاصيل دقيقة فيما يتعلق بالمعلومات الأرصادية.

ينشأ التغير في تلك العناصر المناخية عن تغير أو تغيرات في عنصر أو أكثر من العناصر المذكورة، ومن ثم فإن التغير ذاته يجر إلى تغيرات في مناخ المحيط، فالتغير في الرطوبة النسبية لمكان ما قد يحدث تغيراً في درجة حرارة المكان. وهذا التغير قد يجر إلى تغيرات في كمية الإشعاع الساقط والمنعكس، ومن ثم في درجة حرارة المكان نفسه. مثل هذه التغيرات تطبع آثاراً ملحوظة على الغلاف الحيوي للمكان. ويعد أمر توفير المياه الصالحة بكميات مناسبة من الأمور الضرورية والمهمة لقيام أي نشاط اقتصادي فوق سطح اليابسة. وقد يتوفر الماء بدرجات مختلفة في المكان الواحد عبر الزمن، أو في الأماكن المتباعدة، بفعل تغير واختلاف الظروف المناخية، فإذا توفر الماء بكميات تتناسب وحاجة المكان، تميز بصفة الرطوبة، وإذا حدث العكس، فإن صفة الجفاف تغلب، ويتصف بها المكان. وتنهمك معظم الدول التي تتصف بالجفاف في البحث عن الحلول المناسبة للتغلب على مسببات الجفاف، وتوفير احتياجاتها من المياه الصالحة.

ولا شك أن للدورة العامة للرياح أثراً جوهرياً في سيادة نوع أو آخر من المناخ فوق أي بقعة من سطح الأرض. وإن أي تغير في النظام العام للدورة يسبب تغيرات في درجة تباين العناصر المناخية عن المعدل العام. وتقع الجماهيرية تحت تأثير الهواء الهابط من طبقات الجو العليا، بفعل تأثيرات الجزء الشرقي من المرتفع الجوي شبه المداري المتمركز فوق المحيط الأطلسي، ومن ثم فإن تسخين طبقات الهواء ذاتياً بفعل الهبوط، وما يسببه من استقراء، أصبح صفة عامة للمناخ بالشمال الأفريقي. ومع أن هبوب الرياح الصيفية فوق أرض الجماهيرية في الشمال والشمال الشرقي، مما يهيئ لهذه الرياح اتصالاً مباشراً بسطح البحر المتوسط، إلا أن ذلك يحدث في بعض الحالات النادرة. وقد يكون لبرودة سطح البحر النسبية في فصل الصيف أثر في زيادة استقرار الجو، وذلك بالمساعدة على تكوين ونمو انقلاب حراري محلي، الأمر الذي يعيق عمليات تصاعد الهواء الرطب إلى طبقات الجو العليا.

وفي فصل الخريف يحدث أن تمر بعض الموجات القصيرة في طبقات الجو العليا، وتؤثر على مظاهر الطقس بالسطح، فقد تسبب تسرب بعض الهواء القطبي إلى جنوب البحر المتوسط، في حدوث بعض العواصف الرعدية التي تنتج كميات معتبرة من الأمطار، تتوافق مع بداية موسم زراعة الحبوب البعلية، ما يزيد من الأهمية النسبية لهذه الأمطار. أما في فصل الشتاء فإن الطقس في شمال الجماهيرية يقع تحت التأثير المباشر لخلية الضغط الجوي المرتفع، المتمركزة فوق المحيط الأطلسي، والممتدة فوق الشمال الأفريقي الغربي، كما يتأثر الطقس أحياناً بتأثيرات المرتفع الجوي المتمركزة

فوق القارة الآسيوية. ولا شك أن أهم مظهر مؤثر هو تمركز منخفض فوق البحر المتوسط، يسبب حدوث زوابع وأعاصير فوق هذه المنطقة.

وتعد العواصف الإعصارية وما يصاحبها من جبهات باردة أهم مسبب لتساقط كميات معتبرة من الأمطار فوق شمال الجماهيرية، فقد تتسرب كتل هوائية قطبية قارية وقطبية بحرية إلى المنطقة، بعد تعديلات تحدث نتيجة مرورها فوق مسطح البحر المتوسط الدفيء نسبياً. وعند مرورها فوق اليابسة يحدث عدم استقرار يؤدي إلى تساقط بعض الأمطار. أما في فصل الربيع فإن تأثير الغربيات في عناصر الطقس يستمر فوق شمال الجماهيرية، وقد يسبب ارتفاع الحرارة تكوين أو تضخيم بعض المنخفضات الجوية فوق أراضي الجنوب التونسي أو غرب الجماهيرية (المنخفضات الصحراوية)، التي ترتحل نحو شمال الشمال الشرقي، مسببة في بعض الأحيان جبهات باردة، قد تصل إلى مناطق جنوب الجماهيرية. وينتج عن ذلك تسرب ووصول كتل هوائية مدارية قارية حارة، كتيار جنوبي في الجانب الدفيء من الجبهة الباردة للمنخفضات. وبوصول التيار الجنوبي تنخفض الرطوبة النسبية للهواء انخفاضاً كبيراً، ومن ثم تزداد قدرته على تحمل كميات احتياطية من بخار الماء، ويكون تأثيره سلبياً على المحاصيل، وخاصة تلك التي في طور الإنبات.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الصورة العامة لاختلاف كميات التساقط خلال عشرية الثمانينيات (العقد الأول من عمر عمليات زراعة السحب فوق الجزء الشمال من أراضي الجماهيرية)، بافتراض أن جل هذه المنطقة قد تأثر بدرجة أو بأخرى من عمليات استحلاب الأمطار خلال الفترة المذكورة. وما من شك في أن مثل هذه الدراسة لا توضح إلا الصورة العامة لوضع التساقط

وعلاقته بعمليات الاستحلاب، وأن تحديد ارتباطات واضحة ومحددة تستلزم إجراء دراسات مفصلة ودقيقة لكل منطقة، مع تتبع المتغيرات المتعلقة بالعناصر المناخية التي قد يكون لها تأثير مباشر على التغير في كميات الأمطار الساقطة.

وتفترض هذه الدراسة أن المعدل العام لسقوط الأمطار خلال عشرية الثمانينيات لا يسجل تمايزاً إحصائياً عند حساب مقدار تباينه عن معدل أمطار السنوات العشرين التي سبقت هذه الفترة، وهي الفترة التي سبقت مباشرة عمليات استحلاب السحب في الجماهيرية. وقد استخدمت إحصائيات أرصادية لعينة مكونة من ست من محطات الرصد بشمال الجماهيرية، يعتقد أنها قد تكون تأثرت بعمليات استحلاب السحب. هذه المحطات هي: نالوت، طرابلس، مصراته، بنينه، شحات، طبرق. وكان مصدر هذه الإحصائيات جداول تسجيلات مصلحة الأرصاد للفترة الزمنية الممتدة من 1960 حتى 1989 ، وقد اختير لهذه الدراسة نصف السنة البارد الذي تمثله الشهور الثلاثة الأخيرة والثلاثة الأولى من كل سنة، وهي الفترة التي تزداد فيها احتمالية تراكم السحب فوق سماء الجماهيرية، ومن ثم تصلح لإجراء عمليات زراعة السحب. أما النصف الآخر من السنة، الذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة، ومن ثم انخفاض نسبة تلبد السماء بالسحب، فإن عمليات استحلاب الأمطار فيه غير محتملة، ولذلك فقد استبعدت هذه الفترة الزمنية من الدراسة الحالية.

قسمت الفترة الزمنية المدروسة إلى ست خمسيات، وحسبت المتوسطات الشهرية لكمية الأمطار لكل خمسية، فاتضحت الصورة البيانية الممثلة في الأشكال من 1 إلى 6، كما تم حساب المتوسط الشهري العام للتساقط لعشرية الستينيات والسبعينيات معاً، الذي يشار إليه في هذه الدراسة بالمتوسط العام،

ثم حسبت المتوسطات الشهرية لهطول الأمطار لعشرية الثمانينيـات، وذلـك لغرض إجراء المقارنة (جدول رقم 1).

جدول رقم (1) معدل تساقط الأمطار في المحطات المختارة بالمليمتر

المحطة	الفترة الزمنية/الشهر	1 يناير	2 فبراير	3 مارس	10 أكتوبر	11 نوفمبر	12 ديسمبر
نالوت	60 – 1979	12.2	14.4	36.6	17.6	9.3	9.1
	80 – 89	8.8	14.1	30.0	17.4	33.5	25.2
طرابلس	60 – 79	57.0	36.0	34.8	41.8	30.1	46.7
	80 – 89	53.1	25.8	28.3	55.7	59.7	64.9
مصراته	60 – 79	56.2	24.8	23.5	31.1	39.5	49.4
	80 – 89	49.5	21.0	21.8	35.8	70.0	86.9
بنينه	60 – 79	70.6	41.8	24.4	18.5	28.1	65.2
	80 – 89	58.7	39.8	37.1	15.8	30.6	72.3
شحات	60 – 79	130.2	87.3	56.7	66.3	47.5	129.4
	80 – 89	134.5	80.1	77.5	36.7	94.4	99.5
طبرق	60 – 79	21.9	11.1	8.1	10.7	3.6	17.0
	80 – 89	40.4	32.6	12.0	6.4	5.3	28.8

وبإجراء عمليات حسابية بسيطة لمقارنة المعدل الشهري للتساقط خـلال عشرية الثمانينيات بالمعدل العام لكمية التساقط الشهري لعشريتي السـتينيات والسبعينيات، اتضح أن هناك تفاوتاً في انجراف معدل كمية أمطار الثمانينيات عن المعدل العام.

(جدول رقم 2) معدل تساقط الأمطار خلال عشرية الثمانينيات

الشهر المحطة	1 يناير	2 فبراير	3 مارس	10 أكتوبر	11 نوفمبر	12 ديسمبر
نالوت	-42.1	-0.02	-18.0	-1.0	+260.2	+176.9
طرابلس	-6.8	-28.1	-18.8	+33.1	-98.3	+39.0
مصراته	-11.9	-15.0	-7.2	-15.3	+78.5	+75.9
بنينا	-16.0	-5.0	+52.0	-14.5	+8.9	+10.9
شحات	+3.3	-0.1	+36.5	-44.0	+98.6	-23.0
طبرق	+84.5	+188.5	+48.0	-40.0	+47.2	+69.4

من الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة أن معدل التساقط خلال عشرية الثمانينيات قد سجل انحرافاً موجباً، خلال شهر نوفمبر في جميع المحطات المدروسة، وأن نسبة الزيادة تراوحت بين 8.9 في المائة (محطة بنينا) و260.2 بالمئة (محطة نالوت)، وهي أكبر نسبة زيادة سجلت خلال فترة الدراسة. كذلك يتضح أنه باستثناء محطة شحات، سجلت جميع المحطات انحرافاً موجباً للتساقط خلال شهر ديسمبر. وكما هو الحال في شهر نوفمبر فإن أكبر نسب الزيادة سجلتها محطة نالوت، كما يمكن ملاحظة أن محطة طبرق سجلت انحرافاً موجباً لمعدل تساقط الثمانينيات عن المعدل العام لجميع الشهور، عدا شهر أكتوبر. وتراوحت نسبة الزيادة من 47.2 في المائة في

شهر نوفمبر إلى 188.5 في المائة في شهر فبراير، وهي المحطـة الوحيـدة التي سجلت انحرافاً موجباً عن المعدل العام للتساقط خلال هذا الشهر (فبراير). ولكي يتم قبول أو رفض فرضية الدراسة فقد أجريت المعاملات الإحصائية لمقارنة متوسط أمطار فترة الثمانينيات بالمتوسط العام، وذلك بحساب الانحراف المعياري للقيم، ثم أجري اختبار (ت) للدلالة الإحصائية (0.1)، وتشير النتائج إلى أن هناك انحرافاً موجباً مهماً ومعتبراً عن المعدل العام في شهر أو أكثر لجميع المحطات المدروسة عدا محطة بنينا، وبذلك فإن فرضية الدراسة تقبل بالنسبة لهذه المحطة، بينما ترفض في شهر أو أكثر لبقية المحطات.

وقد انفردت طبرق برفض الفرضية في الشهر الأول والثاني والأخير من السنة، بينما رفضت في كل من نالوت ومصراته في الشهرين الأخيرين من السنة. أما طرابلس فقد ماثلت شحات، في رفض فرضية الدراسة في شهر واحد هو شهر نوفمبر (الحرث). وعند رفض فرضية الدراسة يمكننا القول إن لعمليات زراعة السحب أثر إيجابي في زيادة معدل الأمطار في أماكن وزمن الرفض. إلا أنه لا يمكننا الجزم بذلك في هذه الدراسة العامة، وذلك لعدة أسباب منها أن فصل الأمطار قد يكون أطول من المعتاد، وذلك بفعل مؤثرات تتعلق بالدورة العامة للرياح، ومن ثم تؤدي إلى ازدياد كمية الأمطار عن المألوف.

وعلى الرغم من عدم توفر معلومات كافية لهذه الدراسة حول زمن ومسار طلعات الطيران لتنفيذ عمليات الزرع، وكذلك عدد الطلقات المستعملة

خلال فترة الدراسة، إلا أن إشارات التأثير الموجب قد تعينت نتيجة هذه الدراسة في أماكن وأزمنة محددة. وتبقى الحاجة إلى إجراء بعض الدراسات التفصيلية لتتبع التأثيرات الطبيعية والاصطناعية وتحديد أي العنصرين كان الأثر الأبرز في ازدياد كمية الأمطار عن المعدل العام خلال الثمانينيات.

المراجع:

1- أبو العينين، حسن سيد، أصول الجغرافيا المناخية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

2- السلاوي، محمود، موارد الماء في الجماهيرية، منشورات جامعة الفاتح.

3- مجمول، حميد وآخرون، فيزياء الجو والفضاء، ج 1، الأنوية الجوية، بغداد، 1982م.

4- موسى، علي حسن، السحب والغيوم، دار الفكر، دمشق، 1988م.

5- العالم، محمد الطاهر، التقرير النهائي لعمليات زراعة السحب، مشروع زراعة السحب، طرابلس، 1990-1991م.

6- قسم المناخ بمصلحة الأرصاد، جداول المتوسطات الشهرية للتساقط، طرابلس، 1990.

البالوعات الكارستية في مشروع تاورغاء الزراعي

الأسباب والعلاج

د. محمد عاشور الساعدي(*)

مقدمة:

يترتب على إذابة الطبقات الصخرية الجيرية، بفعل المياه، تكون مجموعة من الظاهرات الجيومورفولوجية الفريدة في أشكالها وأنواعها، تعرف بظاهرات "الكارست Karst"، وهي عبارة عن منخفضات تتكون نتيجة لإذابة التكوينات الجيرية، بفعل اتحاد ثاني أكسيد الكربون مع المياه. و"تعتبر الحفر الغائرة أو البالوعات الكارستية Sinkholes التي هي عبارة عن حفر في التكوينات الجيرية، تتعمق الأنهار والمجاري المائية من خلالها إلى داخل الصخور، من أكثر الظاهرات الجيومورفولوجية وجوداً في مثل هذه التكوينات"[1]. وتنقسم البالوعات الكارستية إلى قسمين: يعرف القسم الأول ببالوعات الإذابة، وهي تتكون على مدى سنوات عديدة، ودون أن يؤثر على وضعية الصخور. أما القسم الثاني فيعرف بالبالوعات الانهيارية، ويتكون نتيجة لانهيار الصخور الجيرية السطحية[2].

تعتبر ظاهرة البالوعات Sinkholes Phenonena من أكثر المشاكل التي تواجه مشروع تاورغاء الزراعي. وقد ساهم في وجودها شبكة الري والصرف المفتوح بالمشروع. وقد ارتبط بها العديد من الآثار ذات المردود

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة الفاتح .

السلبي على عمليات الاستصلاح والاستزراع، مثل ارتفاع مستوى المياه الجوفية وزيادة ملوحة التربة، الأمر الذي أعاق بصورة جدية سير العمل، وخاصة في المساحة الواقعة شرق الطريق الرابطة بين مصراته وسرت. ففي هذه المنطقة تنتشر حفر الإذابة والحفر الانهيارية، وتظهر القاعدة الصخرية المكونة من الحجر الجيري Limestone في العديد من المناطق على هيئة قطع متفرقة تفصلها نطاقات من التربة الرملية الناتجة عن عمليات التعرية(3).

ويهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة البالوعات الكارستية في مشروع تاورغاء الزراعي، والظواهر الجيومورفولوجية المرتبطة بها، وبيان آثارها السلبية على المنطقة، كما يهدف إلى إبراز أفضل الطرق التي يمكن خلالها علاج هذه الظاهرة والحد منها.

الموقع والخصائص الطبيعية:

يقع مشروع تاورغاء الزراعي إلى الجنوب من مدينة مصراته بحوالي 35كم، وذلك فيما بين خط طول 03¯ 15° شرقاً، ودائرة عرض 05¯ 32° شمالاً ، والمنطقة عبارة عن أرض مستوية تتخللها بعض المرتفعات البسيطة على هيئة تلال. وبصفة عامة يرتفع السطح من الشرق إلى الغرب، ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه الارتفاع في الركن الشمالي الشرقي ثمانية أمتار فوق مستوى سطح البحر، نجد أن هذا الارتفاع يصل إلى 22 متراً فوق مستوى سطح البحر في الركن الجنوبي الغربي.

ويمثل الجفاف والاختلاف الكبير في درجات الحرارة الصفات الأساسية الملازمة للمناخ في تاورغاء، فالمنطقة عرضة للتأثيرات الصحراوية القاسية من ناحية، والمؤثرات المتوسطة الرطبة من ناحية ثانية، فمن حيث درجة

الحرارة يلاحظ انخفاضها شتاء، بشكل كبير، حتى تصل أحياناً إلـى درجـة التجمد، بينما نادراً ما تنخفض درجة الحرارة في الصـيف عـن 28 م°"[4]. وتعاني المنطقة من نقص شديد في كميات الأمطار السـاقطة؛ إذ لا يتجـاوز المتوسط السنوي للأمطار 125ملم. وعلى أساس تصنيف كوبن تعتبر المنطقة ضمن نطاق المناخ الجاف.

وتحتوي المنطقة على عدد من العيون الطبيعيـة، مصـدرها الطبقـات العلوية الكارستية. "وتشير الدراسات التي أجريت أن مصدر هذه المياه الهائلة من المياه الجوفية (حوالي 3.3 متر/ثانية) هو الجزء الشرقي من جبل نفوسة، حيث يوجد أعلى تساقط سنوي للأمطار، وحيـث سـاعد اختفـاء الطبقـات الصخرية الصماء على زيادة تسرب المياه خلال تشققات الصخور الجيريـة "التي ترجع إلى العصر **الكريتاسي** العلوي"[5]. وتحتوي المياه الجوفيـة فـي منطقة الدراسة على نسبة عالية من الأملاح. وهذا يتطلب الحذر الشديد عنـد استخدامها في الري، تجنباً لزيادة الأملاح في التربة.

جيولوجية المنطقة:

تؤلف جيولوجية تاورغاء جزءاً من جيولوجية المناطق السـاحلية التـي تتألف صخورها من إرسابات بحرية، ترسبت عند الحافـة الجنوبيـة لبحـر تيثـس القديم. وقد ترسبت هذه الرواسب على هيئة طبقات تختلف في سمكها، يفصل فيما بينها العديد من سطوح عدم التوافق في كثير من الأحيان". وترجع التكوينات الصخرية في منطقة الدراسة إلى الزمنين **الثالث والرابع**، وتتكـون في معظمها من صخور الحجـر الجيـري، وصـخور **المـارل** وصـخور **الدولوميت**"[6].

وفيما يتعلق بتكوينات الزمن الرابع يلاحظ أن منطقة الدراسة غنية بمجموعة من تكوينات هذه الحقبة، وخاصة الرمال والتلال الرملية. أما تكوينات الطمي فتوجد على هيئة تجمعات غير سميكة وغير محدودة، حيث لا يتجاوز سمكها 1.5 متراً تقريباً، غير أن هذه الرواسب تتميز بضآلة سمكها، حيث يصل إلى 3.2 متراً كحد أقصى.

"أما تكوينات الزمن الثالث فتمثلها تكوينات عصر الميوسين الأعلى. وهي مكونة أساساً من الحجر الجيري والجير الرملي والكلسي المختلط أحياناً بطبقات من الصلصال. ويصل سمك طبقات الحجر الجيري التي تعود إلى هذه الفترة إلى حوالي متر تقريباً"[7]. إلى جانب ما سبق ذكره توجد بالمنطقة تكوينات الكريتاسي الأعلى، وهي في معظمها مكونة من الحجر الجيري، تحت طبقات الصلصال وصخور المارل.

التربة في تاورغاء:

لعبت التأثيرات المناخية الجافة والاختلافات الكبيرة في درجات الحرارة اليومية، وقلة عدد الأيام المطيرة، وسقوط الأمطار على هيئة زخات شديدة، وقلة الغطاء النباتي، دوراً أساسياً في تكوين تربة المنطقة، وإكسابها الخصائص المميزة لها". وبصفة عامة يتميز جزء كبير من تربة تاورغاء بشدة ملوحته، وقلة قابليته لاختزان السوائل، وخاصة على الجانب الأيسر للطريق بين مصراته وسرت"[8].

وبمقارنة خصائص التربة في المنطقة قبل مرحلة الاستصلاح وبعدها، يلاحظ أن تربة تاورغاء في مرحلة ما قبل الاستصلاح تميزت بتركيبها الحبيبي، ووضوح مقطعها، وشدة الانتقال من أفق إلى آخر حسب اللون.

"وتشير الدراسات إلى أن الأجزاء العليا من مقطع التربة في هذه المرحلة تميز بتركيب ميكانيكي خفيف، وببناء حبيبي غير متماسك، غنــي نســبياً بالمــادة العضوية، ولكن مع زيادة تعمقنا في قطاع التربة، يزداد تركيبها الميكــانيكي ثقلاً، وبناؤها تماسكاً[9]. وإلى جانب طبقات التربة المتجانسة من حيث اللــون والنسيج، توجد طبقات أخرى غير متجانسة في أسفل الطبقــات الكربونيــة، نتيجة لزيادة الرطوبة فيها، حيث يتراوح عمق المياه الجوفية في السبخة مــن 1-5 أمتار، وخاصة إلى الشرق من الطريق بين مصراته وسرت[10].

وقد تغيرت معالم التربة بعد عمليات الاستصلاح بشكل واضــح، حيــث ساعدت الأعمال الزراعية المستمرة من غمر وري وحرث واسترزاع وقلــب الطبقات وإضافة الأسمدة قطاع التربة على أخذ شكل آخر يختلف كليــاً عمــا كان عليه قبل تنفيذ الاستصلاح. كما اكتسبت التربة خــواص مورفولوجيــة وفزيوكيميائية وبيولوجية لم تكن موجودة من قبل، وأصبحت قطاعات التربــة (A,B) بفعل الحراثة العميقة والأعمال الزراعيــة المختلفــة تملــك تركيبــاً ميكانيكياً أكثر ملاءمة للأعمال الزراعية[11].

جدول رقم (1) خصائص التربة قبل الاستصلاح وبعده

الفترة	العمق/سم	التوصيل الكهربائي مليموز/سم عند 25م	الكتيونات ملليمتر/لتر			الأيونات ملليمتر/لتر			
			ص	بو	كا	ما	كب	كل	يدك أ3
قبل الاستصلاح	0-30	7.32	30.00	2.00	25.16	14.00	31.83	31.95	2.00
	30-60	7.00	29.00	1.50	25.30	13.02	37.31	30.40	2.00
بعد الاستصلاح	0-30	9.49	44.75	2.00	28.44	18.79	46.65	45.10	2.00
	30-60	8.92	42.75	2.00	26.04	17.82	41.22	45.00	2.00

المصدر : الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي ، مشروع تاورغاء الزراعي ، 1981 ، ص 17 .

أساليب الدراسة ووسائلها:

اعتمدت هذه الدراسة على الوسائل البحثية التالية:

أولاً : الدراسة الحقلية:

وقد اشتمل العمل الحقلي على الآتي:

1- حفر عشرات القطاعات في مساحات المشروع البالغة 3000 هكتار.

2- حفر عدد من القطاعات في تربة السبخة البكر خارج المشروع لغرض المقارنة.

3- تحديد المواصفات المورفولوجية للقطاعات بصورة تفصيلية.

4- تحديد سرعة معدل الرشح بالقرب، من كل قطاع لمدة 6 ساعات، وذلك باستخدام الأسطوانة المزدوجة.

5- تعيين الكثافة الظاهرية على مستوى الطبقات بواسطة أسطوانات معدنية قطر 5 سم وارتفاع 10 سم.

ثانياً : الدراسة المعملية:

اشتملت الدراسة المعملية على النقاط التالية:

1- تحديد العناصر الغذائية في التربة، حيث تم تحديد الأزوت الكلي بطريقة كالدال، والفسفور القابل للامتصاص بطريقة الكلوري مترية، والبوتاسيوم القابل للامتصاص بطريقة (Flame Photometer) كما تم تحديد كمية الصوديوم التبادلي.

2- تعيين الرطوبة الحقلية بواسطة الوزن، وباستخدام ثلاث مكررات.

3- تحديد مجموع الأملاح الذائبة بالتيار الكهربي – مليموز/سم.

4- تحديد التركيز الهيدروجيني بواسطة الإلكترود الزجاجي.

5- تعيين الكتيونات والأيونات بطريقة تحذيرات تشبع المستخلص (Saturation Extract Cautions).

نتائج الدراسة الميدانية والمعملية:

تشير التقارير والدراسة الميدانية إلى أن ظاهرة البالوعات الكارستية (حفر الإذابة) من المشاكل التي تعاني منها التربة بمشروع تاورغاء الزراعي. والعامل الأساسي في تكوين هذه الظاهرة يرجع إلى تأثير حمض الكربونيك

على الصخور الجيرية (كربونات الكالسيوم) وذوبانها. وقد ترتب على ذلك إعاقة سير العمل بالمشروع، وتعدد النتائج السلبية.

ومن خلال دراسة عشرات المقاطع التي عملت في التربة أثناء فترة الدراسة الميدانية، ومن خلال تحديد أماكن المياه الجوفية، وتحديد حركتها، وإلى جانب الأساليب المعملية الخاصة بتحديد خواص الطبقات الجيرية وكيفية تكوينها والتركيب الميكانيكي للتربة تبين الآتي:

أولاً: احتواء المياه الجوفية في منطقة الدراسة على كميات من الأملاح الذائبة وصعودها بالخاصية الشعرية إلى السطح الخارجي للتربة، كما هو موضح بالجدول رقم(2).

جدول (2) كميات المواد الصلبة والأملاح الذائبة بعيون تاورغاء

مجموع المواد الصلبة الذائبة		2940 جزء/مليون
أكسيد السيليكون	SiO_1	24 جزء/مليون
كالسيوم	Ca	292 جزء/مليون
ماغنسيوم	Mg	147 جزء/مليون
صوديوم	Na	494 جزء/مليون
بوتاسيوم	K	33 جزء/مليون
بكربونات	HcO_3	297 جزء/مليون
كلور	Cl	915 جزء/مليون
كبريتات	So_4	864 جزء/مليون

وقد ترتب على ذلك ارتفاع محتوى الصوديوم بالتربة، وكذلك الكاتيونات التبادلية، على أعماق مختلفة، وتشير النتائج كذلك إلى ارتفاع كمية الأمـــلاح الذائبة، وزيادة التركيز الهيدروجيني، كما هو موضح بالجدولين 3 و4.

جدول رقم (3) محتوى الصوديوم وسعة الكاتيونات التبادلية في التربة

العمق سم	محتوى الصوديوم مليجرام/100جرم	نسبة الصوديوم %	سعة الكاتيونات التبادلية CEC مليجرام/100جرام
0 ـــ 30	0.701	6.18	11.33
30 ـــ 60	0.873	6.02	14.50

جدول رقم (4) التركيز الهيدروجيني ومجموع الأملاح الذاتية وبعض الكاتيونات

العمق سم	التركيز الهيدروجيني	التوصيل الكهربي ميلليموز/سم عند 25م	أيونات الصوديوم	أيونات البوتاسيوم
0 ـــ30	7.4	5.62	36.00	2.40
30 ـــ 60	7.6	5.83	42.00	3.30

ثانياً: أن طبقة الجير في المنطقة الواقعة شرق الطريق بين مصراته وســـرت رطبة جداً، نظراً لقرب المياه الجوفية منها.

ثالثاً: أن الرطوبة الناتجة عن الخاصية الشعرية تشكل مصدراً يساهم في عدم جفاف طبقة الجير، حيث تصل الرطوبة إلى نسب عاليـــة تفـــوق 50%، وبالذات في الأجزاء السفلى المحاذية لمستوى المياه الجوفية.

رابعاً: أن عملية استمرار الغمر وسوء الصرف أدت إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وإذابة طبقات الجير، وحدوث انهيارات كبيرة في الأســـفل أدت بدورها إلى حدوث انهيارات مقابلة على سطح التربة.

خامساً: أن ري المناطق المالحة والجيرية وغمرها يساعد على إذابة الأملاح المتراكمة في التربة، وساهم في حدوث 76% من الانهيارات السطحية.

طرق علاج ظاهرة حفر الإذابة أو البالوعات الكارستية:

إن الحفاظ على التربة في المناطق الجيرية أمر حيوي، غير أن استعمال الطرق البدائية في سد هذه البالوعات أو حفر الإذابة فـــي منطقـــة الدراســـة، باستخدام الأكياس والأتربة والحجارة، غير عملي وغيـــر مجـــد. لأن هـــذه البالوعات، كما ذكرنا، عبارة عن تشققات في الطبقة تحت السطحية، يترتـــب عليها انهيار الطبقة السطحية تحت ضغط المياه، ومن ثم تسرب الميـــاه إلـــى الأعماق.

وخير وسيلة للقضاء على ظاهرة البالوعات تتمثل في استخدام الحراثـــة العميقة. ويفضل قبل الشروع في الحراثة العميقة عدم ري المنطقة التي تنتشر بها البالوعات لمدة ثلاثة أسابيع. وقد جربت وسيلة الحراثة العميقة المتعامـــدة 80سم إلى100سم في المنطقة الموبوءة بالبالوعات في منطقة الدراسة، حيث حرثت الأرض حرثاً عميقاً، باستخدام آلة الحرث الثقيلـــة (الكـــاتربيلر) ذات

رؤوس الحفر الثلاثة، وذلك في اتجاهين متعامدين. وكان الهدف من استخدام هذا النوع من الحراثة الوصول إلى نهاية البالوعة تقريباً، ما يساعد على ردم المجرى الناجم عن الشقوق الموجودة تحتها، وكذلك لتكسير طبقة الجير وتفتيتها. وفي خطوة لاحقة سويت التربة باستخدام الآلات الثقيلة لغرض كبسها، وجعلها متماسكة ومندمجة نسبياً. وللمحافظة على نفاذية التربة بدرجة معقولة يجب إضافة تربة منقولة. وبهذا النوع من طرق العلاج تم القضاء فعلياً على جميع البالوعات في مكان التجربة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل حصل تغير في الخواص الفيزيومائية والكيميائية للتربة نحو الأحسن، ما كان له أثر إيجابي على حياة وتطور النبات في الاتجاهات المثمرة. ومع أن هذه الطريقة في علاج بالوعات الإذابة أثبتت نجاعتها، إلا أنها مكلفة بالنسبة للقطاع الخاص، ومن ثم يلزم أن تساهم الدولة في علاج هذه الظاهرة حتى تحقق الأهداف العامة للمشروع.

الهوامش:

1- Arthur, L., Bloom, Geomorphology, A Systematic Analysis, Prentice-Hall,INC, New Jersy, 1987, p.137.

2- محمد صفي الــدين، جيومورفولوجيــة قشــرة الأرض، دار النهضــة العربية، بيروت، 1971، ص252.

3- Boheire, Project For Reclamation of 3000 ha At Taorga Spring, West Germany, 1973, p.7

4- Krl, Erlich, KG,Taorga Irrigation Project, Evaluation Study, Wakutislegen, 1981, p.14

5- Ibid, p.22

6- Armando Muagini, Taorga Oasis, Regi Istituto.

7- Ibid, p.27

8- وزارة التخطيط، تقرير عن مشاريع التنمية: مشروع تاورغ الزراعي، مجلس التنمية الزراعية، 1976، ص34.

9- Wakuti Consulting Engineers, Taorga Agrarian Project, L.A.R., 1977, p.18.

10- وزارة التخطيط، الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، مشروع تاورغا الزراعي، ص23.

11- Wokutr Consulting Engineers, op.cit, p.24.

المياه الجوفية في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية من ليبيا

أ. عبد الرازق علي الرجيبي(*)

توجد المياه الجوفية في المنطقة الساحلية الغربية على أعماق متباينة من مكان إلى آخر. وتختلف حسب نوعيتها وإنتاجيتها ومدى ملاءمة كل نوع لتوفير الكميات اللازمة منها للأغراض البشرية المتعددة، ومتطلبات الزراعة، وغيرهما من أوجه الاستهلاك، إضافة إلى أماكن وجودها حسب نوعية الصخور، فمعظم الطبقات الحاوية للمياه تعود للزمنين الرابع والثالث، ما يحتم تفصيل الحديث عن وجود المياه الجوفية في كل طبقة، حسب الزمن الجيولوجي الذي ترجع إليه.

1 ـ مياه طبقات الزمن الرابع:

تجمعت المياه هنا على هيئة طبقتين مائيتين، تسمى "الخزان السطحي الأول، أو الطبقة الأولى، وتعرف بـ(الفرياتية)، ومياها من أكثر مياه الطبقات المائية الجوفية استعمالاً، الأمر الذي عرضها للاستنزاف الشديد، لسهولة الحصول على مياهها لقربها من السطح. ويتباين عمق الطبقة الحاوية للمياه، متراوحاً بين 10 أمتار في الجهات الساحلية، و100 متر في الجهات الجنوبية[1]. أما أعماق الآبار المستغلة لمياه هذا الخزان فهي ما بين 30 إلى 160 متراً، وتتراوح إنتاجيتها ما بين 20 إلى 90 متراً مكعباً/ساعة[2]. وبفعل استغلال مياه هذه الطبقة غير العقلاني والمفرط، زحفت مياه البحر على عدة

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة الفاتح .

جهات من الساحل، واختلطت بالمياه الجوفية العذبة، وطغت عليها. وقد بينت الدراسات أن نسبة الملوحة ترتفع بشكل لافت للنظر، بعد ثلاث ساعات ونصف من الضخ، عند بلدة جودائم، التي تقع شرق مدينة الزاوية بحوالي 7 كيلومترات؛ إذ ارتفعت كمية الأملاح الذائبة إلى أكثر من 7000 وحدة في المليون، و2500 وحدة في المليون لمجموعة من الآبار، تقع الأولى على بعد نصف كيلومتر من خط الساحل، والثانية على بعد 800 متر منه[3]. ويتواصل ارتفاع نسبة الأملاح على طول الساحل، كلما اتجهنا نحو الغرب، فتتوغل لمسافة تجاوز كيلومتر جنوب خط الساحل. تتراوح هذه النسبة في المنطقة الوسطى من ساحل المنطقة تتراوح ما بين 1 إلى 2 جرام/لتر، وترتفع إلى ما يزيد على 5 جرامات/لتر إلى الغرب من مدينة صبراته، باستثناء بعض العدسات في مناطق الكثبان الرملية، أما الجزء الشرقي من السهل فمياهه ذات نوعية جيدة لا تجاوز نسبة الملوحة فيها 1 جرام/لتر[4].

توجد مياه الطبقة السطحية الثانية على عمق يتراوح ما بين 20 و25 متراً، تحت الطبقة الفرياتية. وتعتبر مياه هذه الطبقة من أهم مياه الطبقات المائية، فهي عماد وأساس عملية التنمية والاستغلال البشري، وضخ المياه من هذه الطبقة بكميات وفيرة لا يؤثر على منسوبها في الطبقة الفرياتية، على الرغم من انتماء كلتا الطبقتين إلى تكوينات الزمن الرابع، لوجود فاصل بينهما"[5]، في حين يطلق على هذه الطبقة أيضاً اسم "الطبقة شبه الفرياتية"، بسبب اندفاع "مياهها تلقائياً إلى أعلى من مستوى الطبقة الفرياتية بما يتراوح بين 20 إلى 30 سم، بحكم الضغط الواقع عليها"[6].

2ـ مياه طبقات الزمن الثالث:

إن تكاليف الإنتاج العالية للسحب من مياه الطبقة السطحية الثانية، ومحدودية مياه الطبقة الفرياتية أو الخزان الجوفي الأول، فرضت على الإيطاليين أثناء فترة الاستيطان البحث عن مصدر مائي بديل، يعوض مياه الطبقتين السابقتين، ويوفر حاجات الاستيطان المتعددة الأهداف، التي تتطلب كميات كبيرة من المياه العذبة. وبناء على ذلك قسموا الشريط الساحلي إلى ثلاث مناطق، تبدأ من الحدود التونسية غرباً، حتى الزاوية شرقاً، فحفروا عدة آبار ارتوازية في هذه المنطقة. أما الثانية فشملت المسافة ما بين **جنزور** في الغرب، و**القربوللي** في الشرق، شاملة بذلك المنطقة المحيطة بمدينة طرابلس، علماً بأن أول بئر ارتوازي عثر عليه في إحدى مزارع **سيدي المصري** كان في عام 1913. بيد أن مياه هذه الطبقة غير ملائمة، ويلزم الحذر عند استخدامها للأغراض البشرية، حيث ترتفع نسبة الملوحة، ممثلة في ملح الطعام، إلى جانب مجموعة أخرى من الشوائب، وإن اختلفت نسبتها، مثل سلفات الماغنسيوم وكربونات وسلفات الملح التي ترتفع في منطقة الزاوية أكثر من أي منطقة أخرى **(حوالي2 في الألف)**. أما المنطقة الأخيرة فتقع ما بين **مصراته** و**تاورغا**[7]. وتوجد مياه هذه الطبقة على عمق 250 متراً تحت سطح الأرض[8]. ومع ذلك فإن نوعية مياهها لا تؤثر كثيراً على الزراعة، على الرغم من ارتفاع نسبة عنصر الكلور فيها.

توجد كذلك طبقة مائية ارتوازية ثانية، أو ما يعرف بالمنسوب الثاني لمياه الزمن الثالث، على عمق 600 متر، مثلما يوجد في بعض جهات غرب طرابلس، وتفصل بين المنسوبين طبقة عازلة من الطين والصلصال الجيري. وتنحدر الطبقات الحاوية للمياه نحو الشمال الغربي[9]. ومياه هذا المنسوب

أكثر ملوحة من مياه المنسوب الارتوازي الأول، ما جعلها صالحة لري أنواع محدودة من المحاصيل الزراعية.

3ـ مياه تكوينات الزمن الثاني:

يعود انعدام الآبار الارتوازية في القسم الجنوبي من منطقة الدراسة لتداخل الخزانات الجوفية الجنوبية، وذلك لعدم وجود فواصل واضحة بينهـا، فهـذه الفواصل في حالة وجودها هي رقيقة ولا تشكل حاجزاً مانعاً. وهـذا يختلـف عما هو موجود في القسم الشمالي، حيث يتلاشى الاتصـال بـين الخزانـات العميقة والأخرى التي تعلوها، لوجود ما أشير إليه من معوقات، مع التأكيـد على أن تغذية الطبقة السطحية بسهل الجفارة تتم عادة بالتسرب الرأسي **(إلـى أسفل)** لمياه الأمطار، التي تسقط فوق مناطق انتشارها، وبالتغذية الناتجة عن تسرب المياه عبر الوديان المنحدرة نحو السهل من مرتفعات الجبل، وبالـذات في جزئيه الجنوبي والشرقي، إضافة إلى التسـرب الرأسـي **(إلـى أعلـى)** (Capillarity Action) للمياه مـن الطبقـات الارتوازيـة إلـى الطبقـة السطحية[10]، وخاصة في الجهات التي تسمح صخور طبقاتها بالتسرب. هـذا وتقدر بعض الدراسات كمية المياه التي تغذي المياه الجوفية في بعض جهات سهل الجفارة على النحو التالي:

أ) المنطقة الممتدة ما بين زوارة حتى الزاوية:

تضم الأراضي المحددة بخط طول 45 12 شرقاً من جهة الشرق، حتـى طريق زوارة **الوطية** غرباً، ومن البحر شمالاً حتى دائـرة عـرض 32 32 شمالاً من جهة الجنوب، حيث تقدر كمية مياه التساقط السنوي هنا بحوالي 42 مليون متر مكعب/سنة.

ب) المنطقة المحصورة ما بين الزاوية وتاجوراء:

تشمل المساحة المحصورة ما بين خط طول 45 12 شرقاً من جهة الغرب حتى تاجوراء وبين **بن غشير وسوق الخميس** من ناحية الشرق، وتبدأ جنوباً من دائرة عرض 23 32 شمالاً، حتى خط الساحل من جهة الشمال، وتقدر كمية مياه أمطارها السنوية بحوالي 59 مليون متر مكعب/سنة.

يظهر بجلاء ضخامة كميات مياه التساقط السنوي، غير أن الفاقد منها بالتبخر والضياع إلى البحر عن طريق الجريان السطحي، ومحدودية ما يغذي المخزون الجوفي، يجعلها ذات مردود قليل الأهمية، حيث تشير القياسات المتعددة لتوزيع كميات المياه الناتجة عن التساقط السنوي في إقليم **سهل الجفارة**، التي يمكن تطبيقها على أي جزء منه، خاصة أنه يتمتع بمناخ يسود الجفاف معظم جهاته، إلى جانب كميات التبخر العالية في جل أجزائه، بفعل انخفاض الرطوبة النسبية على الجزء الأعظم من السهل، حيث بلغ متوسط التبخر المحتمل في السهل ما يزيد على 1690ملم/سنة، في حين بلغت كمية متوسط مجموع التبخر الحقيقي حوالي 106 ملم/سنة، كما أن متوسط مجموع المطر السنوي لا يزيد على 250 ملم/سنة[11] في أفضل سنوات التساقط.

وتبين بعض الدراسات أن قرابة 79% من مياه التساقط تتبخر مباشرة، أما ما يستفاد منه مباشرة، سواء في الزراعة البعلية أو في بعض الأغراض المنزلية المحدودة، وعلى نطاق ضيق، فيبلغ قرابة 15%، ويمكن اعتماد 5% كتغذية سنوية للمياه الجوفية، وينصرف حوالي 1% إلى البحر دون استفادة[12]، خاصة أن هذه النسبة تزيد بين فترة وأخرى على حساب التغذية

الواردة للمياه الجوفية، حيث تتوسع مساحات المدن والتجمعات العمرانية التي تصمم مجاري صرفها الصحي ومياه شوارعها لتأخذ طريقها نحو البحر.

أوضحت إحدى الدراسات التي أجرتها الهيئة العامة للميـــاه والشـــركات المكلفة من طرفها، وخاصة مجموعة **جيفلي** الفرنسية وغيرها، الملاحظـــات والحقائق التالية حول نوعية المياه التي تفسر لنا الوضع المائي في هذا الجزء من البلاد، ما يوضح مدى جسامة الكارثة البيئية التي تنتظر الأجيال القادمة، إذا ما استمر هذا الاستهتار بينبوع الحياة، ألا وهو الماء:

1ـ المنطقة الممتدة ما بين صبراته والحدود التونسية:

تتميز هذه المنطقة بارتفاع نسبة الأملاح المذابة فـــي الميـــاه الســـطحية، وانتشار السباخ فكمية الأملاح المذابة تتراوح ما بين 3000 جزء في المليون قرب زوارة، إلى أكثر من 10.000 في المليون في منـــاطق الســـباخ حتـــى الحدود التونسية.

2 ـ المسافة التي تمتد ما بين صبراته والزاوية:

هي المسافة التي تنحصر ما بين خطي 26 12 شـــرقاً والبحـــر شـــمالاً والطريق الساحلي جنوباً. ونتيجة لعمليات السحب المفرطة فقد تلوثت مياههـــا السطحية، بفعل تداخل مياه البحر؛ إذ تصل كمية أملاح الكلوريدات المذابة في هذه المياه إلى 3200 جزء في المليون في مدينة صرمان، التي تتوسط المسافة ما بين مصراته والزاوية.

3 ـ المنطقة الممتدة ما بين الزاوية وطرابلس:

تتميز هذه المنطقة بنوعية مياه جيدة، عدا بعض المواقع الساحلية وإلى الجنوب قليلاً من خط الساحل، التي شهدت ارتفاعاً في نسبة أملاح الكلوريدات المذابة، التي تراوحت ما بين 500-1000 جزء في المليون، بحكم عمليات استغلال مياهها.

وبالنظر إلى تقسيم جغرافي آخر يقع ضمن سهل الجفارة، يشمل حدود بلدية الزاوية حتى عام 1984، بينت إحدى الدراسات أن كمية مياه التساقط السنوي المغذية للخزان الجوفي تقدر بحوالي 78 مليون متر مكعب/سنة[13]، بينما أظهرت دراسة ثانية للمنطقة نفسها في منتصف عام 1998 أن قدر التغذية الوارد إلى الخزان الجوفي يفوق بقليل 99 مليون متر مكعب سنويا، غير أنها تتضاءل عند معرفة كمية الاستهلاك المائي من الخزان الجوفي التي تتجاوز 347 مليون متر مكعب/سنة، ما يترك عجزاً يقدر بحوالي 1.99 مليار متر مكعب[14].

أما الدراسة الشاملة التي غطت كامل إقليم سهل الجفارة، وتمت في مطلع السبعينيات، فقد أوضحت أن كمية المياه الناتجة عن التساقط السنوي تقدر بقرابة 3 مليارات متر مكعب/سنة، غير أن هذا القدر الهائل يتلاشى عندما نرى أن ما يتسرب منه إلى باطن الأرض لا يفوق 150 مليون متر مكعب، بعد ضياع بقية الكمية بين التبخر، وما يستفاد منه مباشرة، وجزء ثالث يضيع باتجاه البحر[15]، وتوزيعه حسب النسب السابقة. ويزداد حجم المشكلة عند مقارنة كمية التغذية هذه بالاستهلاك المائي السنوي الذي قد يتجاوز 1300 مليون متر مكعب، حيث نلمس مدى الفارق بين الوارد إلى المخزون الجوفي

والمسحوب منه، الأمر الذي يحتم في أبسط صورة الدعوة إلى التوقف عن سحب أي كمية من المياه داخل حدود إقليم سهل الجفارة لعشرات من السنين القادمة، فقد يمكن خلال هذه الفترة تعويض ما استخرج من ماء، مع العمل على توفير مصدر بديل يغطي الطلب، ويعين الخزانات الجوفية على استعادة ما فقدته، وخاصة في الجهات التي ما زالت تتمتع بنوعية جيدة من المياه، غير أن العجب من هذا الاستهلاك المفرط قد يتحول إلى امتعاض وسخط عندما نعرف أن كميات المياه التي تستهلكها الزراعة في سهل الجفارة، يذهب معظمها لري أشجار البرتقال، التي تفضلها نسبة كبيرة من القائمين على أعمال الفلاحة في الإقليم الذي تتركز فيه زراعة هذا النوع من الأشجار دون غيره؛ إذ لا تكاد تخلو من هذا النوع مزرعة. وربما يعود هذا التفضيل إلى شراهة هذه الشجرة المدللة التي تنافس الإنسان في استهلاك أنقى وأفضل وأجود أنواع المياه النادرة، بالرغم من أن مردودها المادي لم يعد يغطي تكاليف الإنتاج.

من خلال القراءة السريعة لوضع الخزانات الجوفية السابقة، يتبين مع الاستمرار في إهدار كميات ضخمة من المياه، وتدهور نوعيتها في مساحات واسعة من الإقليم، وعدم صلاحيتها للاستهلاك، أن:

أ) أهم المناسيب المستغلة حالياً على طول الشريط الساحلي هو المنسوب العلوي (السطحي) العائد إلى الزمن الرابع، وأن مياه هذا المنسوب سريعة النضوب، وتزداد ملوحتها بزيادة الضخ منها، ومن ثم تتيح فرصة مغرية لتسرب مياه البحر إلى خزاناتها.

ب) أهم مناسيب المياه هو المنسوب الثاني (شبه الارتوازي) العائد إلى الزمن الرابع، الذي يجب استغلال مياهه بحذر شديد، وعلى نطاق ضيق، خشية تسرب مياه الطبقة الارتوازية ذات النوعية الرديئة، خاصة في الجهـات التي تسمح صخور طبقاتها بذلك.

ج) هناك مياه تحول ملوحتها العالية وحرارتها المرتفعة نسبياً دون استخدامها استخداماً مباشراً في عمليات الري؛ إذ لا بد من تبريدها، وخلطها بميـاه عذبة أخرى، إلى جانب العناية بالتربة، وانتقاء أصناف من المحاصـيل تتلاءم مع هذا الوضع[16].

هوامش:

1- الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، (تحرير) الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1995، ص217.

2- الأمن الغذائي: أبعاده، محدداته، سبل تحقيقه، (تحرير) صالح الأمين الأرباح، ج2، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1996، ص381.

3- الهادي أبو لقمة، لنشرب من البحر، مجلة قاريونس العلمية، س2، ع2، جامعة قاريونس، 1989، ص45-46.

4- الأمن الغذائي، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

5- الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، ج1، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، ط3، بنغازي، 1975، ص96.

6- المرجع نفسه، ص102.

7- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

8- جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص332.

9- محمود السلاوي، موارد المياه في ج.ع.ل.ش.ا، نشرة رقم 4، كلية الزراعة، جامعة الفاتح، طرابلس، ص21.

10- ج.ع.ل. رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للمياه، تقرير دراسة الشريط الساحلي من الحدود التونسية حتى مصراته، إعداد لجنة دراسة الشريط الساحلي، ص65.

11- عبد الرازق علي الرحيبي، المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الزاوية، جامعة السابع من أبريل، 1998، ص118-119.

12- حسن الخياط، موارد المياه في سهل الجفارة، مجلة كلية المعلمين، ع1، الجامعة الليبية، طرابلس، 1970، ص53، وقد استند على كل من:

Stewart, J.H., Land and Water Resources of Tripolitania, Tripoli, July 1960, p.60.

جمال الدين الدناصوري، بحوث في جغرافية العالم العربي وأفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص98.

13- حسن الجديدي، الزراعة المروية وأثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1986، ص163.

14- عبد الرازق الرحيبي، مرجع سابق، ص130.

15- حسن الخياط، مرجع سابق، ص55.

16- عبد الرازق الرحيبي، مرجع سابق، ص 86.

صناعة السياحة ودور السائح في تعزيزها

د. مفتاح دخيل(*)

مقدمة:

صناعة السياحة معادلة طرفها الأول يضم المقومات المتوفرة، الطبيعي منها والبشري، وطرفها الثاني السائح. فكما يستحيل قيام نشاط سياحي بدون توفر مقومات جذب طبيعية تعززها مقومات بشرية، يستحيل بالمثل نجاح نشاط سياحي بدون سائح. ومع ذلك فإن واضعي البرامج السياحية يتناسون دور السائح عند إعدادهم البرامج السياحية، على الرغم من تأكيدهم على وجود كل المقومات الطبيعية والبشرية، حتى غير المتوفر منها، في برامجهم، سعياً لإغراء السائح وجذبه.

وعلى الرغم مما كتب عن صناعة السياحة ومفهومها وأنواعها ومقوماتها، إلا أن معظم الباحثين تناسوا دور السائح في تعزيز صناعة السياحة، من حيث متطلباته ورغباته، ومن حيث ميوله وقدراته واتجاهاته، ما جعل المخطط السياحي يفترض نيابة عن السائح، بناء على المقومات السياحية المتوفرة، احتياجاته وكيفية إشباعها، مفترضاً أنه قادر بوسائله المختلفة على استقطاب السائح، ومتجاهلاً أن خارطة السائح الذهنية هي الأساس الذي تعتمد عليه قراراته وأفضلياته، ومن ثم سلوكه.

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة الفاتح .

لهذا فإن هذه الورقة تحاول تسليط الضوء على ضرورة أخذ السائح بعين الاعتبار، وذلك من خلال اقتراح نموذج السلوك السياحي الذي يحتوي على المراحل التي يمر بها السائح قبل اختياره البيئة السياحية المفضلة في اختياره السياحي. ولكن قبل الخوض في النموذج المقترح علينا أن نشير على ما تعنيه الخارطة الذهنية، وطريقة تكوينها لدى الفرد، ومن ثم قيمتها لديه، ولدى ذوي العلاقة بالنشاط السياحي.

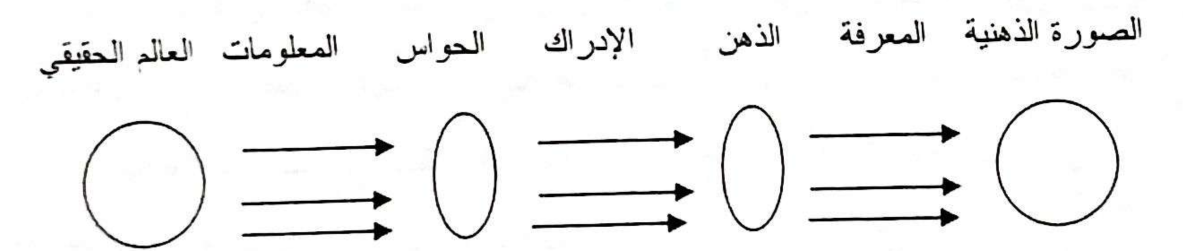
الخارطة الذهنية:

لقد أصبح جلياً، وعلى مر الزمن، أن دراسة علاقة الإنسان بالبيئة هي محور الدراسات الجغرافية، إلا أن الجغرافي السلوكي يركز على مدى أو كيفية إدراك الأفراد لبيئاتهم بدلاً من أسلوب القياس والتعميم في فهم ومناقشة تلك العلاقة، حيث يقول وود (Wood , 1970: p.130): "إن شرح وفهم المواضيع المختلفة في مجال الجغرافيا البشرية يمكن أن يتسع أكثر عن طريق زيادة الاهتمام بإدراك الأفراد لبيئاتهم، لأن دراسة الإدراك الحسي قد تؤدي في وقت من الأوقات إلى فهم أدق لعلاقة الإنسان بالبيئة، ما أدى إلى تركيز البحوث السلوكية على عملية اتخاذ القرار عند الأفراد، وما يترتب عليها من سلوك". وأشار والمسلي (Walmsley, 1984: p.4) إلى أن الاهتمام أصبح موجهاً إلى السلوك الداخلي والخارجي عند الأفراد. ولهذا أصبح جل اهتمام الجغرافيين السلوكيين مركزاً على مغزى وخواص تنظيم المعلومات المكانية، في أذهان الأفراد، بدلاً من التركيز على المهارات نفسها. وحجة ذلك أننا إذا استطعنا تحديد نوع المعلومات التي يقوم العقل البشري بتنسيقها واستخدامها، فإن باستطاعتنا البحث في كيفية وأسباب الاختيارات التي يصنعها الإنسان في أي بيئة. وذلك لأن البيئة الذهنية، بغض النظر عن درجة مشابهتها للبيئة

الطبيعية أو اختلافها عنها، هي الأساس الذي تعتمد عليه عملية اتخاذ القرار، ومن ثم السلوك. وهنا نستطيع القول إنه عند تبني المنهج السـلوكي، يصـبح ذهن السائح (خارطته الذهنية) عاملاً مهماً في عملية فهم اختياراته وشـرحها والتنبؤ بها، ومن ثم سلوكه.

إن الخارطة الذهنية، كما يقول جراهام (Graham,1976: p.216) نقلاً عن فيليب سار (Philipe Sarre, 1973: 16) هي عبارة عن نموذج للبيئة، تكون في عقل الإنسان بمرور الزمن. ويعرفها دونز وسـتيا (Downs and Stea, 1973: 8) بأنها الناتج النهائي لما يسمى بعملية التخريط الذهني. ويعبر عنها جوليدج Golledg وآخرون (1987, p.37) نقلاً عن (Hayes, 1980) في نموذج يوضح تكوين الخرائط الذهنية عند الأفراد (انظر الشكل 1). وفي هذا النموذج يطلق على حصيلة عمليتي الإدراك والمعرفة مصطلح (صـورة ذهنية).

شكل رقم (1) تكوين الصورة الذهنية



Source: Golledge. R. and Stimson, R., Analytical Behavioural Geography. Croom. Helm, 1987, p.37.

نموذج السلوك السياحي:

يجب أن يأخذ المخطط السياحي في الاعتبار، عند محاولة استقطاب أي سائح، أنه ليس دمية، يمكن تحريكها كيفما شاء، وأينما يريد، لأن السائح متغير مستقل يملك الحرية في اختيار أفضل البيئات السياحية المناسبة لإشباع رغباته، والمتلائمة مع إمكاناته. ومع أنه يظل ممكنا إغراء السائح واستقطابه، إلا أنه سيمر بعدة مراحل قبل اتخاذ قراره السياحي، وهذه المراحل هي:

1 - **مرحلة التكيف البيئي:**

وهي المرحلة التي يعيش فيها الإنسان روتين حياته اليومي في بيئته الجغرافية، التي غالباً ما يطلق عليها البيئة العلمية، وهي ذلك الحيز الجغرافي الذي يمثل مكان إقامة الفرد وعمله وتنقله اليومي، الذي يؤثر على سلوكه بطرق مباشرة وغير مباشرة.

2 - **مرحلة الاضطراب البيئي:**

نتيجة لإرهاق العمل المضني من جهة، وبحثاً عن التجديد والتغيير لروتين حياته اليومي في نطاق بيئته العملية من جهة أخرى، فإن الإنسان سيمر حتماً بمرحلة فقدان التكيف مع بيئته، فيحاول الخروج من تلك البيئة ولو مؤقتاً، إشباعاً لرغباته، ولكن في حدود إمكانياته.

3 - **مرحلة اكتساب المعلومات:**

في هذه المرحلة يصبح الإنسان ساعياً وجاهزاً لاستقبال المعلومات ذات العلاقة، بحثاً عن وسيلة تحقق له رغبة التخفيف من تعب وروتين الحياة اليومية. وعند هذه النقطة يبرز دور متخصص الإعلام السياحي في دفع ذلك

الإنسان إلى الرغبة الجادة في نشاط سياحي، يكفل له الخروج من مرحلة الاضطراب والتوتر التي يعيشها.

4- **مرحلة المقارنة:**

بعد تجاوز المرحلة المهمة التي يصبح الإنسان بموجبها جاهزاً لاستقبال المعلومات ذات العلاقة بمجال السياحة، يأتي دور هذه المرحلة، وهي مرحلة المقارنة التي يحاول الإنسان من خلالها معرفة المنافع التي يمكن أن يحصل عليها، إذا ما خرج في رحلة سياحية، واضعاً في الاعتبار ما يقابلها من تكلفة مادية، على حساب جهده ووقته وميزانيته الخاصة. وهنا تبرز أهمية مصادر الإعلام السياحية، إن وجدت، في ترجيح كافة الخيار الأول. هذه الخطوة قد يكفل تحقيقها وكيل سياحي يبدو حيادياً في ظاهره، ولكن هدفه خلق دافع الرغبة لدى الإنسان للقيام بنشاطه السياحي، وذلك بإبراز الفائدة التي سيحصل عليها من وراء تعامله مع مزيج الخدمات السياحية، وإدراكه لكم المنافع التي تقدمها البرامج السياحية في مقابل التكلفة المتواضعة، ولو كانت في حقيقتها باهظة.

5- **مرحلة الإدراك** Perception:

لاستكمال عملية الإدراك يحاول الفرد الحصول على معلومات إضافية، وذلك للتعرف على أكبر عدد ممكن من البرامج السياحية التي تعرضها الشركات السياحية المخصصة والوكالات التي تهدف إلى تعريف الفرد بالبيانات الجغرافية ومحتوياتها. إن هدف السائح في هذه المرحلة هو محاولة التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية التي سيتعامل معها، ونوع النشاطات التي ستوفرها الوكالات والشركات، وما يقابلها من تكاليف للاشتراك في أي

منها. وفي هذا المجال يبرز بشكل خاص دور مصادر المعلومات غير الرسمية في تشكيل الخارطة الذهنية لدى الفرد. وفي هذا الصدد يشير دخيل وريتز (Dakhil and Raitz, 1990: 48). إن مصادر المعلومات وترتيبها حسب قيمتها في تشكيل الخارطة الذهنية لدى السائح تعطي أولوية لمصادر المعلومات غير الرسمية المتمثلة في الخبرة الشخصية، والأصدقاء والأقارب والسواح الآخرين، مقارنة بمصادر المعلومات الرسمية المتمثلة في البرامج المرئية والمسموعة والمطويات السياحية والمجلات المتخصصة في الدعاية السياحية والنشرات. إن هذا يعني أن التركيز على الدعاية السياحية يجب أن يكون على مصادر المعلومات غير الرسمية نتيجة قدرتها ومصداقيتها في تشكيل الخارطة الذهنية لدى السياح.

6- **مرحلة المعرفة** Cognition:

يقصد بها العمليات السيكولوجية التي يستطيع الإنسان بواسطتها استيعاب المعلومات وتخزينها، وتتضمن مختلف عمليات الإحساس والإدراك والتذكر والتخيل، أي أنها تدل على ما يحصل للمعلومات المختلفة بعد إدراكها، حيث تخزن وتنظم في ذهن الفرد، لتتلاءم مع المعلومات المخزنة سابقاً. وفيما يتعلق بنموذج السلوك السياحي، فإن هذه المرحلة تعني إلمام الفرد بكل المعلومات المتعلقة بالبرامج السياحية التي كان يبحث عنها، والتي كان يرغب في الحصول عليها لاستكمال خارطته الذهنية التي تمثل الأساس الذي تكمن وراء عملية اتخاذ الفرد القرار، فيما يتعلق بالنشاط السياحي الذي يرغبه.

7- مرحلة التفضيل البيني وإصدار القرار:

بعد استكمال الخارطة الذهنية التي هي نموذج البيئة أو البيئات السياحية التي تكونت في ذهن الإنسان، بمرور الزمن، وأصبحت جزءاً من جغرافيته الخاصة التي قسمت في ذهنه البشري إلى فصول بعدد البيئات السياحية التي تزود بالمعلومات عنها، يحتوي كل فصل منها على بيئة سياحية معينة، بما تحويه من مقومات طبيعية وبشرية، وما سوف توفره البرامج السياحية من فرص الاستمتاع والترويح في كل منها. هنا تبدأ عملية المفاضلة بين البيئات الجغرافية المختلفة، بناء على مميزات وعيوب كل منها. وفي حالة غياب الخبرة الشخصية فإن الفضل في اختياره البيئة التي يفضلها أكثر لنشاطه السياحي يعود حتماً لأفضل وأكثر مصادر المعلومات تأثيراً في تشكيل خارطته الذهنية. ومن خلال عملية المفاضلة بين البيئات السياحية المقترحة تحصل عملية اتخاذ القرار.

8- مرحلة النشاط السياحي والتقييم:

في هذه المرحلة يصطدم السائح مباشرة بمقومات البيئة السياحية الفعلية، الطبيعي منها والبشري، بعد أن كان يتخيلها تخيلاً من خلال ما قدمته له مصادر المعلومات المختلفة. ومن خلال تعامل السائح المباشر يستطيع أن يصدر حكمه النهائي على درجة مصداقية المعلومات التي شكلت خارطته الذهنية، وكانت تكمن وراء عملية قراره باختيار البيئة التي كانت ذهنياً أكثر البيئات السياحية تفضيلاً لديه. ومن خلال عملية المقارنة بين ما احتوته خارطته الذهنية، وما يتحقق منه في البيئة الطبيعية، سيجد السائح نفسه حتماً

أمام أمرين لا ثالث لهما هما: الرضا عن اختياره للبرنامج السياحي والبيئة التي فضلها عن غيرها، أو العكس.

فإذا استطاع السائح تحقيق الأهداف التي حضر من أجلها والمتمثلة في الاستمتاع والترويح وما شابهه، فإنه سيكون حتماً راضياً عن اختياره، وتكون عملية تكرار اختياره نفس البيئة مقراً لتجواله وسياحته عالية الاحتمال. وهذا ما يجب أن يسعى المخطط السياحي لتحقيقه.

أما إذا كان الواقع الحقيقي مختلفاً عن التصور الذهني لدى السائح بدرجة لم يستطع بها تحقيق أهدافه التي حضر من أجلها، فإنه لن يكون راضياً عن اختياره البيئة التي قام بزيارتها. وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى عدم تكرار اختياره نفس البيئة مكاناً لممارسة نشاطه السياحي مستقبلاً.

إن ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو أن رضا السائح عن نشاطه السياحي سوف لا يعني احتمالية تكرار نشاطه السياحي في البيئة نفسها فحسب، ولكن رضاه عن نشاطه السياحي يجعله مصدرا إعلامياً ودعاية قوية لاستقطاب غيره مستقبلاً. أما عدم رضا السائح عن نشاطه السياحي فلا يعني إحجامه في المستقبل عن تكرار نشاطه السياحي في البيئة نفسها، ولو أنه سيكون مصدراً إعلامياً سلبياً بين أولئك الذين لا يوالون البحث عن المعلومات ذات العلاقة بالأنشطة السياحية.

الخاتمة:

صناعة السياحة معادلة، طرفها الأول المقومات الطبيعية والبشرية، وطرفها الثاني السائح، وكما يجب المحافظة على المقومات الطبيعية وتعزيزها

بمقومات جذب بشرية، يجب التركيز على اختيار أفضل المناطق وأشدها تأثيراً في تشكيل خارطة السائح الذهنية التي تمثل له الأساس الذي يبني عليه قرارات نشاطه السياحي، والتي تمثل له ولغيره من السائحين أصدق مصدر للمعلومات مقارنة بجميع مصادر المعلومات الأخرى.

ونتيجة للتنافس الشديد بين أسواق العرض السياحي العالمي يجب على مخطط البرامج السياحية أن يضع نصب عينيه أن صعوبة استقطاب السائحين، وتعذر اجتذابهم، أمر قوي الاحتمال، نتيجة كثرة المغريات السياحية في الأقاليم الأخرى، مهما تشابهت في مقوماتها الطبيعية. لذا يجب على المخطط أن يأخذ بعين الاعتبار عند إعداده البرامج السياحية، بناء على المقومات المتوفرة، احتياجات السائح ورغباته وميوله، التي لا يستطيع الطرف الأول افتراضها في حالة غياب الطرف الثاني.

إضافة إلى ما سبق يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً رضا السائح عن نشاطه السياحي. وفي هذا ضمان لأن يكون هذا السائح مصدر معلومات ودعاية لإغراء غيره، ووسيلة لاستقطابهم.

المراجع:

1- Dakhil, M, and Raitz, K., "A Note About Information Sources For Preferred Environments Journal Of Travel Research", Vol. 27, No. 4 Spring (1990), pp.45-49.

2- Downs, R. and Steat, D., Image And Environment: Cognitive Mapping and Spatial Behavior, Aldine Publishing Company, Chicago, 1973.

3- Golledge, R. and Stimson, R., Analytical Behavioral Geography Croom Helm, 1987.

4- Graham, E., "What is a mental map?", Area, vol.8, 1976, pp.259-262.

5- Walmsley, D.J. and Lewis, G. J., Human Geography: Behavioral Approaches , Longman, 1984.

6- Wood, L. J., "Perception Studies in Geography", Transactions of The Institute of British Geographers, vol.50, 1970, pp.129-141.

إستراتيجيات لتنمية سياحية صحراوية مستدامة في ليبيا

د. سعيد صفي الدين الطيب(*)

مقدمة:

يعد قطاع السياحة أحد أهم القطات الاقتصادية المؤثرة بشكل مباشر في اقتصاديات كثير من الدول في عالمنا المعاصر، حيث أصبحت إيراداتها تمثل أحد المصادر المهمة للدخل القومي، وأحد مصادر العملات الصعبة الداعمة لميزان المدفوعات، والدافعة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، والنامية منها بوجه خاص. كما يسهم هذا القطاع في توفير مجال واسع من فرص العمل المختلفة. وتشير الإحصائيات الدولية في قطاع السياحة إلى تنامي أعداد السائحين بوتيرة متزايدة، فقد قفزت من حوالي 25 مليون سائح عام 1950، لتصل إلى حوالي 700 مليون سائح عام 2002. ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 1.6 بليون سائح عام 2020 (الحميرى والحوامد 2006: 159)، بينما ارتفع حجم العوائد الدولية من 2.1 بليون دولار عام 1950 ليصل إلى حوالي 500 بليون دولار عام 2002.

بيد أن النمو السريع لقطاع السياحة، أسوة ببعض القطاعات الأخرى، جعله عرضة للنقد من قبل معارضي الفكر التنموي التقليدي، المبني على مبدأ النمو اللامتناهي على حساب المقدرات البيئة، وما آلت إليه هذه السياسيات التنموية من ظهور تحديات بيئية، تواجه العالم بأسره، وتهدد موارده

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس .

المحدودة. وقد نتج عن هذا النقاش والجدل ظهور نموذج التنمية المستدامة، بديلاً يراعي حدود البيئة حاضراً ومستقبلاً.

والسياحة هي أحد هذه النشاطات البشرية التي تتأثر بالبيئة وتؤثر فيها، فتساهم إيجاباً في الحفاظ على بعض مكوناتها، كما أنها تؤثر سلباً على بعض الجوانب البيئية الأخرى. فقد تسبب عمليات التغيير في معالم البيئة إثر توالي العمليات والبناء بشكل عشوائي إلى تهديد البيئة، والإخلال بالتوازن الذي يحكم عناصرها، ما يهددها بالدمار والزوال نهائياً.

دفعت المشكلات التي صاحبت التنمية السياحية المبنية على جني أكبر فوائد اقتصادية ممكنة، وإهمال الجوانب البيئية والثقافية، إلى تبني نموذج التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى إحداث تغيرات شاملة في معنى صناعة السياحة وأهدافها. هذا الطرح أدى إلى ظهور مفهوم "السياحة البيئية" ذات القاعدة البيئية (من مناخ وتربة ونبات وحيوان وشواطئ ومظاهر جيولوجية ومظاهر ثقافية...). وتصنف السياحة الصحراوية كأحد هذه الأنماط السياحة البيئية.

في هذه الأثناء يشهد العالم تحول جزء كبير من الطلب السياحي العالمي التقليدي إلى هذا النمط من السياحة، الذي يشبع فيه السائح رغباته بالتمتع بالقيم الجمالية والثقافية والمعرفية للبيئة الطبيعية والبشرية، مع الوضع في الحسبان احترامها وحمايتها وعدم المساس بأنظمتها.

ونظرا للتوجه العام في ليبيا نحو تطوير قطاع السياحة، كأحد البدائل المهمة لتنويع القاعدة الاقتصادية من ناحية، ووقوع أغلب الأراضي الليبية ضمن نطاق البيئة الصحراوية الجافة بنسبة تقدر بحوالي 91% من إجمالي

المساحة الكلية للبلاد من ناحية أخرى، وما يتمتع به هذا الإقليم من مقومات سياحة بيئية فريدة ومميزة، فإن هذه الورقة تهدف إلى مناقشة مفهوم التنمية المستدامة، كنموذج تنموي يحمي المقدرات السياحية الصحراوية الحساسة، إضافة إلى عرض إمكانيات الإقليم الترويحية، ثم مناقشة الضغوط على المقدرات البيئية، وأخيراً طرح بعض الاستراتيجيات للتنمية السياحية المستدامة بالإقليم.

التنمية المستدامة:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية توجهاً عالمياً قوياً نحو التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك الهدف اتبعت كثير من دول العالم بعض النماذج الاقتصادية، التي لقيت رواجاً كبيراً في ذلك الحين، من أشهرها نموذج روستو Rostow، ونموذج ميردال Myrdal، التي ركزت على النمو الصناعي والسكاني في المدن والأقاليم. إلا أن أغلب ما كتب في تلك الفترة قد ركز بصفة عامة على الجوانب الاقتصادية. أما عامل البيئة فقد أهمل، ونُظر إليه كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية (Bramwell and Lane 1993:1). لكن بعد مدة زمنية، وخاصة خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي، برزت تساؤلات كثيرة حول مفهوم التنمية الاقتصادية، والنمو اللامتناهي الذي كان على حساب المقدرات البيئية الطبيعية وتدمير مكوناتها، والذي ثبت أنه ذو تأثير حاسم في النظام الاجتماعي، واتضح أن "نمط الإنتاج والاستهلاك السائد هو نمط عاجز عن تجديد الحياة في المستقبل، وغير قادر على تجديد الموارد الطبيعية وامتصاص المخلفات والفضلات التي بلغت درجات قصوى وتجاوز حدود البيئة على الاحتمال والتحمل" (عبد الخالق 1993: 83).

أخذ الفكر البيئي في الظهور والتبلور في أجـزاء كثيـرة مـن العـالم، وأصبحت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التخطيط لهـا وإدارتها، تحظى باهتمام واسع من قبل الأكـاديميين والمؤسسـات المحليـة والدولية، لتلافي أخطاء الماضي، واستجابة للتطور المعرفي والعلمـي الـذي أسهم في تغيير بعض المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد برز خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين تطور جوهري فـي الفكر البيئي، تبلور عن الجدل في هذا المضمار الذي ساد لمدة طويلة. وقـد تمثل هذا التطور في ظهور نموذج Paradigm تنموي جديد تمثل في مفهوم التنمية المستدامة (Bramwell and Lane 1993: 2). وقد هيأت الدراسـة التي أعدتها لجنة برونددتلاند Brundtland 1987 تحت عنـوان (مصـيرنا المشترك Our Common Future) الانطلاقة الفعلية للتنمية المستدامة (البنا 2000: 155) (Hunter1995:157). وقد عزز هذا التوجه في مؤتمر هيأة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيـل عـام 1992، حيث تبنت حكومات 182 دولة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (أجندة 21) التي تتضمن خطة تصورية لضمان مسـتقبل مسـتدام لكوكـب الأرض (الخولي 2004: 4).

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، لعل أكثرها شـيوعاً ذلـك الذي ورد عند الاشوح (2004: 96) الذي يعرفها بأنها "التنمية التـي تلبـي حاجات الأجيال الحاضرة، دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها". وقد لخص جلالة (1995: 32) المرتكـزات الأساسـية للتنميـة المستدامة في ثلاث نقاط هي:

1- تسعى التنمية المستدامة إلي تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وبالتالي فإن الأجيال الحاضرة مسؤلة عن الحالة التي تترك بها موارد البيئة (هواء، ماء، نبات، يابسة).

2- تعني التنمية المستدامة التركيز علي الموارد المتجددة أكثر من نظيرتها غير المتجددة، وتهدف إلى تقليل الأضرار الجانبية لحركة التنمية قدر الإمكان.

3- لا تهدف التنمية المستدامة إلي إيقاف عمليات التنمية ولكنها تسعى إلى إيجاد توازن بين الفوائد من عمليات التنمية وبين السلبيات الناجمة عنها حتى يمكن تأمين مستوى من الرفاهية البشرية أطول مدة زمنية ممكنة.

السياحة والتنمية المستدامة:

ازدهرت صناعة السياحة عالمياً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، نتيجة لما شهده العالم من استقرار سياسي واقتصادي من ناحية، وما ترتب على هذا الوضع من زيادة في المداخيل، وقلة ساعات العمل، وزيادة العطلات المدفوعة، وتطور وسائل المواصلات والاتصالات، ما أسهم في ارتفاع حجم الطلب السياحي، وتعاظم أعداد الأفواج السياحية عاماً بعد عام. وظل مفهوم التنمية كما سبق ذكره مركزاً على الجوانب الاقتصادية، رغبة في الحصول على أكبر قدر من العملات الصعبة، وتحقيق أقصى ربحية ممكنة (Poon 1993: 5)، وأصبحت السياحة المكثفة mass tourism تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

دفعت المشكلات التي صاحبت نمو السياحة إلى توجيه النقد إليها على أنها وراء العديد من المشاكل البيئية، التي حدثت للحياة النباتية والحيوانية

والمائية والغلاف الغازي، وما يترتب عليها من مشاكل صحية واقتصادية (Pigram, 1992: 76)، وما تقدمه السواحل الأسبانية على البحر المتوسط إن هو إلا "نموذج للتدهور البيئي الطبيعي، نتيجة للمد السياحي غير المخطط" (عبد الحكيم والديب، 1995: 179). كما أن بقية سواحل البحر المتوسط مهددة بالنمو الهائل للمرافق السياحية، التي تتخلص من كميات هائلة من مياه الصرف الصحي في البحر، الذي يعد من أقوى عوامل الجذب السياحي بالإقليم.

كذلك تؤثر السياحة سلباً على مناطق الشعاب المرجانية، وما يحيط بها من حياة نباتية وحيوانية بحرية. ويحدث هذا إما عن طريق كسرها وبيعها كهدايا تذكارية، أو عن طريق ممارسة رياضة الغطس، وما تسببه من تدمير للشعاب المرجانية. كما تسهم القوارب في هذا الدمار أثناء إلقائها مراسيها أو جذبها. وقد تعرض كثير من المناطق المرجانية في العالم إلي هذه المؤثرات، كما هو الحال في تايلاند وتنزانيا وكينيا ومدغشقر وسيلان ومصر واستراليا (Ioannidis and Delobage, 1998: 242).

لا تخلو المناطق الجبلية من التأثيرات السلبية لصناعة السياحة، التي تتسبب في انجراف التربة من على المنحدرات الجبلية، سواء نتيجة لحركة المشي المكثف، أو باستخدام الحيوانات للتنقل والنزهة. تسهم السياحة أيضا في تدمير أجزاء من الغابة، سواء عن طريق القطع لأغراض التدفئة أو الطهي، أو عن طريق التسبب في بعض الحرائق، كما يسهم نشاط بناء الخيام في تدمير البيئة المجاورة (Poon, 1993: 65) (Mathieson and Wall, 1983: 102. كما أشار إنسكيب (Inskeep, 1991:346) إلى ما يمكن أن تحدثه البيئة المستحدثة من تأثيرات في السلوك الطبيعي للحيوانات البرية،

حيث تؤثر المنشآت السياحية في شكل الهجرة السنوية الطبيعية لتلك الحيوانات. كما أن تقديم الغذاء لها قد يدمر حياتها الطبيعية، وما يترتب على ذلك من خلل وتغير في النظام البيئي للمنطقة.

لم تنجُ البيئة الصحراوية من العبث والتأثيرات السلبية، فقد تعرضت المعالم التراثية التاريخية في الصحراء في الحقبتين الزمنيتين الماضيتين إلى تخريب واسع النطاق، وإتلاف بشكل غير قابل للإصلاح، وأصبحت المواقع التي لم يمسها العبث قليلة. فعلى سبيل المثال تعرض حوالي 40% من الفن الصخري في المغرب إلى التلف وفقدان قيمته الأصلية، هذا بالإضافة إلى ضياع ملايين القطع والأدوات الصخرية التاريخية، كما ضاعت من منطقة جبال تاسيلي وحدها في الجزائر حوالي مليوني قطعة تاريخية. وإجمالاً يمكن القول بان الصحراء معرضة إلى سلب ممنهج، من قبل لصوص محترفين، ساهموا في سلب وتدمير كثير من المواقع التاريخية المهمة بإقليم بالصحراء (Keenan 2006: 242) و(Barnett 2006:104) . ويشير كينان Keenan (2006: 245-246) إلى أن هناك علاقة بين حركة السياحة واختفاء جزءٍ كبير من الإرث التاريخي، فقد تعرضت آلاف القطع الأثرية والرسوم للنهب والإتلاف، بعد ارتفاع أعداد الأفواج السياحية في إقليم الصحراء، حيث يندس العديد من اللصوص المحترفين وسط السائحين الأبرياء، وينهبون آلاف القطع التاريخية، ويسوّقونها عالمياً عبر منظومة الانترنت بأسعار مرتفعة.

أما طبيعة الصحراء، التي تتسم بالجفاف وندرة النبات والحيوان والإنسان، نتيجة لظروف المناخ، فتجعلها شديدة الحساسية تجاه العمليات المتصلة بالنشاطات السياحية، حيث تترك النشاطات البشرية المكثفة،

والاستخدامات الجائرة للموارد النادرة، آثاراً متباينة على النظام البيئي الصحراوي وتنوعه الحيوي. ويمكن القول إن النشاطات السياحية غير المنظمة والمنفلتة، وخاصة بعد انتشار استخدام السيارات الصحراوية ذات الدفع الرباعي والدراجات النارية، قد ساهمت بشكل واضح في تدمير أجزاء من الحياة النباتية والحيوانية الهشة والحساسة. ويرجح أن جانباً من هذه الرحلات السياحية قد يكون مرتبطاً بجرائم سرقة ونهب القطع التاريخية.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فقد تظهر بعض المظاهر السلبية الناجمة عن قلة الوعي وتدني الشعور بالاعتزاز بالذات واختفاء الشخصية الثقافية المحلية، نتيجة لانصهار المجتمع المحلي في نسيج ثقافات خارجية. كذلك قد يتحول بعض المواطنين إلى سماسرة، ويتحول التراث الثقافي إلى سلعة للبيع، بل يتحول كل شيء للبيع، حتى الشعائر والطقوس الدينية، بسبب هذه الشخصية المطموسة. وهكذا يضيع أو يدمر كثير من المعالم التاريخية والثقافية، نتيجة تعرضها للسرقات والإهمال وعدم الاكتراث بسبب ضياع الهوية الاجتماعية.

وللخروج من المأزق التنموي التقليدي لقطاع السياحة، بدأ التوجه للأخذ بنموذج التنمية المستدامة، كتوجه بيئي وإنساني عالمي، حيث يعد نموذج السياحة المستدامة نموذجاً ايجابياً، يهدف إلى تقليل الإشكاليات الناجمة عن التفاعل المعقد بين صناعة السياحة والسائحين والبيئة في مناطق الجذب السياحي. يركز هذا النموذج على حماية المعطيات السياحية البيئية الطبيعية والثقافية، لغرض استثمارها والاستفادة منها في المستقبل (Timothy 1998:52) (غنيم وسعد 2003 : 65). هذا النموذج لا يقف أمام النمو، ولكنه يعمل على حدود معينة للنمو. هذه الحدود تختلف بشكل واضح من مكان

لآخر، وذلك حسب المنهج الذي تدار به الأمور. ففي بعض الأماكن يعد النشاط السياحي أحد النشاطات الأساسية حاضراً ومستقبلاً، لذلك فلا مناص من تطويره، مع ضمان أن تدار عمليات التنمية بشكل مستدام (Page and Thorn 1997:60). وفي هذا الصدد يشير عبد الوهاب (1998: 96) إلى أن السياحة المستدامة تقوم على "إدارة الموارد إدارة مثلى واعية، بحيث تساهم في تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، وتحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع، والمضامين الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ومنظومة الحياة بوجه عام".

لقد حدد براmويل ولين Bramwell and Lane أربعة مبادئ رئيسة للتنمية السياحية المستدامة هي (Timothy, 1998:53):

1- تبني أسلوب التخطيط ورسم الاستراتيجيات الشمولية.

2- حماية أساسيات البيئة الايكولوجية (النظام البيئي).

3- حماية التراث الإنساني والحفاظ على التنوع البيئي.

4- تبنى التنمية التي تسهم في استدامة الموارد لأجيال المستقبل.

من بين السبل والتقنيات التي تدار بها التنمية السياحية المستدامة ما يعرف بمفهوم القدرة الاستيعابية carrying capacity، التي يمكن عن طريقها تحديد مستوى الحجم الملائم لأي نشاط سياحي تنموي، يمكن أن تتحمله المنطقة، وما إذا زاد عن ذلك الحد ستكون تأثيرات التنمية السياحية، الطبيعية والثقافية، غير مقبولة ولا يمكن تحملها (القحطاني و أرباب1997 : 64). إلا أن هذه الإجراءات ليست بالأمر الهين، وتحتاج إلى كثير من

الإمكانات والموارد. وقد أشار كوبر وآخرون (Cooper, et al 1993:98) إلى أنه يمكن قياس حدود الطاقة الاستيعابية باستخدام بعض المتغيرات مثل مدة الإقامة، وخصائص السائحين، وسمات السكان المحليين، ومدى التركز الجغرافي للسائحين ودرجة الموسمية.

الإمكانيات السياحية بإقليم الصحراء:

تزخر الصحراء الليبية بالعديد من المقومات السياحية البيئية (الطبيعية والبشرية) الفريدة، فقد كانت موطن الحضارات القديمة، التي نشأت على ضفاف الأنهار والبحيرات التي كانت منتشرة في هذا الإقليم، وتركت خلفها الرسوم والنقوش في الكهوف وعلى أسطح الصخور، كما تركت الأدوات المستخدمة للحياة اليومية. تتميز الصحراء أيضاً بخاصية التنوع الحيوي والجيولوجي والجيومورفولوجي، ما جعلها ميداناً لدراسة تكون الأرض وتحليل المتحجرات والنيازك.

هذا التنوع البيئي البشري والطبيعي جعل هذا الإقليم مصدر جذب سياحي مهم، يلبي رغبات السائح المستكشف والمغامر والدارس للتاريخ الطبيعي والرياضي والباحث عن الهدوء والسكينة والباحث عن الجمال في البيئات الجافة والمهتم بالثقافات الإنسانية المختلفة.

ويمكن إيجاز عوامل الجذب السياحي البيئية فيما يلي:

1ـ الموقع الجغرافي:

يقع إقليم الصحراء الشاسع فيما بين دائرتي عرض 48' 18° و 29° شمالاً تقريباً، ويشمل أغلب الأراضي الليبية الواقعة إلى الجنوب من إقليم

البحر المتوسط، ويحده شرقاً مصر والسودان، وجنوباً تشاد والنيجر والجزائر، وغربا تونس والجزائر. وقد ميز هذا الموقع، الإقليم بخصائص معينة هي:

أ- أثر موقع الإقليم على علاقاته التاريخية والاقتصادية والاجتماعية مع دول الشمال الإفريقي ودول الساحل والصحراء، وكذلك دول حوض البحر المتوسط، ما أعطاه مزايا تاريخية وثقافية مميزة تجعل منه وجهة سياحية مهمة.

ب- موقع الإقليم في العروض المدارية الجافة والحارة يشجع على قيام السياحة الشتوية.

ج- الوقوع في منطقة الأجواء الصافية يشجع على تنمية سياحة العبور.

د- قرب الإقليم من السوق السياحي الكبير في غرب أوربا، يجعل منه وجهة سياحية مهمة للسياحة الصحراوية.

2 ـ المناخ:

يعتبر المناخ من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها صناعة السياحة، فغالباً ما يرغب السائحون في ظروف مناخية معينة، تحدد وجهاتهم السياحية. كما تؤثر ظروف المناخ كذلك في التخطيط السياحي، من حيث طول الفصل أو قصره، ودرجة حرارته، واتجاهات الرياح السائدة، وما تتطلبه هذه الظروف المناخية من خطط لإنعاش حركة السياحة.

يعتبر مناخ الإقليم الصحراوي حاراً وجافاً أغلب فترات السنة، فيما عدا شتاءه القصير ذا المناخ المعتدل. يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوي حوالي

أ- تتفرد البيئة الصحراوية بكثير من المظاهر الجيولوجية والجيومورفولوجية الجذابة الناجمة عن عوامل التعرية المائية والريحية، كالأقواس الصحراوية والمغارات والموائد والكثبان الرملية والبحيرات الصحراوية، إلى غير ذلك من مظاهر وأشكال مميزة.

ب- وضوح المظاهر الناجمة عن الحركات التكتونية، المتمثلة في فوهات البراكين الخامدة والصدوع والشقوق.

ج- تحتوي على حقول للنيازك وآثار ارتطامها بالأرض.

وفيما يلي عرض لأهم الظاهرات الجيولوجية والجيومورفولوجية الصحراوية:

-مرتفعات جبلية نشأت بفعل عوامل باطنية وتشمل مرتفعات مساك، واكاكوس، وتادرات، وأركنو والعوينات. والجبال البركانية المتمثلة في واو الناموس، جبل الهروج الأسود، وجبل السوداء.

-مظاهر تكونت بفعل العوامل الخارجية وتتمثل في الكثبان الرملية التي تغطي مساحات شاسعة مثل بحر رمال أوباري والزلاف وبحر رمال مرزق، وبحر الرمل العظيم في شرق ليبيا.

-ظاهرة البحيرات الصحراوية، ومن أهمها بحيرة قبرعون، وبحيرات واو الناموس، وبحيرة الملفا في الجغبوب، وبحيرة بزيمة في الكفره.

4 ـ عوامل الجذب البيئية البشرية:

تنتشر في هذا الإقليم معالم بدايات الحضارة الإنسانية، التي يستدل عليها بما تركه الإنسان من رسوم ونقوش على الصخور، ومن أدوات كان يستخدمها في تلك الحقب، التي تعود إلى حوالي عشرة آلاف سنة قبل الميلاد (البرغوثي 1971: 30). وتوجد النقوش الصخرية لإنسان ما قبل التاريخ في وادي الزيغن غربي مرزق، وفي وادي الآجال والمكنوسة، وجبل زنككرا جنوب جرمه، وكذلك في وادي برجوج وجبل غنيمة وجبل العوينات. يُضاف إلى هذا نمط الحياة المميز والغني بالتراث لسكان الواحات المتناثرة في إقليم الصحراء، وكذلك الطراز المعماري المميز للمدن والقرى الصحراوية. ويمكن استثمار هذه الموارد وتطوير أنماط متعددة لصناعة سياحية متطورة ذات قدرة تنافسية.

5 ـ مدن الواحات التاريخية:

كان للظروف الطبيعية والاقتصادية والتاريخية لهذا الإقليم دورٌ بارز في ظهور مناطق الاستقرار القديمة، التي تضم العديد من المعالم التاريخية والثقافية والمعمارية، التي تجذب كثيراً من السائحين، وتتمثل في واحات غدامس وغات والبركت ذات المعمار الصحراوي المميز، ومرزق المركز التجاري القديم الذي ربط البحر المتوسط بأفريقيا، وواحتي أوجلة وزويلة ذات الصبغة الإسلامية الفاطمية. هذا بالإضافة إلى واحات الجغبوب وجالو وواحات الجفرة والكفرة.

الآثار البيئية لحركة السياحة الدولية:

على الرغم من توفر عوامل الجذب السياحي الطبيعية والبشـــرية، إلا أن ليبيا لم تكن وجهة سياحية مهمة، فعلى مدى 30 عاما (1968-1998) بلـــغ متوسط حركة السياحة حوالي 58 ألف سائح سنويا فقط. وترجع هذه الحالـــة لعدة عوامل، منها عدم اهتمام الدولة بتنمية هذا القطـــاع كأحـــد القطاعـــات الأساسية، ما ترتب عليه تخلف هذا القطاع في جميع جوانبه الإدارية والخدمية والتسويقية. هذا بالإضافة إلي إهمال المزارات السياحية والمتاحف التاريخية.

وتعد الأفواج السياحية المتجهة إلى إقليم الصحراء قليلـــة؛ إذ لا تتجـــاوز عدة آلاف. فقد أشارت إحصائيات الشرطة السياحية بمدينـــة ســـبها، للفتـــرة الواقعة فيما بين (2001-2005) إلى أنها قد بلغت حـــوالي 10645 ســـائحاً (جدول 1). وهذه السياحة يغلب عليها نمط السياحة الجماعيـــة، ومـــن ذوي الفئات العمرية الكبيرة. وقد تبين من استبيان عينة مكونة من 300 سائح دولي أن حوالي 60% منهم تجذبه عوامل طبيعية، بينمـــا حـــوالي 40% تجـــذبهم عوامل تاريخية (ابوبكر 2008: 116). ويمكن القول إنه على الرغم من قلة الأفواج السياحية، إلا أن التأثيرات السلبية واضـــحة ومتمثلـــة فـــي التلـــف والسرقات التي حدثت في بعض المواقع.

جدول رقم (1) الأفواج السياحية القادمة عن طريق سبها 2001 – 2005

السنة	الأعداد	النسبة
2001	731	% 6.8
2002	418	% 3.9
2003	438	% 4.1
2004	5259	% 49.4
2005	3799	% 35.7
المجموع	10645	% 100

المصدر: الشرطة السياحية، سبها .

ولا يمكن التغاضي عن حقيقة أن الموروث التاريخي المتمثل في الفن الصخري، ويعد أحد أهم الركائز الأساسية للسياحة، معرض للنهب والدمار، فقد أكد (Keenan 2006:249) أن حوالي 40 موقعاً للفن الصخري في مناطق اكاكوس ومساك قد دمرت وشوهت، بشكل لا يمكن إصلاحه. كما أن كثيراً من المواقع المعروفة في إقليم وادي الحياة قد تعرضت إلى الخلع والنهب. أما فيما يخص المواقع غير المسجلة، فإنه لا يمكن تقدير حجم الدمار الذي لحق بها (Barnet 2006: 105). ويرجع كل من كينان وبارنيت ذلك لعوامل بشرية، جزء كبير منها له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالسياحة، يمكن تلخيصها في التالي:

- النشاطات السياحية المتزايدة وخاصة بعد رفع الحصار عن البلاد.

- عمليات لصوص الفن الصخري.

- نشاطات المتخصصين في محاولاتهم نسخ الرسوم والنقوش الصخرية، سواء لأغراض نبيلة أو غير نبيلة.

- نشاطات المصورين، المحترفين والهواة، ومحاولاتهم إظهار ألوان الفن الصخري عن طريق بلّ الإشكال بالمياه، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك المكونات الأصلية للألوان وزوالها.

- استخدام بعض السكان المحليين لبعض الكهوف التي تحوي معالم تاريخية حظائر لحيواناتهم.

- نشاطات الكشوف الجيولوجية للبحث عن النفط والمعادن الأخرى.

- العمليات العسكرية.

وإجمالا فإن المعطيات الدولية والمحلية تشير إلى إمكانية تطور قطاع السياحة بسرعة، قد تفوق قدرات الإقليم الاستيعابية، وقد تتسبب في إفراغ الإقليم من مقوماته وقيمه التاريخية والطبيعية. من بين هذه المعطيات ما تعلقه ليبيا من آمال على الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في التقليل من الاعتماد على قطاع النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية. كذلك قرب الإقليم من أوروبا التي تعتبر أكبر سوق سياحي عالمياً، وسهولة الوصول جواً وبحراً. كما تعد المنطقة وجهة سياحية بكراً، ما يجعلها وجهة سياحية محتملة لكثير من السائحين الدوليين. يضاف إلى هذه المعطيات تزايد أعداد السائحين الدوليين عالمياً بشكل كبير، قد يصل إلى حوالي 1.6 مليار سائح بحلول عام

2020. كل هذه المعطيات تؤكد ضرورة حماية المقومات السياحية وتنميتها وتطويرها، لكي تستفيد منها الأجيال الحاضرة وتحافظ عليها لأجيال المستقبل.

نحو إستراتيجية لتنمية سياحة مستدامة:

اتضح مما سبق أن صناعة السياحة أصبحت تمثل في كثير من دول العالم قطاعاً اقتصادياً رئيساً، يعمل على جلب العملات الصعبة والاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، هذا بالإضافة إلى إيجاد عدد كبير من فرص العمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تبين أيضا فشل مشاريع التنمية التقليدية التي ركزت على المكاسب الاقتصادية، وأهملت العوامل البيئية والثقافية، وما ترتب عليها من تدهور في الموارد البيئية، وصل في بعض الأحيان إلى حالات مستعصية يصعب حلها. لذلك لقي طرح التنمية المستدامة اهتماماً وقبولاً كبيراً لدى أغلب دول العالم، كبديل جديد لا يقف أمام التنمية، ولكنه يضع حدوداً، تهدف إلى تقليل الإشكاليات الناجمة عن التفاعل بين البيئة ومشاريع التنمية، حتى يمكن الاستفادة منها حاضراً ومستقبلاً.

وقد تبين أيضا مدى تمتع الإقليم الصحراوي الليبي بإمكانات جذب سياحية مميزة، سواء في الجانب الثقافي أو التاريخي، أو في طبيعة وتباين البيئة الصحراوية المميزة. كما اتضح أن هذا الإقليم يقع تحت طائلة ضغوط بيئية شديدة. يرجع بعض هذه الضغوط إلى تزايد حركة النشاط السياحي العشوائي، وما تتعرض له المواقع التاريخية المهمة من سرقات وعبث. يضاف إلى هذا وذاك حساسية وهشاشة بيئة الإقليم، وما تحدثه فيها السيارات الصحراوية والدراجات النارية من تدمير لمكوناتها النباتية والحيوانية. لذلك

فإن هذا الإقليم قد يكون مهدداً في موارده البيئية والثقافية بالتدهور أو الزوال، إذا استمر هذا الإسراف في الاستخدامات بدرجة قد يصعب حلها.

لذلك فإن الحاجة تقضى بوضع تصورات واستراتيجيات لحماية وصيانة هذه المقدرات البيئية والثقافية وتأمين سياحة بيئية مستدامة. وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الخطوات التالية:

1- تنمية وتطوير السياحة البيئية الآخذة بالانتشار عالميا، وهي تعتمد "على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية كمقوم جذب أساسي للنشاط السياحي... وتتم في نطاق يضمن حماية البيئة الطبيعية والحضارية" (الياس و الياس 2001: 14).

2- تحديد الطاقة الاستيعابية للمناطق السياحية بالإقليم الصحراوي، ورسم حدود يجب عدم تجاوزها لتقليل التأثيرات السياحية السلبية.

3- الحفاظ على القيمة الأصلية للمكان وحمايته عن طريق اتباع أسلوب المحميات الطبيعية والتراثية.

4- إشراك المواطنين في إدارة وحماية هذه المنشآت.

5- الأخذ بمبدأ التجميع لمشروعات التنمية السياحية في الإقليم، وحصرها في أماكن محددة، الأمر الذي يقلل الجهد على السائحين، كما يساهم في توفير مكونات البنية الأساسية (الطاقة، المياه، النفايات، النقل) وكذلك في تقليل الأضرار الجانبية لعملية التنمية السياحية.

6- يجب أن تتمشى المرافق السياحية كماً وكيفاً مع حجم المعالم السياحية المتوفرة، وألا يترتب عليها أي تحوير أو طمس للمعالم السياحية، كما يجب أن تتمشى الأنماط المعمارية مع البيئة.

7- تنمية المشاريع السياحية في مراكز سياحية محددة لتقليل التأثيرات الاجتماعية السلبية.

8- إيجاد مؤسسات لرصد توجهات حركة السياحة ورصد ودراسة المشاكل التي تؤثر سلباً على المقومات السياحية.

9- الحماية القانونية للمواقع التاريخية.

شكر وتقدير:

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ أحمد أبو زيان على ما قدمه من مساعدات ساهمت في إنجاز هذا البحث.

المراجع:

أ) مراجع عربية:

1- الاشوح، زينب صالح، (2004)، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، م12، ع2، ديسمبر، ص93-133.

2- البرغوثي، محمد عبد اللطيف، (1971)، التاريخ الليبي القديم، من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، منشورات الجامعة الليبية.

3- البنا، علي علي، (2000)، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة.

4- ابوبكر، مبروكة عبد الحفيظ، (2008)، النشاط السياحي ومقوماته بمنطقة وادي الحياة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب قسم الجغرافيا، جامعة سبها.

5- الحميرى، موفق عدنان والحوامده، نبيل زعل، (2006)، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

6- الخولي، سيد فتحي احمد، (2000)، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م14، ع1، ص 3-40.

7- الريشى، هويدي عبد السلام، الكوافي، أحمد محمد، السعيطي، سعد عمر، (2004)، التعريف بالسياحة الجيولوجية في الصحراء الليبية (دراسة ميدانية)، بحث مقدم للندوة العلمية حول السياحة الصحراوية، هون، 20-2004/12/22.

8- الياس، احمد و الياس، رجاء احمد، (2001)، السياحة والبيئة، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.

9- القحطاني، محمد بن مفرح بن شبلي وأرباب، محمد إبراهيم، (1997)، السياحية الأسس والمفاهيم، جامعة الملك سعود أبها.

10- جلاله، أحمد محمد، (1995)، قضايا التنمية المداومة والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، م1، ع1-2، ص 31- 50.

11- عبد الخالق عبد الله، ، (1993) التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة، المستقبل العربي، م87، ع1، ص79-101.

12- عبد الوهاب، صلاح الدين، (1998)، تأصيل التفاعلات بين السياحة والبيئة الطبيعية، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصرية لخبراء السياحة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

13- غنيم، عثمان محمد وسعد، بنتا نبيل، (2003)، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار الصفاء، عمان.

14- عبد الحكيم، محمد صبحي والديب حمدي أحمد، (1995)، جغرافية السياحة، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

ب) مراجع أجنبية:

1- Bramwell, B. and Lane, B.,(1993),Sustainable Tourism: An Evolving Global Approach, Journal of Sustainable tourism, ol.1 no.1 pp. 1-5.

2 - Barnett T.,(2006),The Libyan Desert: Natural Resources and Cultural Heritage., London: The Society for Libyan Studies, pp.95-110.

3 - Cooper, C., Fletcher, J., Gilbert, D., and Wanhill, S.,(1993), Tourism Principles and Practice., Essex: Longman.

4 - Hunter, C. J.,(1995),On The Need to Re-conceptualize Sustainable Tourism Development., Journal of Sustainable Tourism, vol. 13 no.3 pp.155-166.

5 - Inskeep, E.,(1991),Planning Tourism: An Integrated and Sustainable Development Approach., New York: Van Nostrand Reinhold.

6 -Ioannides, D., and Delobage, K.G.,(1998),The Economic Geography of Tourist Industry, London: Rutledge.

7 - Keenan, J., (2006),The Libyan Desert: Natural Resources and Cultural Heritage., London: The Society for Libyan Studies, pp.241-259.

8 - Mathieson, A., and Wall, G., (1982), Tourism Economic , physical and Social Impacts., New York: Longman .

9 - Page S.J., and Thorn, K.J., (1997), Towards Sustainable Tourism Planning in New Zealand : Public Sector Planning Responses., Journal of Sustainable Tourism, vol.5 no.1 pp. 59-77.

10 -Pigram, J., (1993), Alternative Tourism : Tourism and Resource Management ., University of Pennsylvania Press.

11 - Poon, A., (1993), Tourism Technology and Competitive strategies Trowbridge: Redwood Books.

12 - Timothy, D.J., (1998), Cooperative Tourism Planning in Developing Destination, Journal of Sustainable tourism, vol. 6 no.1 pp. 52-68.

كفاءة مخططات المدن والبلدات الليبية

د. محمد خالص رؤوف حسن(*)

يعد مخطط المدينة أو البلدة الأداة الفاعلة في تنظيم استعمالات الأرض فيهما، بغية تلبية حاجات ومتطلبات قاطنيهما، وتوجيه التطور العمراني الحاصل فيهما، لتستجيبا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن إعداد المخططات بنوعيها الشاملة والعامة ودعمها بالقوانين الخاصة بتخطيط المدن أمران متلازمان لتنفيذها، وتوخي الفائدة المرجوة منها، وهي تنفيذ المقترحات الواردة فيها، التي صيغت وفق دراسات مستفيضة لمختلف نواحي حياة السكان في هذه المدن و البلدات.

وقد أعدت مخططات عديدة للمدن والبلدات الليبية في فترات تاريخية متباينة، اتسمت كل فترة منها بسمات معينة، نجمت عن الظروف التي كانت ليبيا تمر بها. وقد تركت هذه الظروف على تلك المخططات بصمات جلية، انعكست على مورفولوجية هذه المدن والبلدات، حيث احتوت على العديد من المقترحات والسياسات التخطيطية، كي تعمل بكفاءة عالية، لتجعل من المدن والبلدات أمكنة جيدة للعيش والعمل والراحة. إلا أن كفاءة هذه المخططات وفاعليتها أمستا مثار جدل كثير بين الباحثين والمخططين في مجالات التخطيط المختلفة، لأنها تواجه بصورة عامة صعوبات ومعوقات في حالات كثيرة، منها عدم التقيد بالمقترحات التي ترد فيها، أو الابتعاد عن جوهرها في بعض

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس ، المرج .

الأحوال؛ إذ تنسحب كل هذه العوامل على التطور المستقبلي للعمران في المدن والبلدات، مؤثرة بذلك على مورفولوجيتها وعلى راحة مواطنيها.

على هذه الخلفية تبلورت فكرة هذه الورقة التي هي جديرة بالتمحيص وهي إلقاء الضوء على مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية في حقب تاريخية متعاقبة للوقوف على كيفية إعدادها والدوافع وراء ذلك ودرجة فاعليتها، إضافة إلى معرفة مدى التقيد بتنفيذه تلك المقترحات التي ترد فيها لما لذلك من تأثير على التركيب الداخلي لهذه المدن والبلدات، وعلى نمط حياة سكانها، وذلك للوصول إلى استنتاجات بناءة.

إعداد المخططات وأنماطها الخاصة بالمدن والبلدات الليبية:

فكرة تنظيم استعمالات الأرض في المدن بصورة عامة لها جذور تاريخية، حيث إن بعض الحضارات الإنسانية القديمة اهتمت بهذا الجانب اهتماماً، وإن اختلف عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، إلا أنه نال استحسان وإعجاب الكثير من العاملين في مجال تخطيط المدن، بل يمكن اعتبارها، على الرغم من بساطة الأفكار، جوهر تخطيط المدن المعاصر. ويرجع وضع مخططات للمستوطنات الحضرية وتنظيمها وتصميمها إلى أزمنة موغلة في القدم، فالحضارات القديمة التي ازدهرت في وادي الرافدين استطاعت أن تفرض نمطاً من النظام على الناس الذين كانوا يعيشون في مجتمعات تتميز بكثافة سكانية عالية، كما أنها أرست نظاماً سليماً لتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة لهذه المجتمعات، كما فعلت حضارات مايا وجنوب ووسط أمريكا (Ratcliff, 1979).

تبلورت فكرة إعداد المخططات لتنظيم المدن والبلـدات بعـد أن كانـت استعمالات الأرض توزع فيها بطريقة عشوائية، لانعدام مخططات خاصة بها. ثم تواصلت هذه الظاهرة حتى بدايات القرن العشرين، وسادت في جميع مدن العالم. وقد أسهم استمرار عملية التحضـر والزيـادة المفرطـة فـي حجـم المجتمعات الصناعية والانفجار السكاني ونمو عدد السيارات، في زيادة الوعي بضرورة إدخال نظام معين لتوزيع الأرض بين الاستعمالات المتنافسة عليهـا (Ratcliff, 1979). وقد بدأ الاهتمام الجاد والمنتظم بتنظيم المدن وتخطيطها في الدول المتقدمة والنامية في منتصف القرن الماضي، حيث أخـذت الـدول المتقدمة، بعد الحرب العالمية الثانية، تهتم اهتماماً جدياً بهذه المسألة، لأسباب عديدة منها الدمار الذي أصاب مدنها أثناء الحـرب، والرخـاء الاقتصـادي، وزيادة السكان وأعداد السيارات، وتطور تقنيات البناء التي حدثت في السنوات التي تلت الحرب (رؤوف، 1989).

ومن بين الدول النامية التي اهتمت بتنظيم استعمالات الأرض في مـدنها وبلداتها ليبيا. وتعد ليبيا من الدول القليلة في الشرق الأوسط وأفريقيـا التـي حظيت مدنها وقراها بمخططات، سواء أكانـت شـاملة (Master Plan) أو عامة (Layout Plan) (الجريدة الرسمية، 1969). ترجع بـوادر تخطـيط المدن في ليبيا في صورته المتواضعة، المتمثلة في وجود مؤسسـات بلديـة لتنظيم استعمالات الأرض في المدن والبلدات إلى قرون عديدة. إن الاهتمـام بالمدن وبمبانيها يمكن اعتباره جزءاً من تخطيط المدن، حيـث تشـكل هـذه العملية جزءاً من العملية التخطيطية المعاصرة في صـورة السـيطرة علـى التطور العمراني وتوجيهه وتنظيمه، إضافة إلى العناية بالمباني التراثيـة ذات الأهمية التاريخية. لذا فإن بدايات تخطيط المدن هذه يمكن اعتبارها اللبنـات

الأولى لعملية تخطيط المدن في صورتها الحديثة. أما تخطيط المدن والمخططات التي وضعت لتنظيم استعمالات الأرض وتوجيه التطور العمراني في المدن والبلدات الليبية فله مسيرة طويلة ترجع إلى القرن السادس عشر، ويمكن الحديث في هذا الصدد عن عدة فترات تاريخية وفق بعض المعايير، منها أن لكل فترة سمة معينة تميزها عن الفترة التي تليها، وثانياً أن كل فترة تعكس أهدافاً وسياسات الظروف السياسية التي كانت تسودها، وثالثاً أنماط المخططات ومدى تأثرها بالمفاهيم والأفكار التخطيطية السائدة في الفترة، وخاصة تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر.

أما الفترات التاريخية التي مورست فيها العملية التخطيطية بنوعيها القديم والحديث فهي كالآتي:

1 ـ فترة الحكم العثماني (1551-1911):

بدون شك كانت هذه الفترة تفتقر إلى وجود تخطيط مدن، ومن ثم عدم وجود مخططات خاصة بالمدن والبلدات. وهذا ليس غريباً، فقد كان هو الطابع السائد في معظم بلدان العالم، لعدة أسباب منها صغر المدن، وقلة عدد سكانها، ومحدودية أنماط استعمالات الأرض، وتواضع وسائل النقل، وتلك المستخدمة في البناء وضآلة حجم الهجرة، بالمقارنة مع حجمها الذي صارت عليه بعد قيام الثورة الصناعية، وتحسن الوضع الصحي والتعليمي في مدن العالم الصناعية أولاً، ومن بعدها في مدن الدول النامية. لذا فإن الأمور التخطيطية كانت تقتصر فقط على بعض المسائل البسيطة التي يمكن اعتبارها حتى في شكلها البسيط المتواضع نمطاً من التخطيط، لاتسامها بالطبيعة التنظيمية، وخاصة في المدن الكبيرة. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يصفون فترة

الحكم العثماني بالفوضى والفقر والجهل، إلا أن بعض الولاة قاموا ببعض الإصلاحات في مدينة طرابلس، فقد اهتم بعض السلاطين بتعمير المدينة، وتشجيع الأهالي على بناء المساكن والمتاجر والمحال العامة والحمامات التركية، إضافة إلى بناء المساجد والمدارس (Agostini, 1917). من هذا نستنتج أن نمطاً من أنماط تخطيط استعمالات الأرض كان يمارس، لأن من البديهي أن يحاول الإنسان دائماً أن يختار أفضل وأنسب المواضع لمثل هذه المباني العامة والخاصة. لذا يمكن القول إن هذا كان نوعاً من تخطيط المدن، ولكن بدون خطوات عمل منتظمة أو منهجية كتلك التي تطبق اليوم. ومع تطور الحياة، ومرور عدة قرون على هذا الوضع، أخذت تظهر في مدينة طرابلس استعمالات جديدة للأرض، ما يعد دلالة على التغير في طبيعة تخطيط استعمالات الأرض الذي كان مقتصراً بالدرجة الأولى على استعمالات الأرض التقليدية التي أشرنا إليها قبل قليل.

بين عام 1836-1911 عاد ازدهار مدينة طرابلس من جديد، وخاصة على الصعيدين العمراني والاقتصادي. وقد صاحب ذلك إنشاء المستشفيات والمدارس المختلفة والفنادق والمقاهي والمحاكم والمطاحن وبعض ورش الصناعات التقليدية، التي تركزت في مناطق محدودة في المدينة القديمة، بالإضافة إلى دورها كسوق رئيس لمنتجات المنطقة الزراعية التي حولها (المهدوي، 1990). وتعكس استعمالات الأرض الجديدة هذه أنماطاً مختلفة جديدة من الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تمارس في المدينة، ولكن مع ذلك لا توجد أية إشارة إلى وجود مخطط المدينة الأولى. ومن هنا يمكن القول إن هذه الفترة اتسمت بانعدام المخططات، وأن المدن كانت ذات طابع إسلامي شرقي، حيث لم تطبق فيها بعد الأفكار والمفاهيم التخطيطية المستوردة، وأيضاً

غياب التشريع. إلا أن نواة المؤسسات التخطيطية بدأت تتبلور مع نهاية هذه الفترة. ويمكن اعتبار فترة الحكم التركي تطوراً في النظام البلدي، وذلك بإنشاء البلديات التي تتبع الولاة أو المتصرفين أكثر منها تعرضاً لتخطيط المدن، وكل ما قامت به السلطات البلدية لم يتجاوز تنظيم البناء وتوجيهه وإصدار رخص البناء، وتحديد خطوط تنظيم الطرق والشوارع في مدينة طرابلس وبنغازي ودرنة، كما أنه لم يوجد أي تشريع يتناول مختلف أوجه التخطيط (عمورة، 1990).

من كل ما تقدم يمكن القول بأنه قد أرسيت في هذه الفترة بعض أسس تخطيط المدن، بمفهوم بسيط، لا يتبع مخططاً معداً، لأن الإجراءات التي وضعتها المؤسسات البلدية وطبقتها تعتبر ضوابط لتنظيم استعمالات الأرض، وتحديد اتجاهات التطور العمراني في المدن معتمداً فقط على مفاهيم التتابع والتركيز والسيطرة. ولا تزال هذه المفاهيم تتحكم في استعمالات الأرض والعمران في المدن.

2 ــ فترة الحكم الإيطالي (1911-1943):

يعتقد الباحثون الليبيون أن الممارسة الحقيقية لتخطيط المدن وفق مخططات لم يبدأ إلا في منتصف القرن الماضي، وبالتحديد إبان الاحتلال الإيطالي؛ إذ ترجع بدايات تخطيط المدن في ليبيا بالمفهوم الحديث إلى العهد الإيطالي، حيث لم يكن يوجد قبل هذا العهد أي مخطط للمدن (عمورة، 1990)، وكانت المدن تنمو وتتوسع وفق بعض الضوابط التي كانت تطبقها المؤسسات البلدية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد تميزت فترة الحكم الإيطالي بوضع مخططات لعدد من المدن الليبية، وخاصة الكبيرة منها، فقد

أعدت خلال الحكم الإيطالي مخططات للمدن الرئيسة كطـرابلس وبنغـازي ودرنه، كما خطط لعدد كبير من القـرى، كجـزء مـن برنـامج الاحـتلال الاستيطاني في ليبيا. وفي هذه الفترة ظهر في البلاد نظام التحضر الحـديث، بمفاهيم تخطيطية جديدة، كمفهوم مدن الحدائق (Citta Giardina)، التي كان أول من دعا إليها أبنزر هاورد في بريطانيا (Kazeri, 1983). ويعكس هذا اهتمام الإيطاليين بالمدن من منظور المصلحة الخاصة؛ إذ لم يقتصر اهتمامهم على المدن فقط، بل شمل القرى أيضاً، فقد بدأوا بوضع أسس التخطيط الريفي في ليبيا. ترجم هذا الاهتمام إلى مخططات شملت أهدافاً واضحة، وسياسـات وضعت بدقة ودراسات. يتضح هذا من خلال اهتمامهم بشق الطرق الواسعة، لربط أجزاء البلاد بعضها ببعض، لأسباب عسكرية واقتصادية، بغية السيطرة عليها، كما اهتموا بنقل تصاميم الأبنية الإيطالية، أي العمارة الإيطالية، إلـى ليبيا، وهي التي لا تزال تشكل أجزاء مهمة في المدن الرئيسة. وإضافة إلـى المباني اهتم الإيطاليون أيضاً بالبنى التحتية للمدن، فمـدوا شـبكات الميـاه والمجاري والهواتف والكهرباء، وخاصة إلى المناطق التي كانوا يقطنونهـا. وعلى الرغم من الأهداف التي كـان الإيطـاليون يرمـون لتحقيقهـا، إلا أن اهتمامهم بالعمران وإقامة البنى التحتية بمثابة وضع أسس متينة لتخطيط المدن في ليبيا. كما أن هذه المخططات حددت مورفولوجية المدن الليبية، وأسـبغت عليها طابعاً يختلف عن العمارة التقليدية العربية الإسـلامية، التـي تعكـس محتويات المخططات التي وضعت للمدن الليبية، وخاصة تلك التي تقع علـى ساحل البحر.

شهدت معظم المدن الساحلية تطوراً ونمواً، وخاصة بعـد سـنة 1932، حيث تغيرت المظاهر الخارجية للمدن بتغير استخدامات الأراضي الحضرية،

وظهور أنماط تخطيطية ومعمارية جديدة، تختلف عن الأنماط التخطيطية والمعمارية المحلية (القزيزي، 1995). ظهرت في هذه الفترة عدة مدن، كانت في الأصل قرى زراعية، وذلك نتيجة لاهتمام السلطات في تلك الفترة بتنمية العديد من المراكز الريفية، كجزء من برنامج الاستيطان الزراعي، ففي برقة أنشئت منظمة تعمير برقة سنة 1932م، لتشجيع استعمار برقة والتنمية الريفية. وتم استصلاح المناطق المحيطة بالمرج والبيضاء وشحات وغيرها من المناطق، كما تم تأسيس قرى زراعية، أصبحت نواة لمدن اليوم، مثل البيضاء ولبرق ومسة والقبة والعويلية (القزيري، 1995). ويمكن اعتبار هذه الفترة نقلة مهمة في تخطيط المدن في ليبيا، وفي عملية إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية، حيث تم بالفعل ممارسة تخطيط مدن على غرار ما كان يتم في بلد صناعي مثل إيطاليا، وإن كان ذلك يتم لخدمة مصالحهم، وما يحتاجون إليه لتسيير أمور البلاد التي يستعمرونها. ويتمثل هذا عادة في إنشاء بعض المدن الخاصة بهم، ثم بالتدريج تنتقل الأفكار التي تطبق في هذه المدن الخاصة إلى بقية المدن الأخرى، ولو على نطاق ضيق.

ومن الطبيعي أن إعداد المخططات كان يتم لخدمة أهداف المستعمر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يكن وضع مخططات للمدن والبلدات والاهتمام بالريف، الذي يعني تطبيق مفاهيم في التخطيط الريفي، وحتى في التخطيط الإقليمي، إلا لإحكام السيطرة على البلدان التي تخضع لنفوذهم. أما آثار ذلك كله فتتمثل في أن هذه المخططات منحت المدن والبلدات الليبية أشكالاً جديدة واضحة للعيان، من خلال تصاميم الشوارع واستقاماتها وواجهات المباني العامة التي تقع عليها، وتخطيط المناطق السكنية. والشواهد على ذلك كثيرة ولا تزال باقية حتى الآن، وهي واضحة في المدن الكبيرة مثل

طرابلس وبنغازي والمرج القديمة ودرنه وغيرها، وكذلك في بعض المدن الريفية والساحلية، مثل بطة وطلميثه والعقورية وسوسة وغيرها.

يمكن أن نستنتج مما سبق، بل نؤكد، أن بدايات تخطيط المدن بمفهومه الحديث تعود إلى مستهل القرن العشرين، وقد ظهرت في المدن الليبية من خلال المخططات التي أعدت لها، مع احتوائها على أهداف وسياسات واضحة، حددت النمط العمراني واتجاهاته في هذه المدن. أما من حيث كفاءة هذه المخططات فإنها طبقت كما وضعت إلى حد كبير، كما تدل على ذلك الشواهد التي نوهنا إليها الآن.

3 ـ فترة الإدارة المشتركة البريطانية الفرنسية (1943-1951):

بالنظر لقصر هذه الفترة التي لم تزد على ثماني سنوات، ولأن الإدارة كانت مشتركة، فقد كان من الصعب أن تتفق إدارتان مختلفتا الأهداف والسياسات والمصالح في تخطيط المدن والاهتمام به، لذا فقد تركز جل اهتمامهما على تسيير الأمور البلدية اليومية التقليدية، وخاصة أن اثنتين من سنوات هذه الفترة كانتا ضمن سنوات الحرب العالمية الثانية، لذا لا يوجد أي تغيير جوهري يذكر في طبيعة المخططات التي وضعتها الإدارة الإيطالية قبل رحيلها، اللهم إلا بعض التغيير في تركيب سكان المدن، نتيجة للمتغيرات السياسية التي صاحبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول ليبيا على الاستقلال في 1951. دمرت الحرب العالمية العديد من المدن الليبية، وخاصة مدينتي طبرق وبنغازي. ومنذ سنة 1943 آلت إدارة شؤون البلاد، حتى عام 1951، إلى الإدارتين البريطانية والفرنسية، اللتين اقتصر اهتمامهما على تسيير دفة الأمور، ما حد من وجود أي توسيع أو تطوير للمدن القائمة، مع

عودة أعداد كبيرة من السكان الليبيين إلى سكنى المراكز العمرانية التي فقدت جزءاً كبيراً من سكانها الإيطاليين (القزيري، 1995).

4 ـ فترة الإدارة الليبية 1951-1968:

تتميز هذه الفترة بتسلم الليبيين أمور بلادهم في أيديهم، بعد أن تركها الأجانب، ابتداء من سنة 1951، التي يحددها التاريخ المعاصر كبداية لخروج المستعمر، حسبما جاء في قرار الأمم المتحدة الذي أقر بدء مرحلة جديدة تؤول فيها مقادير الأمور إلى الليبيين (بولقمة، 1995).

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين: الأول يبدأ من 1951-1961، ويتميز بالاعتماد على المخططات السابقة التي كانت قد وضعتها للمدن والبلدات الليبية الإدارة الأجنبية؛ إذ لا توجد إشارة واضحة لوقوع أي تغير بالنسبة فيما يتعلق بإعداد مخططات جديدة، ربما لأن الإدارة الليبية كانت تواجه تحديات كثيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن اقتصاد ليبيا لم يكن قد أصبح قوياً بالقدر الذي يمكن من ذلك. أما القسم الثاني من هذه الفترة فيمتد بين 1960-1968، وتميز ببعض النشاط، حيث تم اكتشاف النفط، وأصبحت ليبيا إحدى الدول المصدرة له، فأخذ اقتصادها يتحسن. وانسحبت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في هذه الفترة على تخطيط المدن وعلى المخططات التي أعدت فيها. وقد تطورت عمليات تخطيط المدن والقرى تطوراً مذهلاً منذ أوائل الستينيات، فمع زيادة دخل البلاد من النفط، وتطور المدن الكبيرة ونموها، والهجرة إليها، وظهور أحياء الصفيح في أطرافها، والرغبة في تطوير البلاد وتحديثها، بدأت عمليات التخطيط (القزيري، 1995).

واجهت المؤسسات التخطيطية مشاكل عديدة كانت بحاجة إلى حلول، منها عدم كفاية الوحدات السكنية الموجودة، مع حاجة عدد كبير من المساكن الموجودة للصيانة، فضلاً عن نقص المباني العامة، وعدم وجود شبكة طرق كفؤة، والحاجة إلى شبكات المياه والمجاري، وتوفير السكن الملائم لسكان أكواخ الصفيح في المدن الكبيرة، وتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية، كما حدث مع سكان مدينة المرج، والحاجة إلى تدارك مشكلة النمو السريع للمدن الكبرى ومدن النفط (دوكسيادس، 1964). فقد وجدت الحكومة نفسها أمام تحديات لا مفر من مواجهتها، فبادرت إلى اتخاذ بعض الخطوات لحل المشاكل التي باتت تعاني منها المدن والبلدات الليبية. من هذه الخطوات، وربما كانت الأولى من نوعها، تكليف وزارة التخطيط والتنمية سنة 1963 مؤسسة دوكسيادس للتخطيط والعمارة بإعداد دراسة عن حالة الإسكان في ليبيا، مع تقديم توصيات لحل مشكلة الإسكان وتطوير القطاع الإسكاني. وتعتبر هذه الخطوة نقلة جديدة في مسيرة تخطيط المدن في ليبيا، حيث إن الليبيين كانوا في الفترتين السابقتين بعيدون عن المشاركة في وضع واتخاذ القرارات التخطيطية، بشأن مدنهم وقراهم، إلا أن الوضع تغير خلال هذه الفترة، بعد أن أمسوا هم الذين يدعون مؤسسات التخطيط الأجنبية لإعداد الدراسات ووضع مخططات لمدنهم وقراهم، ومشاركة المسؤولين الليبيين في عملية صنع القرار واتخاذه، وفي العملية التخطيطية.

انصب اهتمام الحكومة في هذه الفترة، كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل، على الإسكان ومشاكله في ليبيا، نظراً للنقص الكبير في المخزون، بالإضافة إلى تدني مستوى الوحدات السكنية أيضاً، لذا فقد حاولت الحكومة معالجة هذه المشكلة، نظراً لعلاقتها بحياة المواطنين، واستقرارهم الأسري. لكن مؤسسة

دوكسيادس اليونانية، ومن واقع خبرتها في مجال الإسكان والتخطيط العمراني، لم يكن من المعقول أن تخطط فقط للإسكان وحده، وخاصة أن المدن والبلدات بحاجة إلى عناية شاملة، لأن الاستعمال السكني يكون بنية ونسيج المدينة، مع الاستعمالات الأخرى. ولذا فقد وجهت الحكومة الليبية عنايتها آنذاك إلى مشاكل أخرى تعاني منها المدن، وهي بحاجة إلى وضع الحلول لها. وهكذا نجد أن المؤسسة تقترح على السلطات تبني سياسات وبرامج مناسبة لحل مشاكل الإسكان وغيرها، من خلال إعداد مخططات للمدن والقرى ولبعض الأحياء في المدن الكبيرة، وتصميم المساكن والمباني العامة، ووضع تصاميم هندسية لبعض المرافق العامة، كالطرق وشبكة المياه والمجاري، والتوصية بإصدار اللوائح القانونية الخاصة بتنظيم المدن وتخطيطها والمعايير الخاصة بالبناء (دوكسيادس، 1964).

شهدت هذه الفترة تطورات تخطيطية جديرة بالذكر، أسهمت في صياغة أسس ومفاهيم تخطيط المدن وإعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية. كانت هذه التطورات وليدة عدة عوامل منها التغيرات السياسية واكتشاف النفط وتحول ليبيا من بلد زراعي فقط، إلى بلد منتج للنفط، أدت إلى زيادة عائدات الدولة، ما ساعد بدوره على اتخاذ قرارات مهمة، كان لها أثر فاعل على بنى المدن ومورفولوجيتها. من هذه التطورات إنشاء مدن جديدة وهي ثلاثة أنماط: النمط الأول شمل إنشاء خمسة موانئ نفطية، أصبحت نواة لخمس مدن جديدة، لما صاحب إنشاء هذه الموانئ من نمو وتطور، وفق مخططات معدة، مثل البريقة (1961) السدرة (1962) الحريقة (1967) الزويتينة (1968). أما النمط الثاني فيتمثل في إنشاء مدينة جديدة على أرض عذراء، مثل مدينة المرج الجديدة، كبديل لمدينة المرج القديمة التي ضربها الزلزال في سنة

1963، التي أنشئت وفق مفهوم مدن الحدائق أو (Garden City) ومدينة راس لانوف في 1964. والنمط الأخير هو إنشاء مدينة جديدة حول قرية صغيرة، ومنحها مكانة سياسية وإدارية، مثل مدينة البيضاء في (1964)، فقد كانت مدينة البيضاء سوقاً صغيرة يقطنها 12.500 نسمة، عندما اختيرت كعاصمة اتحادية في سنة 1964. وتعتبر ثاني مدينة يخطط لها في ليبيا، حيث أسست الحكومة الاتحادية لجنة مشروع البيضاء للإشراف على تخطيط المدينة وإنشائها، فكلفت اللجنة شركة دوكسيادس لإعداد المخطط الشامل. وقد توقع المخططون أن يصل سكان البيضاء في المرحلة الأولى إلى 50.000 نسمة، وفي المرحلة الثانية (التي تنتهي في 1988) إلى 10.000 نسمة (Doxiadis Association, 1966).

وقد كان إنشاء النمط الأول نتيجة للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بعد أن أصبحت ليبيا إحدى الدول المصدرة للنفط. وجسدت المخططات التي وضعت لإنشاء هذه المدن أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية، فبدأت هذه المدن تنمو سكانياً، وتطورات عمرانيا، وخاصة بعد أن توفرت فيها فرص العمل لعدد كبير من الليبيين وغير الليبيين. وهذا بدوره يعكس فاعلية هذه المخططات وكفاءتها، نظراً لما أولت السلطات من اهتمام بتنفيذها ومتابعتها، لعلاقة ذلك بأهم عنصر من عناصر اقتصاد البلاد، ألا وهو النفط والعاملين في مجاله.

من هذا يمكن أن نستنتج أن لتدخل الدولة في تنفيذ المخططات التي توضع للمدن والبلدات أثر لا يمكن تجاهله، بل يعتبر دافعاً قوياً وحافزاً لتحقيق أهدافها. أما إنشاء النمط الثاني في المدن، وهو المتمثل في إنشاء مدينة جديدة، بديلة عن مدينة قديمة، نتيجة تدميرها بسبب كارثة طبيعية، كما هو الحال

بالنسبة لمدينة المرج الجديدة، فنجد أن الحكومة وجدت نفسها آنذاك أمام تحد وأمر واقع، فقد قدمت المدينة ضحايا كثيرة، نتيجة تعرضها المستمر للكوارث الطبيعية، من سيول وأمطار وهزات أرضية، إضافة إلى عدم صلاحية معظم المباني فيها للوظائف التي أنشئت من أجلها، ثم جاء الزلزال في عام 1963 كعامل محفز قوي لإيجاد حل لهذه المدينة المنكوبة. وهكذا نجد أن المدينة الجديدة البديلة التي شرعت الدولة في إنشائها عام 1964 كانت تعويضاً لمواطني المدينة عن الخسارة التي أصابتهم، بفقدهم الأرواح والممتلكات.

وقد تم تنفيذ المخطط الذي وضع لمدينة المرج الجديدة، وفق مفهوم مدن الحدائق، وخاصة المرحلة الأولى، أي مرحلة تعويض المتضررين، فنفذ المخطط كما وضعته الشركة الاستشارية. أما بعد تسليم المتضررين المساكن والمحلات التجارية في المدينة الجديدة، فقد دخلت المدينة إلى مرحلة جديدة، وفق المخطط الجديد، حيث أدخل أسلوب تنفيذ وبناء المدينة في مراحلها التي تلت الأولى تغييرات جوهرية، بالنظر لتغير السياسات التي اتبعت في المرحلة الأولى؛ إذ تغير نمط المساكن وشبكات الطرق والأماكن المفتوحة والخضراء، إضافة إلى توسع المدينة باتجاه الشمال. وكان كل هذا لأسباب عديدة منها:

أولاً: تغير مفهوم مدن الحدائق، لأن المواطنين بدأوا بإنشاء دورهم السكنية بعد أن منحتهم الدولة القروض، ووزعت عليهم البلدية قطع الأراضي. وهكذا أخذت تظهر في المدينة أحياء سكنية جديدة، تختلف تماماً عن تلك التي ظهرت في بداية إنشاء المدينة.

ثانياً: أحاطت بالمدينة بعض القيود، مثل الأراضي الزراعية عالية الجودة، حيث كانت نسبة كبيرة من مواطنيها يعملون في الزراعة وتربية

المواشي، وكذلك إحاطتها بمشروع الجبل الأخضر الزراعي الذي يؤثر على توسع المدينة. وقد أدى ذلك إلى رفع الكثافة السكانية.

ثالثاً: عدم تنفيذ كافة الأهداف الاقتصادية لمخطط المدينة، التي تمثلت في إنشاء عدد من المصانع التي كان من شأنها أن تعزز القاعدة الاقتصادية للمدينة.

وأخيراً توقع المخطط الجديد لمدينة المرج الجديدة، الذي وضعته مؤسسة دوكسيادس في نهاية السبعينيات أن يبلغ سكان المدينة 16.000 نسمة في عام 2000، غير أن هذا لم يتحقق، بسبب إنشاء شبكة طرق جيدة تربط المراكز الريفية بالمرج، سهلت حركة التنقل اليومية منها وإليها، ما أثر على جوانب عديدة في المدينة، مثل الأنشطة الاقتصادية، وخفض حجم الطلب على الوحدات السكنية نسبياً، وزيادة عدد السكان أيضاً.

أما النمط الثالث في المدن فهو إنشاء مدينة جديدة لتكون مركزاً إدارياً وسياسياً، مثال ذلك مدينة البيضاء، التي جاء إنشاؤها نتيجة قرار سياسي، لأن النية كانت تحويل البلدة الصغيرة إلى مركز إداري مهم في المنطقة الشرقية في ليبيا. كانت البيضاء مدينة سوق صغيرة، يقطنها 12.500 نسمة، عندما اختيرت كعاصمة اتحادية في سنة 1964، وهي تعتبر ثاني مدينة يخطط لها في ليبيا. أنشأت الحكومة الاتحادية لجنة مشروع البيضاء للإشراف على تخطيط المدينة وإنشائها، فكلفت اللجنة شركة دوكسيادس بإعداد المخطط الشامل. وقد توقع المخطط أن يصل سكان البيضاء في المرحلة الأولى إلى 50.000 نسمة، ثم يبلغ في نهاية المرحلة الثانية في سنة 1988 إلى 100.000 نسمة (Doxiadis Associates, 1966). ولكن بعد قيام الثورة

في 1969 اتخذت القيادة السياسية الجديدة قراراً آخر بجعل مدينة طرابلس عاصمة البلاد. لذا فقدت مدينة البيضاء أهميتها كعاصمة اتحادية. وهنا نجد أن التغيرات السياسية في البلاد، كما أشرنا من قبل، لها دور مهم في تخطيط المدن، وفي صياغة الأهداف والسياسات التي تتضمنها المخططات.

يستنتج مما تقدم أن فترة الإدارة الليبية امتازت باهتمام الدولة بوضع مخططات للمدن والبلدات، وإنشاء مدن الموانئ والمدن الجديدة، ووضع حلول لمشاكل الإسكان، التي كانت تعاني منها جميع المدن الليبية تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة، لعلاقة ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مدينة وبلدة. وقد تجسد هذا الاهتمام في شكل خطوة مهمة، وخاصة بعد زيادة عائدات النفط، تمثلت في دعوة أربع شركات تخطيطية استشارية أجنبية لوضع مخططات شاملة (Master Plans) للمراكز الحضرية، ومخططات عامة (Layout Plans) للمراكز الريفية، ووضع سقف زمني لتنفيذها. فكلفت مؤسسة دوكسيادس بإعداد مخططات شاملة وعامة لكل التجمعات في المنطقة الشرقية، عدا مدن بنغازي والبيضاء والمرج. وفي هذا الإطار أعدت المؤسسة تسعة مخططات شاملة، و65 مخططاً عاماً (Doxiadis Associates, 1968)، كما قامت مؤسسة ماجيا مارشال مكملان وليوكا (M.M.M.L.) بإعداد مخططات لمحافظات مصراته والخمس، فأعدت سبعة مخططات شاملة، و25 مخططاً عاماً (McGaugh, at, al, 1968). أما شركة أركتكتشر بلاننج (APP) فأعدت مخططات لمحافظات الزاوية والجبل الغربي، بلغت ثمانية مخططات شاملة، و32 مخططاً عاماً (A.P.P., 1969)، كما كلفت شركة وايتنج (Whiting) بإعداد مخططات شاملة لكل من طرابلس

وبنغازي وسبها، فأعدت 26 مخططا عاماً للمحافظات الجنوبية (W.A.I., 1967, 1969, 1970).

ثم أخذ الاهتمام بالتخطيط يترسخ أكثر في سنة 1968، حيث أصبح هذا التاريخ سنة أساس لمرحلة تخطيطية يعتبرها بعض الباحثين (القزيري، 1995) مرحلة التخطيط الشامل الأول، وحددت سنة 1988 كسنة الهدف، أي فترة عشرين سنة. واتخذت الحكومة خطوة أخرى مهمة في هذا السياق هي إصدار القانون رقم (5) لسنة 1969، الذي سمي قانون تخطيط المدن. ويعتبر إعداد المخططات وإصدار قانون تخطيط المدن من أهم سمات فترة الإدارة الليبية، التي تعكس اهتمام الدولة بتخطيط المدن والبلدات وتعزيزها بقانون.

بيد أن كثيراً من الباحثين أثار تساؤلات حول مدى فاعلية المخططات التي أعدت في هذه الفترة، وذلك نظراً لطول الفترة الزمنية المحددة بعشرين سنة، وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كان لها أثر كبير على هذه المخططات وعلى المسيرة التخطيطية في ليبيا بصورة عامة. وكان الانتقاد المتعلق بطول الفترة الزمنية قد وجه في الستينيات إلى المخططات التي تعد للمدن والبلدات في الدول الصناعية ومنها بريطانيا (Heap). كما أثار التساؤل جانب آخر هو أن هذه المخططات أخفقت في توضيح علاقة المدن بأقاليمها، بمعنى أن هذه المخططات قد وضعت دون أن تؤخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم المدن التي وضعت لها. نظراً لتدني الخدمات العامة في معظم المناطق الريفية وعدم وجود شبكة طرق كفؤة في بداية السبعينيات. هذه الأوضاع دفعت أعداداً كبيرة من السكان للنزوح إلى المدن، مع تحسن الخدمات الصحية في المدن، وارتفاع دخل الفرد فيها، نتيجة الزيادة المستمرة في عائدات النفط، حيث زاد عدد سكان المدن،

ومن ثم زادت الحاجة إلى وحدات سكنية جديدة. كما أدى غياب المشاركة الشعبية إلى وضع مقترحات لا تنسجم في كثير من الحالات مع رغبات معظم المواطنين أو تتعارض مع مصالحهم. وقد أدت هذه الحالة إلى توجيه الانتقادات الكثيرة إلى هذه المخططات، وأثارت الكثير من التساؤلات حول جدواها وفاعليتها.

وقد حاولت الدولة تقليل الفجوة الواسعة بين الريف والحضر من خلال خطة خمسية (1963-1968)، وضعت لأول مرة في ليبيا، نظراً لقلة الاستثمارات التي كانت متوفرة للجهات التخطيطية، والتي انعكست على كفاءة المخططات وأدائها. هذا إلى جانب ضآلة حجم الاستثمارات التي بلغت 169 مليون جنيه، وخصص معظمها لتطوير المدن الكبيرة، وبعض المرافق الأساسية كالطرق والكهرباء ومياه الشرب والمجاري (العزابي، 1993). يضاف إلى ذلك قلة الخبرة المحلية ومحدودية عدد العاملين المؤهلين في مجال تخطيط المدن في ليبيا في هذه الفترة.

فترة الثورة 1969-1980:

هي الفترة التي تبدأ من أول سبتمبر 1969، ورافقتها تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة، انعكست على المدن والبلدات عن طريق المخططات التي أعدت خلال هذه الفترة، لأنها جسدت طموحات الثورة وأهداف وسياسات النظام الجديد. ونتيجة لقيام الثورة في سنة 1969 تغيرت الأولويات في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث زاد الاهتمام بالقطاع الصناعي، ما حتم زيادة الحاجة إلى توفير مساحات من الأراضي داخل المخططات وخارجها لتوطين الصناعة (Kezeiri, 1983). وتعد هذه

الفترة من الفترات المهمة في تاريخ تخطيط المدن في ليبيا، وفي مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية، نتيجة تبني الحكومة الثورية أهداف اقتصادية واجتماعية أثرت على المجتمع الليبي، وعلى بنى المدن والبلدات الليبية.

على ضوء الإعلان الدستوري تم إرساء أسس اقتصادية واجتماعية جديدة، استهدفت تحويل المجتمع العربي الليبي من التخلف والفقر إلى التقدم والرخاء. وقد تمثل كل ذلك في السياسات التنموية التي انتهجتها البلاد في الفترة من 1970-1990، في شكل خطط قصيرة ومتوسطة المدى، لأجل تحقيق التنمية الجهوية الحقيقية لتفادي عدم مراعاة النمو المتوازن، ولتحقيق عدالة التنمية المكانية، أي بعكس ما حدث في الماضي من إهمال التنمية القروية، الذي أدى إلى نزوح السكان من الأرياف إلى المراكز الحضرية بصورة غير مألوفة، وبنسب متفاوتة (العزابي، 1993).

في مستهل السبعينيات أنهت المكاتب الاستشارية التخطيطية عملها، ووضعت 27 مخططاً شاملاً، و148 مخططا عاماً، أرفقت بتقارير نهائية عن المدن والبلدات، مشتملة على: أنماط استعمالات الأرض فيها، حالة السكان، القاعدة الاقتصادية، الأيدي العاملة، اتجاهات التوسع الحضري والقيود التي تحد من التوسع الحضري في بعض الحالات.

وقد أصبحت التساؤلات التي أثيرت حول المخططات والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت عقب قيام الثورة في 1969، ورغبة الحكومة الثورية الجديدة في إجراء إصلاحات وتحسين أوضاع المراكز الحضرية والريفية، وتقليل الفجوة الواسعة بين مستوى الخدمات العامة وفرص

العمل في الريف والحضر، دوافع حفزت الحكومة على اتخاذ بعض الخطوات المهمة التي كونت الأرضية لجيل جديد من المخططات والدراسات حول المدن والبلدات لحل العديد من المشاكل ومواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة لم تستطع مخططات ودراسات الجيلين الثاني و الثالث أن تحلها. اتسمت الفترة الواقعة بين 1981-2000 بجهود كبيرة لتجاوز النقص في مخططات الجيلين الثاني والثالث، وهو عدم دراسة أقاليم المدن، أي غياب التخطيط الإقليمي. لذا نجد الحكومة تتخذ خلال هذه الفترة سلسلة من الخطوات الإيجابية لتحسين أوضاع المدن والأقاليم من خلال إعداد دراسات ومخططات جديدة، وزيادة حجم الاستثمارات. هذه الخطوات الإيجابية والاهتمام بالمدن وبأقاليمها تجسدت في وضع خطط تنموية، كان لها الأثر في تغيير التراكيب الداخلية للمدن الليبية وتطويرها عمرانياً. من هذه الخطط الخطة الثلاثية 1973-1975 والخطة الخمسية الأولى 1976-1980، والخطة الخمسية الثانية 1981-1985. وقد استهدفت هذه الخطط تحسين المستوى المعيشي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف والمدن المتوسطة والصغيرة، كما أن حجم الاستثمارات زاد خلال الفترة الواقعة بين 1973-1985، فبلغ 23.179 مليار دينار، شملت معظم المناطق، وجسدت التنمية المكانية في خمسة محاور، كما استهدفت هذه الخطط إقامة مشاريع صناعية مختلفة، توزعت على المراكز الحضرية والريفية، إضافة إلى إنشاء شبكة طرق ومواصلات لربط معظم أنحاء الجماهيرية، بعضها مع بعض، وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات (العزابي، 1993).

وقد جاء اتخاذ هذه الخطوات الإيجابية نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد، وإلى العجز والقصور اللذين أثارا تساؤلات

الباحثين والمهنيين، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. كل هذا جعل الحكومة تتخذ مزيداً من الخطوات الإيجابية الأخرى، منها:

1 ــ دراسة عن التجمعات السكانية:

كلف المكتب الاستشاري الإيطالي إيتالكونسلت Italconsult بإعداد دراسة شملت كافة التجمعات السكانية في ليبيا. كان الهدف منها إعداد وثائق توضح واقع حال هذه التجمعات، لمعرفة حاجاتهم الأساسية من الخدمات العامة، إضافة إلى خلق توازن بين المراكز الحضرية والريفية، وتقليل الهوة الواسعة بينها (Italconsult, 1976).

2 ــ إعداد مخطط طبيعي على مستوى ليبيا للفترة 1981–2000:

أعدت هذا المخطط أمانة التخطيط وأمانة البلديات وخبراء من الأمم المتحدة، وقد احتوى استراتيجيات اجتماعية واقتصادية حتى سنة 2000 (أمانة البلديات وأمانة التخطيط، 1979). وكان أهم ما تضمنه هذا المخطط الوقوف على الإمكانات الحالية والمستقبلية في ليبيا، سواء البشرية منها أو الطبيعية، تحسباً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحصل في المستقبل. كما أكد المخطط على عدم الاعتماد الكلي على النفط كقاعدة رئيسة لاقتصاد البلاد، والسعي لتنويع مصادر بديلة يمكن الاعتماد عليها وتجديدها، وذلك بوضع أساس اقتصادي متين، يعتمد على الصناعة والزراعة إضافة إلى النفط.

وقد توقع المخطط أيضاً تواصل النمو المستمر لسكان ليبيا، بمعدل يصل إلى ما بين 3.5% و3.9% في السنة، ومن ثم توقع أن يبلغ عدد سكان ليبيا، 6.5 مليون نسمة كحد أعلى، و5.5 مليون نسمة كحد أدنى في عام 2000 (العزابي، 1993). أما فيما يتعلق بالمدن والبلدات وعلاقة ذلك بمخططاتها

فنرى أن سكان إقليم طرابلس وبنغازي مثلاً أصبحوا يشكلون 82.7% من مجموع السكان في عام 1990، وتوقع المخطط أن حوالي 41.4% من سكان ليبيا سوف يقطنون في بلديتي طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق في سنة الهدف 2000، بالمقارنة مع 47.8% من السكان في سنة 1980. ويعتبر هذا الانخفاض مؤشراً جلياً على أن البلديتين سوف تحافظان على سكانهما مع حدوث هجرة أقل مما حدث في الماضي القريب، بسبب الاهتمام ببقية المدن والبلدات، وبدون شك أن هذه الحالة سوف تنعكس على المخططات الحالية لهاتين المدينتين الرئيستين وبقية المدن والبلدات، وخاصة المجاورة لهما.

جسد المخطط أيضاً جانباً مهماً له علاقة بأنماط المخططات وعلى كفاءتها، من خلال تنفيذ المقترحات التي ترد فيها. وكما أشرنا آنفاً فإن حجم الاستثمار الذي يعكس المبالغ التي ترصد لتنفيذ المشاريع الحيوية في المدن، كمشاريع الإسكان والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها. وله أيضاً انعكاسات على المخططات ومدى فاعليتها في جانب مهم من جوانب تنفيذها. ولا يمكن استثناء المدن الليبية من هذه القاعدة. وبمقارنة سكان البلديات بمصروفات التنمية على كل بلدية خلال الفترة من 1981 إلى 1990 نجد ترابطاً كبيراً بين السكان والمصروفات، فبينما يتركز أكبر عدد من السكان في بلديات طرابلس (27.2%) وبنغازي (13.3%) وخليج سرت بما في ذلك مصراته (11.4%)، أي ما مجموعه 51.9% من إجمالي عدد السكان، نجد نسبة أقل من مصروفات التنمية 47.4% تحظى بها هذه البلديات. وعلى النقيض من ذلك بلديات الدواخل، مثل سبها ومرزق وأوباري التي بلغ عدد سكانها 5.9% من سكان الجماهيرية، حازت على نصيب أكبر من التنمية (11.2%)، أي حوالي ضعف عدد السكان (العزابي، 1993).

يبقى جانب آخر مهم هو ما يصرف في المدن والبلدات من قبل مواطنيها، أي القدرة الشرائية لساكني المدن والبلدات، لأنها تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي، حيث إنه كلما زادت قدرة المواطنين الشرائية، زادت الأنشطة الاقتصادية فيها، ومن ثم تقل البطالة، وتزداد فرص العمل. كل ذلك يؤدي إلى تطور عمراني في المدن، نتيجة لزيادة الطلب على الوحدات السكنية والمحلات التجارية والمكاتب المهنية وأماكن التسلية والترفيه. وهذا بدوره يمنح المخططات دفعاً وقوة في تنفيذ ما يرد فيها من مقترحات وأهداف لمنفعة المدن وقاطنيها.

هذا الجانب يخضع لعاملين: أولهما النظام الاقتصادي السائد في البلاد، والأهداف التي تتبناها الدولة في تنمية وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مدينة معينة، أو مجموعة من المدن أو الأقاليم. وهذا يحصل بدون شك في ليبيا أيضاً (العزابي، 1993)، ذلك أن الزيادة والنقصان في حجم الاستثمارات والتذبذبات التي تحصل في دخول الأفراد في المدن والأقاليم لها انعكاسات على كفاءة المخططات وأدائها، من حيث إنها تؤثر فيها سلباً، ما يؤدي إلى عدم تنفيذ الكثير من المقترحات التي ترد فيها، وعدم تحقيق أهداف بعضها، مؤثرة بذلك على مستوى التطور العمراني في المدن. فعلى ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية دخلت المخططات مرحلة جديدة، وخاصة بعد أن أدركت الدولة أهمية التخطيط الإقليمي، لذا نجد الجهات التخطيطية العليا، مثل أمانة البلديات وأمانة التخطيط، تضع، إضافة إلى إعدادها المخطط الطبيعي القومي، معايير التخطيط الإقليمي والتخطيط الشامل الذي أعدته أمانة البلديات في سنة 1977 كدليل للتخطيط الشامل والعام في ليبيا (Secretariat of Municipalities, 1977). وعلى ضوء هذه المعايير تقسم ليبيا إلى

أربعة أقاليم تخطيطية، هي على التوالي: إقليم طرابلس، إقليم بنغازي، إقليم الخليج، إقليم سبها. وتحدد هذه الأقاليم هيآت الأراضي للتخطيط الإقليمي، وإعداد مخططات إقليمية شاملة وعامة للفترة 1980–2000، حيث كلفت دوكسيادس للمرة الرابعة بإعداد مخططات شاملة وعامة والمخطط الإقليمي لإقليم بنغازي (Doxiadis Associates International, 1980) وكلفت بولسيرفيس (Polservice) بإعداد مخططات مماثلة لإقليم طرابلس (Polservice, 1980)، وكلف ائتلاف فنماب وشركة سبيربلان الألمانية بإعداد المخططات لإقليم الخليج (Speerplan, 1980). وقد بلغ عدد المخططات الشاملة والعامة ومخططات أخرى للأقاليم الأربعة: 91 مخططاً لإقليم طرابلس، 73 مخططاً لإقليم بنغازي، 63 مخططاً لإقليم سبها، 19 مخططاً لإقليم الخليج (عمورة، 1990).

استهدفت هذه المخططات بصورة عامة، ومن خلال السياسات التي تضمنتها، إلى صياغة آلية تعتمد عليها السلطات المركزية والمحلية لاتباع سياسة سليمة لتوطين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير أنماط مختلفة من الخدمات الضرورية اللازمة لكل تجمع وقرية، وربطها بشبكة طرق جيدة، كي يؤدي التجمع دوره بفاعلية (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 1980)، كما استهدفت سياسات التخطيط المكاني إيجاد حلول واستراتيجيات مختلفة لتلائم الأوضاع الجغرافية والسكانية والهيكلية السائدة في كل منطقة، لمعرفة العوامل التي تؤثر في زيادة الإنتاج، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تأخذ في الاعتبار تطوير المرافق والخدمات ووضع مخططات المدن والقرى، كأحد الأهداف الأساسية (القزيري، 1995).

يستنتج مما تقدم بأن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي وبتخطيط المدن يجسد عدة نقاط مهمة، منها:

- إيصال التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن إلى مرحلة متطورة في ليبيا، وممارستها على نطاق واسع.
- وضع آلية للعملية التخطيطية، وإعداد كوادر تخطيطية وطنية تشارك المكاتب الاستشارية الأجنبية في إعداد مخططات المدن والأقاليم.
- تبني أهداف واضحة وتبني استراتيجيات بناءة تهدف إلى تحسين الأوضاع في المدن والأقاليم لتقليل الفجوة التي كانت موجودة بين المدن والقرى قبل هذه الفترة.

وهنا يجب توضيح الإنجازات المهمة التي تحققت عن طريق المخططات التي وضعت للمدن والأقاليم الليبية، وتعكس كفاءتها إلى حد ما وهي:

1- إنجاز مشاريع إسكانية في المدن، وإنشاء وحدات سكنية في المناطق الريفية في المزارع.

2- إقامة مشاريع زراعية في أقاليم سبها والكفرة في أقصى الجنوب، وأخرى في الشمال.

3- إنشاء مراكز صناعية جديدة في مصراته والزاوية وأبي كماش وغيرها في المدن.

4- إقامة مدن صناعية جديدة وقرى زراعية في المناطق البعيدة، مثل راس لانوف والبريقة وغيرها.

5- إنشاء شبكة طرق ومواصلات جيدة تربط المدن والأقاليم مع بعضها البعض، تمثلت في حوالي 24.000 كم من الطرق المعبدة، والمطارات والموانئ.

المعوقات التي تحد من كفاءة المخططات:

على الرغم من الإنجازات التي تمت الإشارة إليها، إلا أنه يمكن القول إنه لا يوجد مخطط لا يصادف معوقات، أو يواجه مشاكل في تنفيذه، وينطبق هذا دون استثناء على المخططات التي تعد في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، مع فارق الظروف المحلية التي تسود في كل مجموعة من هذه الدول، بل في كل دولة منها. من هذه المعوقات قسم ملموس ومتوقع، وآخر مفاجئ غير منظور مشوب بحالة من عدم التأكيد. وقد تحدث المعوقات نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية، كالتغير في حجم صادرات الدولة سلباً أو تكون اجتماعية، كحدوث هجرات كبيرة إلى المدن، دون وجود إمكانيات لتوفير الحاجات الأساسية للقادمين الجدد، من سكن وخدمات عامة، والأهم من ذلك فرص العمل، أو حدوث كوارث طبيعية من زلازل وغيرها. أما المعوقات غير المنظورة فمنها التغيرات السياسية، سواء المفاجئة أو التي تتم في إطار نظام سياسي معين، كذهاب حكومة ومجيء حكومة أخرى، نتيجة لأزمات سياسية أو انتخابات، ما يؤدي إلى التخلي عن السياسات التي كانت تلتزم بها الحكومة السابقة.

وهكذا نجد أن مثل هذه الحالات تؤدي إلى تغيير أهداف المخططات وإجراء التعديلات عليها، وصياغة أهداف أخرى محلها، أو تبني سياسات جديدة تتناسب مع الإيديولوجية والمفاهيم التي تؤمن بها الحكومة الجديدة، أو

إلغاء المخططات برمتها. وهذا يؤدي إلى التأثير في المستوى المحلـــي. أمـــا على المستوى الإقليمي والدولي فنرى الحروب، مثل حرب العـــراق وإيـــران وحرب الخليج الثانية، والأزمة الاقتصادية التي عصفت بمجموعة دول جنوب شرق آسيا؛ كل هذه العوامل تؤثر في المخططات الإقليمية ومخططات المــدن على حد سواء، حيث تتغير موازنات هذه الدول نتيجة للحروب والأزمـــات، ويعاد النظر فيها، على ضوء ضوابط اقتصادية جديـــدة لمعالجـــة الموقـــف الاقتصادي المتأزم، واتخاذ إجراءات لاحتوائه. وبدون شك تنسحب كل هـــذه العوامل على المخططات، وتحد من كفاءتها، ما ينعكس على مستوى تطـــور المدن والأقاليم.

وفي ليبيا، كما في كل دول العالم، تتأثر المخططات التي أعدت لمـــدنها وأقاليمها ببعض العوامل المحلية والخارجية. من العوامل الخارجية مثلاً إعادة النظر في حجم الاستثمار في المدن والأقاليم، نظراً لتذبذب عائدات النفط، التي تخضع لقاعدة العرض والطلب أو غيرها من العوامل. أما العوامـــل المحليـــة فمنها

- تحديد حجم الاستثمار بالنسبة لإقليم معين أو مدينـــة أو مـــدن معينـــة، لصالح إقليم آخر أو مدن أخرى، لحاجتها الماسة لاستثمار مبالغ فيها.
- إعادة هيكلة إدارة البلديات التي تغير حدود البلدية، فيؤثر هذا الإجـــراء في المخطط الخاص ببلدية معينة، وربما أدى إلى تغييـــر المقترحـــات والأهداف التي تضمنها. وفي هذا الإطار تم بالفعل إلغاء أو تغيير الكثير من البلديات من إقليم تخطيطي إلى إقليم تخطيطي آخر، فمثلاً ضـــمت بلدية الجفرة الواقعة ضمن إقليم سبها التخطيطي إلى بلدية خليج سرت،

إلى غير ذلك من التعديلات التي سببت الكثير من الصعوبات في التحديد المكاني للدراسات التخطيطية بالجماهيرية. وبالطبع يؤدي كل ذلك إلى الكثير من الاختلافات في المستهدفات التخطيطية (حلمي، 1994).

- عدم وضوح التعريفات والمصطلحات التخطيطية المستخدمة من قبل المؤسسات التخطيطية، ما يحدث إرباكاً ملفتاً للنظر، يكون له، دون شك، تأثير على المخططات، قد يكون راجعاً إلى عدم الإجماع على استعمال التعريفات والمصطلحات. وفي هذا الصدد يلاحظ الدارس أن هناك العديد من الأسس التي يجب إيجاد معايير أو تعريفات محددة لها، بحيث تكون ذات مفهوم ودلالة واضحة في مجال الإحصاء والتخطيط المكاني وما يتعلق بها.

- الدعم الكافي للمخطط لتنفيذ أمر لا يقبل الجدل، وضروري لتحقيق أهدافه، فإن قانون تخطيط المدن والقرى رقم (5) لسنة 1969 وقانون التنمية والتخطيط لا يغطيان بما فيه الكفاية المخططات القطاعية والإنمائية.

- تعدد المستويات الإدارية في ليبيا، هو الآخر له تأثير في المخططات وتنفيذها، فالمستويات الإدارية بالجماهيرية ثلاثة، تتمثل في: اللجنة الشعبية للفرع البلدي ومؤتمر الفرع البلدي، اللجنة الشعبية للبلدية ومؤتمر البلدية، اللجنة الشعبية العامة ومؤتمر الشعب العام. وكثيراً ما يلاحظ أن أعمال التنفيذ لمشاريع الخطط الإنمائية أو ما تطرحه الخطط المكانية يتم بما يتراءى لأحد المستويات الإدارية المحلية (الفرع البلدي،

البلدية). ونتيجة لذلك يلاحظ التغير في المواقع أو في السعات أو في المستويات، كما يلاحظ تضارب في أولويات المشاريع التي تعتمد في الاستفادة منها على وجود مشاريع أخرى سبقت، مثل الطرق والخدمات (حلمي، 1994).

من القضايا الأخرى التي تحد من كفاءة المخططات، وتقلل جدواها، قضايا محلية تتعلق بالمدينة أو البلدة التي وضع المخطط لها. ومما لا شك فيه أنه عند إعداد مخطط، لابد أن تستفيد جماعة من الناس دون أخرى؛ إذ من المستحيل ترضية جميع الأطراف بصورة متساوية. وهذه الحالة يمكن أن تحدث في أي مجتمع، لكن لها حلول سوف نشير إليها بعد قليل. نلاحظ تدخل الجهات المحلية من أفراد ومسؤولين وتيارات قبلية في تغيير مواقع المشاريع، سواء بهدف الاستفادة منها أو إبعادها عن أراضيهم. كذلك ضعف المتابعة من قبل الإدارات المحلية، بما لها من صلاحية وشعبية في مجالات العمل الميداني، إضافة إلى عدم وجود تفويض عادل. نتيجة لهذه الصعوبات كثيراً ما نجد تغييرات جوهرية في مخطط استكمال الأراضي للمخططات المكانية، إضافة إلى تغيير في مواقع المشاريع العامة، أي وجود ارتجالية (حلمي، 1994).

في هذا السياق يمكن بيان أن غياب المشاركة الشعبية الفعلية يعتبر سبباً من أسباب مثل هذه المشاكل التي تؤثر في المخططات، فضلاً عن أن دعم المخطط قانونياً يعزز مكانته، وأن تعويض المواطنين الذين يتأثرون بالمقترحات التي ترد في المخططات تعويضاً جيداً، يقلل من هذه الصعوبات، ويزيد من كفاءة وفاعلية المخططات.

من هنا فإن من الضروري وجود تنسيق بين الجهات التخطيطية والمؤسسات الحكومية بصورة عامة، لأجل تنفيذ المخططات التي تعد للمدن أو للأقاليم، لما في ذلك من منفعة المجتمع الليبي، من حيث إنه يحول دون هدر الأموال والوقت اللذين يصرفان على إعداد هذه المخططات. ومن الضروري أيضا احترام المخططات المعتمدة، كمخططات المدن التي كثيراً ما انتهكت من قبل الجهات المشرفة على التنفيذ أثناء التطبيق، على نحو أثر تأثيراً سلبياً على تلك المخططات من جهة، وعلى فحوى التخطيط الطبيعي من جهة أخرى (العزابي، 1993).

الاستنتاجات والتوصيات:

عكست لنا الصفحات السابقة مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية، واختبر مدى كفاءتها وفاعليتها، ووجدنا أنها، خلال مسيرتها الطويلة، تأثرت بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد، حيث إنها كانت تنتعش تارة، وتخمد تارة أخرى. وإلى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى مثل ضعف المتابعة والتدخل من قبل المؤسسات والأفراد، الذي كان، ولا يزال، يحد من أداء المخططات دورها بفاعلية وجدارة، مؤثرة بذلك سلباً على المدن والأقاليم الليبية.

وبناء على هذا نذكر فيما يلي بعض التوصيات، آملين أن تكون فيها فائدة:

1- صياغة الأهداف والسياسات بوضوح، عند إعداد المخططات للمدن والأقاليم.

2- مراجعة المخططات على الأقل كل خمس سنوات مرة، للأخذ في الاعتبار المستجدات الاقتصادية والاجتماعية.

3- توسيع المشاركة الشعبية في مناقشة المقترحات التي تحتويها المخططات، لتقليل الاعتراضات عليها، ولزيادة فاعليتها وكفاءتها.

4- احترام المخططات وإسنادها، مع تطبيق فعلي لقوانين التخطيط، كيلا تهدر أموال الدولة وجهودها وهي أصلا ثروة المجتمع.

5- التأكيد في المخططات المستقبلية على المحافظة على المباني التراثية الموجودة في الأجزاء القديمة من مراكز المدن.

6- التأكيد على المحافظة على بيئة المدينة والإقليم، وتخصيص مساحات واسعة في المخططات لذلك.

7- التأكيد على الاهتمام بالإمكانات السياحية في المدن والأقاليم، لما لها من تأثير كبير على توفير فرص العمل وتطويرها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

8- توسيع مساحة مشاركة المخططين الليبيين مع الشركات الاستشارية في إعداد المخططات، لأنهم أدرى بمشاكل مجتمعهم وحاجاته.

المراجع:

- رؤوف، محمد خالص (1989)، التصاميم الأساسية للمدن العمراقية بين الإعداد والتنفيذ، مجلة أبحاث، ع1، س1، أربيل.

- Agostini, E.Di,(1917) Le Popolazione Della Tripolitania, Tripoli, pp.1-7.

- المهدوي، محمد المبروك (1990)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص412.

- عمورة، علي الميلودي (1990)، تطور التخطيط الحضري بالجماهيرية، بحث ألقي في الملتقى المغاربي للتهيئة العمرانية، تونس 11/22 (غير منشور).

- Kezeiri, S. (1983), Urban Planning in Libiya, Libyan Studies, The Society For Libyan Studies, London, vol.14, pp.9-14.

- القزيري، سعد خليل(1995)، التحضر في الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي أبو لقمة وسعد خليل القزيزي، سرت،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- بولقمة، الهادي مصطفى (1995)، مدخل عام، في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- دوكسيادس، مؤسسة دوكسيادس (1964) الإسكان في ليبيا، مجلدان، أثينا.

- دوكسيادس، مؤسسة دوكسيادس (1964ب) النقل في ليبيا، مجلدان، أثينا.

- Doxiadis Associates (1966), Beida: Final Master Programme and Plan, presented for Beida Project Committee, Benghazi.
- Doxiadis Associates (1968), Master Plans and Layout Plans for the Eastern Region, vol.40, Benghazi.
- Doxiadis Associates (1968), Master Plans and Layout Plans for the Mohafadat of El Khums and Misrata, vol.15, Tripoli.
- Architectual Planning Partnership (1969), Gherian Master Plan 1988, Tripoli.
- Whiting Associates International (1967), Benghazi Master Plan (1969), Tripoli Master Plan (1970), Southern Region Final Report, Tripoli.
- Heap, D. (1982), An Outline of Planning law, Sweet and Maxwell, London.
- Kezeiri, S. (1983), Urbanization Trends and State Intervention in Libya, Planning Outlook, vol.26, No.1, New Castle Upon Tyne.

- العزابي، أبو القاسم (1994)، سياسة التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية العظمى، في العلوم الجغرافية وحماية البيئة، تحرير: الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة السابع من أبريل.

- Italconsult (1976), Settlement Pattern Study, vol.8, Rome.

- أمانة البلديات وأمانة التخطيط (1979)، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 1981-2000، طرابلس.

- Secretariat of Municipalities (1977), Terms of Reference for Regional and Master Plans for Libya, Tripoli.

- حلمي، ميلود (1994)، تقييم مسيرة التخطيط المكاني بالجماهيرية، فـــي التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، تحرير: ســـعد خليـــل القزيـــري، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي.

الأصالة والحداثة
تياران فلسفيان في العمارة العربية

د. عادل عبد الله خطاب[*]

تتميز العمارة العربية المعاصرة بأنها عمارة متأثرة بالماضي، لا تستطيع منه فكاكاً. وهذه مسألة اعتاد الغرب على إعلانها جهاراً نهاراً، رغبة منه في النيل من الحضارة العربية، لتجريد العرب من كل الإنجازات التي أغنت البشرية منذ فجر التاريخ وحتى الآن، فليس ثمة حضارة من الحضارات ظهرت شيطانياً، وإنما هي مسألة تراكم، فكل حضارة تضيف إضاءة حضارية لما سبق، وهكذا وصلت الحضارة إلى ما وصلت إليه من ثراء وتطور[1].

أنا لا أبخس التطورات المعاصرة حقها، وإنما أقول إنه لولا الأصالة لما وصلنا إلى الحداثة. فهل وصل الإنسان إلى ما وصل إليه فجأة، من لا شيء؟ كذلك تخلق الحضارة من احتياجات الإنسان، وبعد التجربة والخطأ، تتكشف عناصر الظاهرة الغثة والسمينة، فيبدع الإنسان في تطوير العناصر الإيجابية واستثمارها لصالحه، ويحاول أن يتخلص من العناصر السلبية أو في الأقل يحيدها، أو يقلل من تأثيرها إلى أبعد حد ممكن[2].

وفي تصوري أن العمارة لابد أن تهتم بمسألتين جوهريتين: الشكل والوظيفة، أو المظهر والأداء، وإلا لماذا تبذل الجهود، وتنفق الأموال، وتضيع

(*) عضو هيئة التدريس، جامعة السابع من أبريل (زوارة) .

الأوقات في بناء منشآت تكلف مظاهرها الأموال الكثيرة، ولا تؤدي إلا وظائف ناقصة. ومن هذا تعلم الإنسان كيف يبني، وأين يبني، وما هي وظائف المنشأة التي يبنيها.

أ- كيف يبني:

حتى تشيّد أية منشأة معمارية (عمارة) لابد أن يؤخذ في الاعتبار الظروف المناخية ومواد البناء المستخدمة، ورغبات الناس التي تتبع من تقاليدهم وعاداتهم[3].

ففيما يخص المناخ، وعلى الرغم من اتساع الوطن العربي من الجنوب إلى الشمال (بين دائرتي عرض 2 جنوباً وحتى 37 شمالاً) فإن القسم الأعظم منه يقع داخل نطاق المنطقة المدارية الحارة، ولا تشغل المنطقة المعتدلة الدفيئة منه إلا مساحة محدودة في أقسامه الشمالية[4]. ولهذا فإن درجات الحرارة ترتفع صيفاً في أغلب أجزاء الوطن العربي، حتى تصل إلى 50 درجة مئوية، وتنخفض شتاء حتى تصل إلى درجة الصفر. كذلك يبلغ معدل الإشعاع الشمسي في العام إلى 12.30 ساعة في اليوم، ويرتفع صيفاً حتى يبلغ 15 ساعة يومياً.

درجات الحرارة المرتفعة هذه، ومعدل الإشعاع الشمسي الطويل هذا أوجدا تقاليد معمارية وضعت في اعتبارها أساساً وقاية الإنسان من الارتفاع الحراري وسطوع الشمس الطويل، فاستخدم معيار الجدران السميكة التي تبنى بمواد بناء بطيئة أو رديئة التوصيل الحراري، مثل الطين، الطوب المحروق، الطابوق، الطوب المجفف بالشمس، الخشب، حصران القصب، البوص، أواني الفخار المصممة أصلاً لحفظ المياه، والتي توضع متعانقة فوق الأسطح لغرض

العزل الحراري، التراب الطيني المخمر بسيقان القمح أو الشعير فوق الأسطح لمنع مياه الأمطار من التغلغل داخل السطوح. كل هذه المواد تستخدم للعزل الحراري، فتجعل المنشآت منخفضة الحرارة صيفاً، ودافئة شتاء. إذا فإن فلسفة المعمار العربي الأصيل تقوم على بناء منشآت منخفضة الحرارة صيفاً، ودافئة شتاء، والتقليل كلما أمكن ذلك من تأثير الإشعاع الشمسي.

أما المعماريون المحدثون فقد تعلموا في الغرب استخدام مواد بناء حديثة: طوب الإسمنت (البلوك)، الإسمنت المسلح (الخرسانة)، الزجاج، الحديد، أنواع المعادن التي تستلم الحرارة وتخزنها بسرعة وتفقدها بسرعة، الأمر الذي يبدو وكأنه دعوة صريحة لبناء منشآت حارة جداً صيفاً، وباردة جداً شتاء، ما يظهر وكأنه دعوة لإنفاق مبالغ طائلة لتوفير مواد البناء الحديثة، والحصول على مهارات متطورة قد لا تملكها تجمعات سكانية كبيرة في الوطن العربي، إضافة إلى أن تبريد وتدفية هذه المنشآت يحتاج إلى طاقات تنفق عليها أموال طائلة، لا داعي مطلقاً لإنفاقها، ولذا فإن استخدام مواد البناء الحديثة بالشكل الواسع الذي يتم فيه حالياً، يجعلنا كمن يضع صورة في إطار غير مصمم ليناسبها، فإذا كانت الصورة صغيرة والإطار كبير، سقطت الصورة في زاوية الإطار، وإذا كانت الصورة كبيرة، والإطار صغيراً، تكسرت الصورة، وأصبحت غير واضحة المعالم، إذا أريد إدخالها داخل الإطار قسراً.

ب ـ أين يبني المعماري العربي؟

المعماري العربي الأصيل تعلم من خلال التجربة والخطأ أن يبني مدينة عربية تفي بمتطلبات الإنسان العربي، فبناها مدينة عضوية خلوية، كل تجمع سكاني يمتاز بتكامله وظيفياً، ضمن الكل المديني المعمور. تدور المساكن حول مركز المدينة، الذي يتكون من المسجد (الجامع) الذي تدور فيه الحياة

الدينية والدنيوية، ففيه تقام الشعائر الدينية، ويبصر الناس بشؤون دينهم ودنياهم، ثم دار الإمارة ودوائر الدولة، فالأمير رجل الدين الأول ورجل الإدارة والرئيس، ثم الأسواق العامة والمتخصصة، فمساكن الناس التي تتجمع خلوياً بعضها مع بعضها الآخر، الأمر الذي يعزز التكافل الاجتماعي. صحيح أن للأثرياء مساكن ثرية، وللفقراء مساكن متواضعة، إلا أنها متقاربة من بعضها البعض الآخر، فلا خدمات متطورة للأغنياء، وخدمات متواضعة تماماً للفقراء. ويصل الناس جميعهم بيسر وسهولة وفي وقت محسوب إلى أماكن عملهم، وأماكن الخدمات التي يحتاجونها[5]. وهذا نظام يعطي المدينة فلسفة حياتية حية، تجعل المديني شاعراً بحب يتنامى، وانتماء لا حدود له للمكان الذي يحيا ويعمل وينمي عائلته ومجتمعه فيه. والمدينة عنده ليست مكاناً للنوم والعمل فقط، بل هي مكان للحياة بأبعادها المطلقة المتكاملة.

أما العمارة المعاصرة في هذا السياق فتتحكم فيها عوامل سعر الأرض، ونوع استخدامها وملكيتها، وسهولة الوصول، فتوسعت المدن وتشعبت وقفزت هنا وهناك قفزات كبيرة، ووجد الإنسان العربي نفسه يتباعد وبشكل متسارع وكبير عن مناطق سكناه، ومناطق عمله، ومناطق الخدمات المختلفة التي يحتاجها، ومن ثم يضيع وقته في التنقل والحركة، وقيد نفسه بمشاكل تعقيد استعمالات الأرض المختلفة، وتداخلها حتى أصبح بعضها يعيق أو حتى يعطل البعض الآخر، فالصناعة تسبب مشاكل حركة وتلوث للمناطق السكنية، والسكن الذي ينمو بشكل غير مدروس، يقف حجر عثرة أمام نمو وتطور الصناعة. كذلك تنمو مناطق التعليم والصحة والترفيه، دون دراسة واعية تحت تأثير العوامل الاقتصادية البحتة، دون الأخذ بنظر الاعتبار النمو الطبيعي للمدينة، ودون الاهتمام بعادات الناس وتقاليدهم ورغباتهم[6].

إن كل التعقيد الذي تعاني منه مدننا اليوم نتج عن الاندفاع غير المدروس خلف المدارس المعمارية الغربية، وما أوجده في مدنهم منذ القرن الثامن عشر، ويحاولون الآن جاهدين التخلص منه أو تعديله، بعد أن أوقعوا مدنهم فيه، نتيجة أخذ دارسينا بأساليب الغرب في العمران، وبناء المدن دون العودة إلى التراث والمدارس المعمارية العربية الأصيلة[7].

فأين يبني الإنسان منشآته المختلفة مسألة معمارية صرفة، ولابد للعودة إلى الفلسفة العربية المتوارثة، كي يتم اختيار التخطيط السليم في المنطقة والمكان، بالتناغم مع الاستعمالات المختلفة للأرض، فلا تعارض ولا شذوذ بين الاستعمال الشائع في المكان والاستعمال المطلوب وجوده، بغض النظر عن سعر الأرض وملكيتها وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي تعاني منه مدننا الآن في تشييد المنشأت الصناعية والصحية والتعليمية والترفيهية وحتى الإدارية، فبدلاً من أن تكون المدينة تجمعاً استيطانياً متجانساً تصبح مستوطنة معقدة، تصعب فيها الحياة. والمعماري يجب ألا ينظر للمنشأة فقط شكلاً أو مظهراً، وإنما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى التناغم أو التوافق بين المنشأة والمكان الذي يجب أن تكون فيه.

ج - وظيفة المنشأة:

ركضاً وراء المظهر العام للمنشأة واستخدام مواد البناء الحديثة، وتحقيق ما درسه المعماريون المحدثون في مدرسة الغرب المعمارية، يصبح المظهر العام للمنشأة هو الهدف، ووظيفتها شيئاً ثانوياً. ولهذا غالباً ما يكون مظهر المنشأة أمراً لا علاقة له بمخبرها، كما يقول المثل الشائع. المعماري العربي الأصيل وضع في اعتباره العلاقة المنطقية بين المظهر والوظيفة، بحيث ينسجم مظهر المسكن مع وظيفته، وكذلك المسجد والمدرسة والمصنع..إلخ.

ولهذا فإن المنشأة تصمم، ثم تنفذ، تحت ضرورة التناغم ما بين المظهر والوظيفة، وإلا فما الداعي لإنفاق الأموال الطائلة، وإضاعة الأوقات الطويلة والجهد الكبير في بناء منشأة لا تؤدي وظيفتها بالشكل المطلوب.

إذاً فإن فلسفة الوظيفة والشكل فلسفتان متلازمتان عند المعماري العربي، فهو يبني المسكن ليؤدي وظيفة سكنية، تحكمها تقاليد تتعلق بالخصوصية واحترام الجوار، والوفاء بالحاجات الأساسية للعائلة العربية، التي تختلف عن حاجات العائلة الغربية وعاداتها. وما حدث في مدننا من سكن عمودي، وشقق صغيرة، كل ما يقال عنها إنها اقتصادية، لا تتفق مع حجم العائلة العربية، والاتصال والاحتكاك المستمر بين العائلات، صعوداً ونزولاً في السلالم والمصاعد المشتركة، كل هذه متغيرات لم نستعد لها بعد، وقد نجمت عنها مشاكل اجتماعية معقدة، جعلت مدننا مجرد مستعمرات سكنية، ولم تعد تحيا حياة طبيعية، وتنمو بطريقة طبيعية، بحيث تعيش حياة مدنية معاصرة، ولكنها لا تنسى الموروثات المتراكمة بشكل منطقي عبر السنين(8).

إن مشكلة الاشتباك الحضاري، إذا جاز هذا التعبير، مشكلة كبيرة بين فلسفة العرب المعمارية النابعة من تقاليدهم وما تعلموه من بيئتهم الطبيعية والبشرية وفلسفة الغرب المعمارية. فالمتغيرات الطبيعية والاجتماعية والتقنية كلها متغيرات جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار. ولا تكمن المشكلة إلا في الصراع بين حضارات الشمال وحضارات الجنوب. والعرب لا مشكلة لديهم في فهم هذا عبر السنين، فقد عرفوا تماماً احتياجاتهم وإمكاناتهم، فطوروا هندستهم المعمارية بما يتفق ورغباتهم التي تنطلق من بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. أما المشكلة فتكمن في الجري وراء كل ما هو غربي، دون دراسة واعية، ثم الأخذ بما هو مفيد من هذه الهندسة الغربية،

وتطويره لصالح الفلسفة المعمارية العربية، لكي نبتعد عن الأخذ بظاهر الأمور، تقليداً للغير، لتحقيق صالحه في استخدام تقنياته ومخططاته الهندسية التي لا تخدم إلا اقتصاده، ونشر عادات الغرب التي لا تخدم المجتمع العربي، بل تعمل على شيوع المفاهيم التي تعمل على تفكيكه[9].

الخاتمة:

المدرسة المعمارية العربية هي فلسفة معمارية أصيلة، نبعت، ثم تطورت، ونضجت على مر التاريخ الطويل عبر الحضارة العربية، متأثرة بتجارب العرب التي ظهرت من بيئتهم الطبيعية والبشرية، إلا أنهم، دون وعي منهم، وقعوا في فخ المدرسة المعمارية الغربية، تحت تأثير مقولة الحداثة والمعاصرة، والابتعاد عن الرجعية أو التخلف، التي أدخلها الغربيون في روع الذين لم يدرسوا التاريخ الفني العربي الغني، ولم يتمعنوا في التراث العربي العريق. ولتكوين مدرسة معمارية عربية عريقة لابد أن يأخذ مثقفونا والمهتمون بشؤون الفلسفة المعمارية العربية زمام المبادرة والعودة الجادة للتقاليد الثرية والواعية، فلكي نكون معاصرين واعين، لابد أن نكون أصيلين.

وفي هذا الخصوص أرى أنه لابد للعودة للجامعات والمعاهد التي تؤهل المهندسين المعماريين الأصيلين والمحدثين في آن معاً، حتى تتفق أعمالهم وإنجازاتهم مع حاجات المجتمع وتاريخ العمران العريق.

وهنا أرى أن يكون الآتي:

1- دراسة التراث والتاريخ والتطور المعماري العربي: جذوره، أصوله، المدى الذي وصل إليه.

2- في أقسام الهندسة المعمارية يجب أن يدرس الطـلاب وبشـكل جـاد المجتمع العربي في عاداته وتقاليده، وأصول هـذه العـادات والتقاليـد المعمارية العربية.

3- القيام بدراسة جادة لمـواد البنـاء التقليديـة والتراثيـة: خصائصـها، عناصرها، إمكانات تطويرها لصالح التقاليد المعمارية العربية.

4- دراسة جغرافية المدن: الإنسان، المكان، الوظيفة، العلاقات المكانية بين الاستعمالات المختلفة للأرض في المدينة، العلاقة بين وظائف المـدن وأحجامها والمسافات فيما بينها، العلاقة ما بـين المدينـة والمنـاطق المحيطة بها، إضافة إلى تاريخ نمو المدن وتطورها.

5- دراسة المدرسة المعمارية الغربية بشكل جاد وواع، لنأخذ منها ما هـو مفيد، ونترك ما لا يتفق وتراثنا واحتياجاتنا.

الهوامش:

1- خطاب، عادل عبد الله، المدينة القديمة، دراسة في التراث لاستعمالات الأرض في مدن البصرة والكوفة وبغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع26، بغداد، 1990، ص ص58-65.

2- ممفورد، لويس، المدينة على مر العصور، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، 1964، ص300.

3- خطاب، عادل عبد الله، جغرافية المدن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1990، ص ص36-40.

4- عبد الحكيم، محمد صبحي وآخرون ، الوطن العربي: أرضه، سكانه، موارده، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968، ص ص60-81.

5- خطاب، عادل عبد الله، استعمالات الأرض في مدينة بغداد وعلاقتها بالحركة والنقل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع22، 1987، ص35.

6- خطاب، عادل عبد الله، اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن مع التطبيق على مدينة البصرة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع 14، 1979، ص69.

7- رينيه، ديمون، نقد العالم المعاصر، ت: جورج طرابيشي، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، 1993، ص80.

8- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 20، 296.

9- لاتوش، سيرج، تغريب العالم، ت: هاشم صالح، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، 1989، ص ص90-103.

التعليم العالي في ليبيا
دراسة في أنماط التوزيع المكاني

د. سعد محمد الزليتني(*)

مقدمة:

يجمع العديد من الباحثين والمختصين على الدور المهم والحيوي للتعليم العالي في تنمية الأفراد والمجتمعات، وعلى أهميته في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة عالية الكفاءة والمهارة، كما أنه يلعب دوراً أساسياً في أي تنمية فاعلة، سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أم ثقافية (السني، 2006). وخلال العقود القليلة الماضية شهد التعليم العالي على مستوى العالم نمواً سريعاً، نتيجة للنمو الاقتصادي وتطور وسائل النقل والاتصالات، وزيادة الطلب الاجتماعي على خدماته في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ووفقاً لتقديرات منظمة اليونسكو فإن عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم قد ازداد من حوالي نصف مليون طالب، يمثلون ما نسبته 1% من إجمالي من هم في سن التعليم العالي (18-24سنة) في عام 1900 إلى حوالي 100 مليون طالب يمثلون ما نسبته 20% من إجمالي من هم في سن التعليم العالي في عام 2000 (Unesco, 2004). وتمثل مؤسسات التعليم العالي في الوقت

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس .

الراهن أكبر النشاطات الخدمية في العديد من دول العالم، كما أنها تستوعب أعداداً كبيرة من المستخدمين من ذوي الاختصاصات والمؤهلات المتنوعة. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم حالياً فإن التعليم العالي أصبح صناعة خدمية مهمة تستقطب أعداداً كبيرة من الطلاب، وتدفع إلى زيادة التنوع في البرامج التعليمية والتدريبية.

وفي ليبيا حظي التعليم العالي باهتمام متزايد نظراً للدور الذي يلعبه في تحقيق مبدأ جماهيرية التعليم، وأهميته في تزويد المجتمع باحتياجاته من العناصر عالية الكفاءة والقدرة. وتفيد العديد من الدراسات أنه في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، كانت ليبيا توصف بأنها أفقر دول العالم، وكانت نسبة الأمية فيها بين السكان البالغين تزيد عن 90% (أبو سنينه، 1996؛ الشيخ، 1972)، وكان إجمالي حملة الشهادات العليا سبعة عشر شخصاً (غانم، 1995: 691). غير أن الوضع تغير كلياً بعد نشأة التعليم العالي وانتشار مؤسساته في البلاد، حيث يبدو واضحاً من الجدول رقم (1) أن أعداد الحاصلين على المؤهلات العليا ازداد بصورة مضطردة خلال العقود القليلة الماضية، كما زادت نسب الإناث إلى إجمالي الحاصلين على المؤهلات العليا. كذلك تطورت معدلات الحاصلين على المؤهلات العليا لكل 100.000 من السكان.

جدول (1)

تطور عدد حملة المؤهلات العليا بين السكان الليبيين

السنوات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الإناث	السكان	المعدل لكل 100.000 من السكان
1964	1.427	96	1.423	6.3	1.515.501	100
1973	5.743	856	6.599	13.0	2.052.372	321
1984	27.904	8.453	36.357	23.2	3.231.059	1.125
1995	76.918	28.701	105.619	27.2	4.389.739	2.406

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات المبين. النسب والمعدلات من حساب الباحث .

وقد شهد هذا القطاع الحيوي خلال السنوات القريبة الماضية تطوراً كبيراً، من حيث النمو العددي والانتشار الجغرافي. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا التطور على كامل المجتمع، إلا أن العديد من المحللين والباحثين في موضوع التعليم العالي في ليبيا يعتقدون أن هذا النمو جاء على حساب الجودة والنوعية، وأن مخرجاته لا تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (التير 2006، قنوص والجروشي 2004، الفائدي وإبراهيم 1998، الضعيف وآخرون 2001، الشريف 2000، كعيبة 1999، الطيف 1999).

أهمية الدراسة ومنهجيتها:

إن دراسة أنماط التوزيع المكاني للخدمات الأساسية والعوامل المرتبطة بها والمؤثرة فيها توفر مجالاً مهماً للباحث الجغرافي. فالتعليم العالي بما يمثله

من قطاع خدمي مهم، يضم شريحة عريضة ومتنوعة من السكان: (طلاب، أعضاء هيئة تدرس، موظفين، عاملين) ومرافق تعليمية مختلفة: قاعات دراسية، مختبرات علمية، مبان إدارية وخدمية، تتوزع على مساحات واسعة. كل ذلك يشكل مجالاً خصباً للدراسات والبحوث الجغرافية. وعلى الرغم من أن الدراسات والتطبيقات الجغرافية حققت تقدماً ملموساً في مجالات عديدة، مثل التخطيط الإقليمي والحضري، والتقييم البيئي، وإدارة الموارد، والنقل والمواصلات، إلا أنه يلاحظ أن الدراسات الجغرافية في مجال التعليم عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الباحثين (Hones & Ryba 1972, Adams 2000). وتتجلي أهمية دراسة الأبعاد المكانية للتعليم العالي في ليبيا، إذا أخذنا في الحسبان المساحة الشاسعة والتباين الجغرافي الواضح للأراضي الليبية من جهة، وقلة عدد السكان وتركزهم في مناطق محددة من جهة أخرى. في هذه الدراسة سنركز على مؤسسات التعليم العالي العامة، لعدم توفر بيانات دقيقة عن التعليم العالي الأهلي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات تطور التعليم العالي في ليبيا ومشكلاته، وكذلك تحديد ووصف أنماط توزيعه وعلاقاته المكانية. كما تسعى إلى توجيه اهتمام الباحثين والمسؤولين إلى أهمية البعد المكاني في دراسة وتقييم خدمات التعليم العالي. وقد تم اتباع المنهج التاريخي للتعرف على نشأة التعليم العالي وتطوره. كما تم اتباع المنهج الوصفي في تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الجغرافية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من خلال تطبيق أساليب التحليل الكمي والخرائطي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالبيانات الواردة بمقترح تنظيم الجامعات والمعاهد العليا لسنة 2007 (أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي 2007).

التعليم العالي في ليبيا:

كما هو الحال في العديد من دول العالم حظي التعليم العالي في ليبيا باهتمام كبير ليواكب التقدم العلمي والتقني السائد في العالم والمساهمة في تزويد المجتمع بالقوى المنتجة عالية الكفاءة والمهارة، التي تسهم في تفعيل برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (قنوص 1989). "ويعتبر التعليم العالي أعلى مراحل السلم التعليمي التخصصي في النظام التعليمي الجديد... ومن سياسات النظام التعليمي الجديد في الجماهيرية تطوير وتحديث نظم التعليم الجامعي والعالي، للوفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية وسوق العمل، وخاصة في المرحلة الحالية التي تتسم بسرعة التغير والتطوير، ما يجعل مهمة الجامعات والمعاهد العليا أصعب وأدق من ذي قبل، لأنه أصبح لزاماً عليها أن تلاحق ذلك التقدم وتسبقه" (علي 2006: 206-207). والتعليم العالي في ليبيا هو المرحلة التي ينتسب إليها الطلاب عقب الانتهاء من مرحلة التعليم المتوسط. وهو ينقسم إلى نوعين أساسيين هما: التعليم الفني والمهني، الذي يضم مجموعة من المعاهد والمراكز الفنية والمهنية العليا، ويهدف إلى تخريج فنيين ومهنيين متخصصين، يمكن أن يعملوا في مجالات التنمية وسائر القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، ويجمعون بين الناحيتين النظرية والتطبيقية. أما النوع الثاني فهو التعليم الجامعي، الذي يتكون من الكليات المتخصصة، ويهدف إلى إعداد متخصصين للعمل في مجالات ونشاطات اقتصادية واجتماعية معينة (الحوات 1996).

ويعتبر التعليم العالي في ليبيا ظاهرة حديثة نسبياً؛ إذ من المعروف أنه خلال فترة السيطرة الأجنبية (1551-1951) لم تعرف ليبيا أي نوع من أنواع التعليم العالي. وبعد تخلص البلاد من النفوذ الأجنبي تأسست أول جامعة

بالمفهوم الحديث باسم "الجامعة الليبية"، بدأت بكلية الآداب والتربية في سنة 1956 في مدينة بنغازي، ثم لحقتها كلية الاقتصاد والتجارة في المدينة نفسها عام 1957، وكلية العلوم في طرابلس في السنة نفسها، ثم أنشئت كلية الحقوق في عام 1962 بمدينة بنغازي، تبعتها كلية الزراعة بمدينة طرابلس في عام 1966. في ذلك الوقت كان الهدف الرئيس لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في إعداد المعلمين للمدارس الإعدادية والثانوية، وكذلك تكوين الموظفين والإداريين للوظائف الحكومية المختلفة. بعد قيام الثورة في عام 1969 شهدت الجامعة تطوراً كبيراً، وتغيراً في فلسفتها وأهدافها وتكوينها الإداري، حيث قسمت الجامعة الليبية في 1973 إلى جامعتين مستقلتين هما: جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس، وتضم الكليات الموجودة في طرابلس، وجامعة بنغازي، ومقرها مدينة بنغازي، وتضم الكليات الموجودة بالمدينة. في تلك الفترة أيضاً تغيرت تسمية الجامعتين إلى: جامعة الفاتح ومقرها في طرابلس، وتضم عشر كليات، وجامعة قاريونس ومقرها في بنغازي، وتضم ثماني كليات (الحوات 1996). ومع بداية الثمانينيات، وخاصة بعد صدور مشروع البنية التعليمية الجديدة، شهد قطاع التعليم العالي تطوراً كبيراً، سواء من حيث عدد مؤسساته أم من حيث عدد الملتحقين به، حيث تم التوسع في إنشاء الجامعات، فأصبح عددها في سنة 1986 إحدى عشرة جامعة، إضافة إلى ستة عشر معهداً عالياً. وتطور الوضع فبلغ عدد الجامعات في سنة 1995 اثنتي عشرة جامعة، تضم أكثر من ست وستين كلية، تشتمل على مختلف التخصصات العلمية. وبلغ عدد الملتحقين بهذه الكليات 136.274 طالباً وطالبة. إضافة إلى 54 معهداً عالياً، يلتحق بها 27.574 طالباً وطالبة. ومنذ بداية الألفية الجديدة شهدت مؤسسات التعليم العالي إعادة تنظيم، وأصبح عددها في عام 2007 21 جامعة، تشمل 162 كلية، إضافة إلى 88 معهداً عالياً، وبلغ إجمالي المنتسبين إليها 254.456 طالباً وطالبة (جدول 2 و3).

جدول 2: تطور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

نوع المؤسسة	1975	1985	1995	2000	2007
جامعة عامة	1	5	5	8	16
جامعة تخصصية	-	5	5	5	4
الجامعة المفتوحة	-	1	1	1	1
معهد عال	4	16	54	85	88

الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا 2000. المركز الوطني للبحوث التعليمية 1996، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .

جدول 3: تطور عدد طلاب التعليم العالي في ليبيا

السنة	الكليات الجامعية	المعاهد العليا	المجموع	نسبة طلاب المعاهد
1976/75	13,418	-	13,418	-
1981/80	19,315	1.130	20,445	5.5
1985/84	32,770	3,080	35,850	8.6
1990/89	50,475	3,916	54,391	7.2
1996/95	136,274	27,574	163,848	16.8
2000/99	204,332	64,970	269,302	24.1
2005/04	-	-	254,456	-

مجلس الجودة للتعليم العالي 2007. الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا 2000. المركز الوطني للبحوث التعليمية 1996.

مشكلات التعليم العالي:

كما سبقت الإشارة فإن التعليم العالي في ليبيا شهد في العقود القليلة الماضية تطوراً كبيراً، فاق كل التوقعات، وأسهم في تزويد المجتمع بالكفاءات في مختلف التخصصات. وعلى الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي أصبحت تنتشر في كل المناطق، إلا أنه من الواضح أن أغلبها يفتقر للعناصر البشرية والتجهيزات اللازمة، لدعم برامجها التعليمية والتدريبية. فعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية للنمو والتطور الذي يشهده قطاع التعليم العالي، إلا أن العديد من الباحثين والمهتمين بالمجال يؤكدون على وجود العديد من السلبيات التي تعيق هذا القطاع، وتؤثر على مجمل أدائه ومخرجاته، هذه الصعوبات يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً : البنية الأساسية والمرافق والتجهيزات:

لوحظ أن معظم مؤسسات التعليم العالي تعاني من قلة أو عدم توفر المرافق الأساسية، كالقاعات الدراسية والمكتبات وقاعات الحاسوب والمعامل والمختبرات وغيرها من التجهيزات الأخرى (التير 2006، البدري 2006 و2007، قنوص والجروشي 2004، الضعيف وآخرون، 2001، الفائدي وإبراهيم 1998). وفي هذا السياق ذكر الفائدي وإبراهيم (1998: 199) ما يلي: "لوحظ أن عدد الكليات الجامعية في الجماهيرية يصل إلى 78 كلية، وأن بعض هذه الكليات لا جدوى اقتصادية من وجودها لعدم توفر الحد الأدنى من التجهيزات العلمية والكوادر البشرية التي تستطيع تسييرها والإشراف عليها... أضف إلى ذلك الكلفة الباهظة التي يتكبدها المجتمع عند إنشاء كلية هندسة جديدة، لا يزيد عدد طلابها عن 50 طالباً، ناهيك عن انخفاض المستوى

العلمي لطلاب هذه الكليات". وفي هذا الصدد أيضاً طرح قنوص والجروشي (2004: 4) عدداً من التساؤلات فيما يتعلق بتأثير الزيادة العددية المفرطة لهذه المؤسسات على جودة مخرجاتها فقالا: "السؤال الجدير بالاهتمام هو: هل إننا كمجتمع يبلغ سكانه 5 ملايين نسمة في حاجة إلى ما يزيد على 40 جامعة أهلية، إضافة إلى 20 مما يسمى بجامعات الأقسام، و7 جامعات أساسية، ناهيك عن المعاهد والمراكز العليا العامة والخاصة التي تربو على 120 معهداً ومركزاً عالياً؟ وهل بالإمكان توفير احتياجات هذه الجامعات والمعاهد والمراكز الأهلية من مستلزمات العملية التعليمية، من هيئات تدريس ومعامل ومختبرات علمية ومواد تشغيل ومراجع ودوريات علمية..إلخ؟ ولنسأل أنفسنا عما آل إليه حال طلاب الجامعات الأساسية الذين باتوا يعانون من الفقر العلمي، بسبب انهماك عضو هيئة التدريس في حالة ترحال مستمرة بين هذه الجامعة وتلك، وبين هذا المعهد وذاك، فالزيادة الكمية في مؤسسات التعليم العالي على حساب الكيف قد يكون لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف، لا يؤهلهم لأي عمل ذي مردود إيجابي، ومع ذلك فإنهم يكونون طلاب وظائف(في حالة حصولهم عليها)، وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم، وبذلك سيتحمل المجتمع خسارتين: الأولى الإنفاق على تعليم ضعيف هزيل، والثانية توظيف أعداد كبيرة من الخريجين لا تلبي بإنتاجها المتواضع طموحات المجتمع".

ثانياً : الانتشار المكاني:

العديد من هذه المؤسسات تم تأسيسها وتوزيعها بصورة تفتقر لتخطيط، ولا تستند على آليات وإجراءات منهجية سليمة (التير 2006، البدري 2006 و2007، قنوص والجروشي 2004، الطيف 1999، El-Hawwat 2003).

فالزيادة السريعة غير المنضبطة في إعداد مؤسسات التعليم العالي التي شببها التير (2006: 29) "بسرعة انتشار الخلايا السرطانية"، حدثت كنتيجة مباشرة لعدم توفر المقاييس والمعايير العلمية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في إنشاء مثل هذه المؤسسات. وقد أشار البدري (2006: 148) إلى التأثير السلبي للتوسع العشوائي في هذه المؤسسات دون الاستناد إلى المعايير العلمية بقوله: "... بالرغم من أن فكرة التوسع والانتشار الأفقي للتعليم الجامعي فكرة حضارية ورائدة، هدفها توفير التعليم لكل راغب فيه، دون أي عائق، وينقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى التقدم والوفاء باحتياجات المجتمع في كل مدينة من الجماهيرية، إلا أن الواقع العلمي لم يصل أو يرق إلى أهداف هذه الفكرة، ولم تستند إلى المعايير العلمية والفنية اللازمة والمطلوبة لإنشاء الجامعات والمعاهد العليا في هذا الشكل العشوائي غير العلمي". وفي السياق ذاته أشار الطيف (1999: 132) إلى الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تتسبب فيها الزيادة العشوائية لمؤسسات التعليم العالي في ظل عدم توفر الإمكانيات المطلوبة لمثل هذه المؤسسات: "إن الإكثار من فتح الجامعات، بالرغم من أهميته في إطار تحقيق التعليم للجميع وحرص المؤتمرات الشعبية الأساسية على وجوده، إلا أنه يؤدي في حالة عدم توفير المقومات الأساسية إلى التقليل من أهمية التعليم الجامعي ومن المستوى العلمي للجامعات المتناثرة، نظراً لعدم توفر الإمكانات اللازمة لها في البرامج الاستثمارية، سواء من حيث الإنشاءات أو من حيث الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس لها، أو من حيث التنظيم وغيره".

ثالثاً : العلاقة بالاحتياجات الفعلية:

من الواضح أن العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلبات التنمية تبدو شبه معدومة؛ إذ لا توجد علاقة أو تعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية، حيث تشير بعض الدراسات إلى ضعف التخطيط والتنسيق بين هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل (البدري 2006 و2007، الغزال 2006، الماقوري 2006، الشريف 2000، كعيبة 1999، الطيف 1999) إلى "أن العديد من أجهزة القوى العاملة بالأمانات والشعبيات تستخدم أسساً تقليدية في خططها وتقدير احتياجاتها من القوى العاملة على أساس التخمين أو التقديرات الشخصية، دون التعرف إلى الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل". (الغزال 2006: 291). وربما تعد قلة التخطيط وضعف أدواته السبب الرئيس وراء بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين الخريجين في السنوات الأخيرة، حيث أشار كعيبة (1998: 194-196) في تحليله للعلاقة المتبادلة بين التعليم العالي وسوق العمل إلى هذه المشكلة بقوله: "إن المتتبع لأداء الاقتصاد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية يلاحظ بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين خريجي الجامعات. إن السؤال الذي يثار في هذه الحالة هو كيف يمكن تفسير ظاهرة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي، في ظل وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

1- صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين الليبيين إلى مجموع السكان الليبيين التي هي في المتوسط في حدود 22%.

2- أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة لا تتجاوز 25%.

3- أن هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي هي قوى عاملة غير ليبية [هذا الوضع يمكن تفسيره] لوجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل الليبي من القوى العاملة".

وقد تسبب عدم التنسيق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظهور مشكلة البطالة بين الخريجين من جهة، وإلى الاستعانة بالعمالة الوافدة المتخصصة من جهة أخرى؛ إذ "تكفي نظرة مراجعة سريعة إلى سوق العمل للاستدلال على أن الاحتياجات في المهن والمهارات لا يجري مقابلتها، حيث لم تزل هناك بطالة بين الخريجين الجدد تصل إلى نحو 10% عند الجامعيين، وفق نتائج تعداد 1995، علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي الكليات الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي ما زالت هناك حاجة ماسة إلى خريجي الكليات العلمية والطبية، الأمر الذي يجبر الدولة، لعدم توفر الكادر المحلي، إلى الاعتماد على العمالة الوافدة المتخصصة" (الطيف 1999: 129).

رابعاً : البرامج الدراسية وأساليب التعليم والتدريب:

أغلب مؤسسات التعليم العالي تعاني من ضعف المناهج وأساليب التعليم والتدريب غير الفعالة، إضافة إلى التركيز على الجوانب النظرية مع قلة أو انعدام التطبيقات العملية (البدري 2006، العزابي 2006، الشريف 2000، الحوات 1988). وفي هذا الصدد يقول الشريف (2000: 83) "إن العملية التعليمية والتدريبية في النظام القائم يغلب عليها التعليم والتدريب النظري، وإن التطبيقات العملية محدودة جداً، إن لم تكن غير متوفرة أصلاً، وذلك بسبب

نقص الورش والمعامل والمواد المعملية اللازمة لإجراء تلك التطبيقات. هـذا إلى جانب غياب برامج الممارسة العملية في الميدان العملي للطلاب أثناء الدراسة". إن التركيز على الجوانب النظرية وإهمال الجوانب العملية يتنافى بشكل بالغ مع التوجهات التربوية المعاصرة التي تعزز أهمية الربط بين البرامج والمناهج الدراسية وقضايا المجتمع، كما أنها تتناقض مع الأهداف التي تحاول ترسيخها البنية التعليمية الجديدة (الحوات، 1988). هذا التحيز للجوانب النظرية على حساب التطبيقات العملية لا يتوافق مع الأساليب والتقنيات التربوية الحديثة، ولا يحقق طموحات المجتمع لمواكبة التطورات السائدة. وعلى الرغم من مرور حوالي نصف قرن على افتتاح أول كلية، ومن ثم تأسيس أو جامعة على التراب العربي الليبي، وما تلاها من استحداث جامعات وكليات أخرى في مختلف الشعبيات، إلا أن مسار التعليم ما زال يغلب عليه المسار النظري، بدلاً من التحول إلى المسار العلمي التقني المكيف، والمرتبط ارتباطاً وظيفياً مع متطلبات التحول التي يعيشها المجتمع، وذلك لتلبية احتياجاته ومعالجة مشكلاته، ورسم سياسات وأهداف وبرامج المستقبل" (العزابي 2006: 89).

خامساً : العنصر البشري:

معظم مؤسسات التعليم العالي تعاني من نقص واضح في أعضاء هيئة التدريس، وكذلك العناصر الفنية والإدارية المساعدة، سواء من حيث العدد أم من حيث الكفاءة العلمية والتدريسية والفنية. كما أن العديد من هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أعضاء هيئة التدريس المغتربين والمتعاونين (البدري 2006 و2007، التير 2006، الشريف 2000، الفائدي وإبراهيم 1998)، فحسب التير (2006: 35-36) "يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الحكومية 6.214 مدرساً، حوالي 20% منهم غير ليبيين، وحوالي 26% منهم من المتعاونين، أي الذين يغادرون جامعاتهم التي ينتمون إليها لإعطاء محاضرات في جامعات أخرى، للحصول على دخل إضافي. ونسبة غير بسيطة من هؤلاء غير مؤهلين للتدريس في الجامعة، فهم عبارة عن طلاب يواصلون الدراسة في مرحلة الدكتوراه، أو حصلوا على شهادة الماجستير، وتوقفوا لسبب من الأسباب. كما دخل مجال التدريس الجامعي من يحمل شهادة عليا ولا يحمل معرفة علمية".

مما سبق يتبين أن التعليم العالي في ليبيا يعاني من بعض المشكلات، الأمر الذي أثر سلباً على مجمل أدائه وكفاءة مخرجاته. ولعل ذلك يمكن إرجاعه، بدرجة كبيرة، إلى سياسة التوسع الأفقي غير المقنن في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، ونشرها في البلاد التي تتم في الغالب دون الاستناد إلى أسس وآليات التخطيط العلمي السليم (البدري 2006 و2007، El-Hawat 2003). "إن التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات في العديد من المدن الليبية، دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها، دون التفكير في أبسط احتياجات جامعة أو كلية جديدة كالمباني الملائمة والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توفر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة" (البدري 2006: 148-149).

تطور التوزيع المكاني وأنماطه:

شهد التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم العالي تغيرات واضحة في أنماطه وخصائصه خلال العقود القليلة الماضية، فحتى بدايات سبعينيات القرن

الماضي كانت معظم مؤسسات التعليم الأساسي تتركز في مدينتي طرابلس وبنغازي. هذا التركيز دفع بعض المحللين إلى الربط بين التغير في تركيب السكان وتوزيعهم والتوزيع المكاني للجامعات والمعاهد العليا. فعلى الرغم من أن الدافع الأساسي للهجرة يكون في معظم الأحيان اقتصادياً، يتعلق بمستوى الدخل وتوفر فرص العمل، إلا أن توزيع النشاطات والخدمات الأساسية، بما فيها خدمات التعليم، يعد من عوامل الجذب المهمة (Harrison 1976، Kezeiri 1987، الكيخيا 1995، الماقوري 2006)، حيث أدى تركز الكليات الجامعية والمعاهد العليا في المدن الرئيسة (طرابلس وبنغازي) إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان الدواخل والأرياف للانتقال إلى هذه المدن، بحثاً عن فرص التعليم العالي، كما أشار إلى ذلك الكيخيا (1995: 350-351) بقوله: "امتاز التعليم بحركة انتشار واسعة النطاق، فكان لذلك أثر مهم على حركة الهجرة، خاصة الانتقال من الريف إلى المدن، فقد بدأ ظهور المؤسسات التعليمية وانتشار التعليم في المدن، ولم ينتقل إلى الدواخل والأرياف إلا في فترات لاحقة ومتأخرة بعض الشيء. وبالرغم من انتشار المدارس على نطاق واسع في المناطق الريفية الآن، إلا أن الغالبية العظمى من هذه المدارس لا تغطي إلا مرحلة التعليم الأساسي. أما مدارس التعليم المتوسط ومعاهد التعليم المهني والفني وكليات التعليم العالي فأغلبها لا يوجد إلا بالمدن، الشيء الذي يحتم على الآلاف من أبناء الريف الانتقال إلى الحواضر لإتمام دراستهم، فيبتعدون بذلك عن حياة الريف، ويألفون حياة المدن، فيصعب على بعضهم العودة إلى حياة الريف".

وقد انعكس تركز مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسة، واستمراره لفترة طويلة، على التوزيع الجغرافي للملتحقين بالتعليم العالي ومخرجاته.

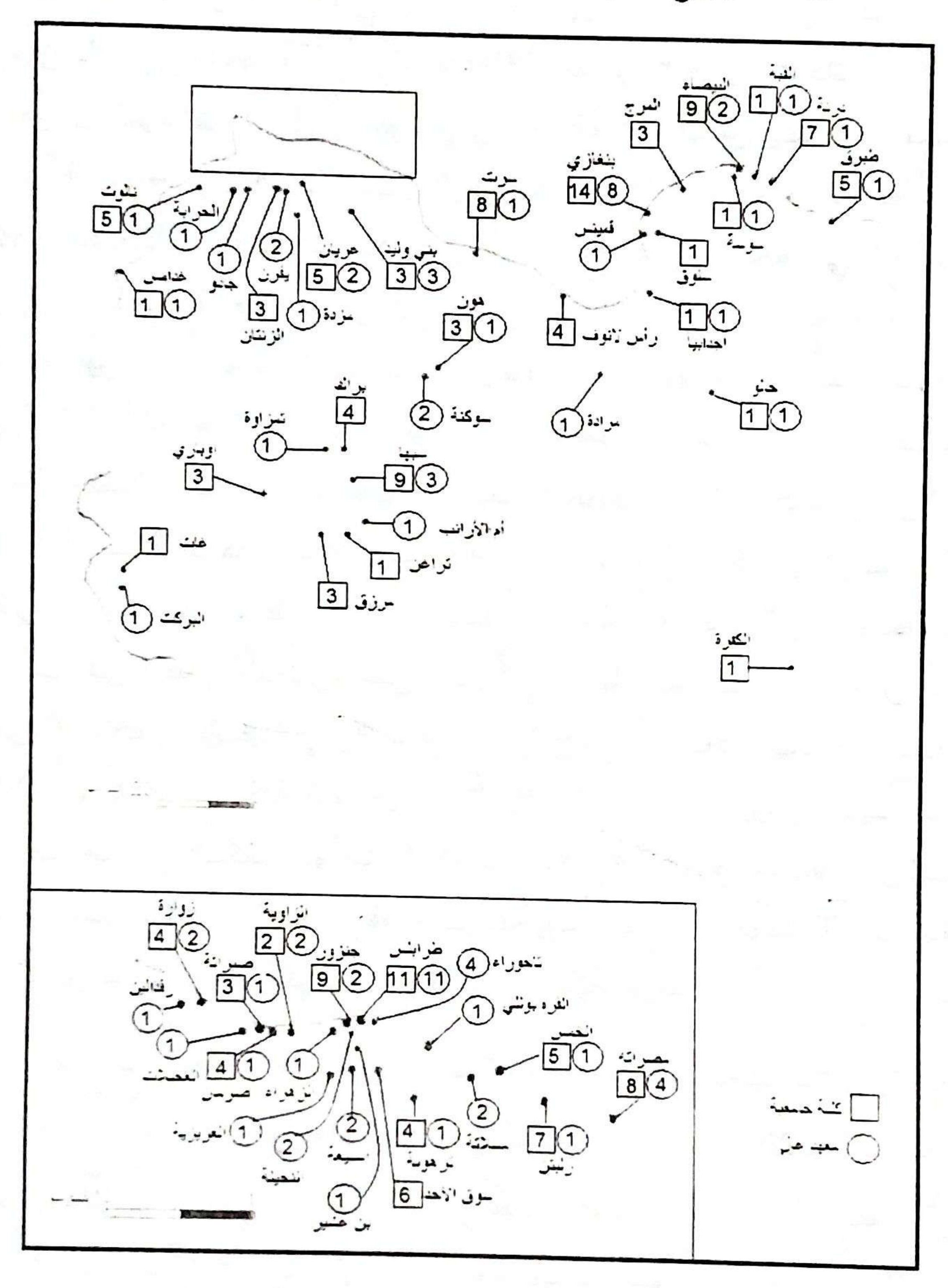
وحسب الماقوري (2007: 103-104) "إن خريجي التعليم العالي من الجامعات والمعاهد العليا القاطنة بطرابلس وبنغازي قد شكلوا 69.3% من إجمالي خريجي التعليم العالي للعام الدارسي 1994-1995، إضافة إلى مؤشر آخر يبين بأن نصيب مؤسسات التعليم في طرابلس وبنغازي قد تجاوز 73% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي في ليبيا خلال العام نفسه". غير أنه منذ بداية الثمانينيات، وخاصة بعد صدور مشروع البنية التعليمية الجديدة في عام 1982، تم التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، وتوزيعها على مختلف المناطق، بحيث لا يقتصر وجودها على المدن الرئيسة فقط، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للاستفادة من هذا النوع من التعليم (قنوص 1989: 420). ولعل ذلك يعود لرغبة المخططين والمسؤولين في تحقيق مبدأ اللامركزية والعدالة في توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية (المبارك 2004) من ناحية، وأيضاً للحد من التركز السكاني في المدن الرئيسة، وخاصة طرابلس وبنغازي، ولتقليل السلبيات المقترنة بها، التي تتمثل في زيادة الضغط على الخدمات العامة، وعلى المرافق الأساسية والازدحام المروري والضوضاء وتلوث الهواء (Salem 1995). ونتيجة لذلك أصبحت أعداد مؤسسات التعليم العالي (كليات جامعية ومعاهد عليا) تزداد وتنتشر على مناطق البلاد، بوتيرة متسارعة، حيث وصل عدد المدن التي تتوزع عليها هذه المؤسسات إلى 16 مدينة في عام 1985، ثم بلغ 24 مدينة في عام 1995 (الحوات 1996، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية 1996). وفي عام 2007 تضاعف هذا العدد ليشمل 56 مدينة (شكل 1).

من خلال إلقاء نظرة على الشكل (1) يتبين أن فرص التعليم العالي باتت الآن تنتشر في كل المناطق، كما يلاحظ من الشكل أيضاً أن التوزيع يكاد

يعكس الصورة النمطية للتوزيع العام للسكان الذي يتميز بتركز الغالبية العظمى من السكان في الإقليم الشمالي الشرقي والشمالي الغربي. وفي هذا السياق يلخص الكيخيا (1995: 338-339) صورة التوزيع السكاني في ليبيا والعوامل المؤثرة فيه على النحو التالي: "إن العوامل الجغرافية الطبيعية، وخاصة المناخ، وكذلك العوامل الجغرافية البشرية، وخاصة العامل الاقتصادي، كانت قد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا. فكانت المنطقة الأولى في حجم التركز السكاني هي المنطقة الساحلية الواقعة بين مصراته شرقاً وصبراته غرباً، وينضم إليها منطقة الجبل الغربي على طول الشريط الجبلي الممتد بين غريان ونالوت. كل هذه التجمعات السكانية تشكل محاور مرتبطة جميعها بمدينة طرابلس، التي تعد قاعدة ارتكاز لها. أما منطقة التركز السكاني الثانية فنجدها تبعد بمئات الكيلومترات إلى الشرق، حيث تبرز منطقة بنغازي وسهلها الساحلي، وينضم إليها المنطقة الشمالية من الجبل الأخضر، على شكل شريط جبلي يمتد حتى مدينة درنه... غير أن التطور الاقتصادي والبشري الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط والاهتمام المتزايد بتنمية الدواخل في القرى والواحات، بدأ يؤثر إيجابياً في خريطة التوزيع السكاني، وأصبحنا الآن نشاهد بداية ظهور مناطق تركز سكاني جديدة، أخذت تكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ويؤكد ذلك ما سبق ذكره عن منطقة حوض فزان ومنطقة ساحل خليج سرت وغيرها".

ولعل هذه العوامل هي التي جعلت توزيع مؤسسات التعليم العالي يتطابق بدرجة عالية مع التوزيع العام للسكان في ليبيا، حيث يستحوذ الإقليم الشمالي الغربي على ما يزيد عن نصف إجمالي هذه المؤسسات، يليه الإقليم الشمالي الشرقي الذي يتوزع به ما يقرب من ربع إجمالي المؤسسات في حين تتوزع بقية المؤسسات (20.3%) على مناطق الخليج والجنوب (شكل 1).

شكل 1: توزيع الكليات والمعاهد العليا في ليبيا 2007



اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (2008)، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (2007)

وبصفة عامة يلاحظ أن توزيع مؤسسات التعليم العالي بين المدن يختلف بدرجة كبيرة من حيث النوع، وكذلك من حيث العدد (شكل 1، الملحق1). غير أنه يمكن القول إن المدن الرئيسة تستحوذ على نصيب الأسد من حيث عدد المؤسسات. فهناك أربع من هذه المدن (طرابلس، بنغازي، مصراته، سبها) يوجد فيها ما يقرب من 28% من إجمالي هذه المؤسسات. ولقياس درجة الارتباط بين الحجم السكاني للمدن وعدد المؤسسات التي توجد فيها، تم حساب معامل الارتباط بيرسون باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (S.P.S.S.) حيث بين التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية موجبة قوية بلغت 81% بين هذين المتغيرين. الأمر الذي يعني أن عدد مؤسسات التعليم وتوزيعها يعتمد على عدد السكان في المدن. وهذه في الواقع نتيجة منطقية؛ إذ إن المدن، وخاصة الرئيسة منها، تتوفر بها الظروف والاحتياجات التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي. وعلى الرغم من أن تركز مؤسسات التعليم الأساسي في المدن الرئيسة في ليبيا يرجع إلى عوامل تاريخية واقتصادية وديموغرافية (الكيخيا 1995)، إلا أن بعض المحللين أشاروا إلى أن هذه النزعة ترتبط بنمط واتجاه النمو الحضري الذي يشهده العالم، فمؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها تجد في المدن الظروف الملائمة التي تساعدها على تطوير برامجها، وتحقيق غاياتها وأهدافها، فهي تستهلك كميات وفيرة من المياه والكهرباء، وتحتاج إلى خدمات المنافع العامة والخدمات الأساسية الأخرى، مثل وسائل النقل والاتصالات والتعاملات المصرفية وأعمال الطباعة والنشر وخدمات صيانة الأجهزة والمعدات، فضلاً عن توفر السكن الملائم لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. هذه الظروف

والخدمات لا تتوفر عادة إلا في المدن، ما يجعلها البيئة الأكثر ملاءمة لإنشاء مؤسسات التعليم العالي (Akpan 1989).

إن ظاهرة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان بين مناطق البلاد تبدو أيضاً واضحة في توزيع الكثافة السكانية على مستوى الشعبيات (جدول 4)، حيث نجد أن الشعبيات الواقعة في الشمال، خاصة الشمال الغربي تتميز بأنها مناطق عالية الكثافة، في حين أن الشعبيات الواقعة في الوسط والجنوب تتميز بأنها مناطق قليلة الكثافة. والكثافة العامة كما يحددها الكيخيا (1995: 340) "هي علاقة نسبية بين عدد سكان منطقة محددة ومساحة تلك المنطقة. وهذا يعني أنه كلما اتسعت المساحة، انخفضت الكثافة السكانية".

وفقاً للبيانات المستخلصة من التعداد العام للسكان لعام 2006 الواردة بالجدول (4) فإن المعدل العام للكثافة سجل ثلاثة أشخاص للكيلومتر المربع تقريباً، على مستوى ليبيا. إلا أن هذا المعدل يختلف بصورة واضحة على مستوى الشعبيات، حيث نجد أعلى كثافة سكانية ضمن حدود شعبية طرابلس، فهذه الشعبية تتفوق على كافة الشعبيات، سواء من حيث نسبة القاطنين فيها، التي بلغت 20.4% من إجمالي السكان، أو من حيث الكثافة التي سجلت 283 نسمة للكيلومتر المربع. ولعل هذا التفوق يعود لصغر حجمها وكونها تحتضن العاصمة طرابلس، التي تعد أهم المراكز الحضرية في البلاد. وتأتي في المرتبة الثانية شعبية الزاوية التي سجلت 126 نسمة للكيلومتر المربع، تليها شعبية بنغازي، ثم شعبية المرقب اللتان سجل معدل الكثافة فيهما 72 و67 نسمة للكيلومتر المربع على التوالي. في حين يقل المعدل عن 50 نسمة للكيلومتر المربع في بقية الشعبيات، حيث سجل المعدل في بعضها أقل من شخص واحد للكيلومتر المربع.

جدول رقم 4: توزيع السكان ومؤسسات التعليم العالي حسب الشعبيات

الشعبية [1]	السكان[2] (2006)	المساحة[3] كيلو متر مربع	الكثافة نسمة/كم مربع	عدد المؤسسات[4]	معدل ما تخدمه المؤسسة من السكان
1. البطنان	159.536	83.860	2.0	6	26.589
2. درنه	163.351	19.630	8.3	10	16.335
3. الجبل الأخضر	203.156	7.800	26.0	13	15.623
4. المرج	185.848	9.890	18.8	3	61.949
5. بنغازي	670.797	9.300	72.1	25	26.832
6. الواحات	177.047	200.290	0.9	5	35.409
7. الكفرة	50.104	483.510	0.1	1	50.104
8. سرت	141.378	72.113	2.0	13	10.875
9. مرزق	78.621	349.790	0.2	5	15.724
10. سبها	134.162	15.330	8.7	12	11.180
11. وادي الحياة	76.858	31.890	2.4	3	25.619
12. مصراته	550.939	30.497	18.1	27	20.405
13. المرقب	432.202	6.430	67.2	15	28.813
14. طرابلس	1.065.405	3.770	282.6	47	22.668
15. الزاوية	290.993	2.310	126.0	10	29.099
16. النقاط الخمس	287.662	5.830	49.3	12	23.971
17. الجبل الغربي	304.159	86.150	3.5	14	21.726
18. نالوت	93.224	65.050	1.4	9	10.358
19. غات	23.518	6.924	3.4	2	11.759
20. الجفرة	52.342	117.410	0.4	6	8.724
21. وادي الشاطي	78.532	97.160	0.8	5	15.706
الإجمالي	**5.219.833**	**1.775.500**	**2.9**	**243**	**21.481**

المصدر: (1) اللجنة الشعبية العامة 2008، (2) الهيئة العامة للمعلومات 2008،
(3) أمانة التخطيط 1978،(4) اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، 2008 ، واللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .

ما يهمنا هنا هو التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم العالي، فقد اعتبرنا أن وجود كلية جامعية أو معهد عال يمثل توفر فرصة للتعليم العالي في المناطق التي توجد بها، فقد بلغ إجمالي هذه المؤسسات 243 مؤسسة في عام 2007. ومن خلال الجدول 4 يتبين أن التوزيع العددي للمؤسسات يختلف بصورة واضحة بين الشعبيات. ولو استخدمنا المتوسط الحسابي البالغ 12 مؤسسة تقريباً لكل شعبية، كمعدل عام، سنجد أن هناك شعبيتين يتساوى معدلهما الخاص مع المعدل العام، في حين هناك سبع شعبيات يرتفع فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، بينما ينخفض المعدل الخاص في بقية الشعبيات البالغ عددها 12 شعبية.

ومن خلال إلقاء نظرة متفحصة على الجدول السابق يتبين أن أعداد مؤسسات التعليم العالي تختلف بصورة واضحة بين الشعبيات، حيث تستحوذ شعبية طرابلس على النصيب الأوفر؛ إذ يتوزع داخل حدودها 47 مؤسسة، أو ما يعادل 19.3% من إجمالي المؤسسات. يليها في الترتيب الثاني شعبية مصراته، التي تستحوذ على 27 مؤسسة، بنسبة 11.1%، ثم تليها في الترتيب الثالث شعبية بنغازي التي يوجد بها 25 مؤسسة، أي بنسبة 10.3%، في حين تقل النسبة عن 6% في بقية الشعبيات. وحيث إن حجم السكان وتوزيعهم يعد من العوامل المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إنشاء أو توزيع الخدمات؛ فإن قياس مؤشرات الخدمات إلى السكان يساعد في تحديد درجة كفاءة الخدمة وحسن توزيعها (الطاغي 2000، حسن 1979).

وللتعرف على مدى توفر خدمات التعليم العالي بين المناطق، استخدم معدل عدد الأشخاص للمؤسسة، كمؤشر لتوفر هذه الخدمة. فكما سبقت الإشارة بلغ إجمالي مؤسسات التعليم العالي في عام 2007 (243) مؤسسة.

وبقسمة إجمالي عدد السكان لعام 2006 على إجمالي عدد هذه المؤسسات، فإن نصيب المؤسسة من السكان يكون 21.481 نسمة/مؤسسة (جدول 4). وإذا ما اعتمدنا هذا المعدل معدل عام للتعرف على مقدار توفر هذه الخدمة في الشعبيات، فإننا نجد أن هناك شعبية واحدة فقط يكاد يتطابق معدلها مع المعدل العام، وهي شعبية الجبل الغربي، في حين نجد أن هناك عشر شعبيات يزيد فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، أعلاها شعبية المرج، التي بلغ فيها نصيب المؤسسة من السكان ما مقداره 61.949 نسمة/مؤسسة، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المعدل العام تقريباً. كما نجد أن هناك عشر شعبيات يقل فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، أقلها شعبية الجفرة التي بلغ نصيبها 8.724 نسمة/مؤسسة.

وللتعرف على درجة الارتباط بين توزيع مؤسسات التعليم العالي في الشعبيات وعدد سكانها وكثافتهم، تم حساب معامل الارتباط بيرسون. وكانت نتيجة التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية موجبة قوية جداً بين توزيع عدد السكان وعدد المؤسسات، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين 95%، كما وجدت أيضاً علاقة طردية موجبة قوية بين توزيع معدل الكثافة وعدد المؤسسات، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين 75%. وهذا يدل على أن الزيادة في عدد المؤسسات يعتمد على الزيادة في عدد السكان، ومعدل كثافتهم في الشعبيات. غير أنه تبين أن العلاقة بين مساحة الشعبيات وعدد المؤسسات هي علاقة سالبة ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين -0.4%، الأمر الذي يعني أن الزيادة في عدد المؤسسات لا تعتمد بالضرورة على الزيادة في مساحة الأرض. وهذه تعد نتيجة منطقية حيث إن معظم الأراضي في ليبيا هي أرض صحراوية نادرة السكان.

الخاتمة والتوصيات:

شهد التعليم العالي في ليبيا خلال العقود القليلة الماضية نمواً فاق التوقعات، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث عدد الملتحقين، كما انتشرت خدماته في معظم مناطق البلاد. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا النمو والانتشار، إلا أن العديد من المهتمين بموضوع التعليم العالي في ليبيا، أفادوا بأن التعليم العالي في ليبيا يعاني من بعض المشكلات التي تؤثر على مجمل أدائه وكفاءة مخرجاته. كما تبين أن الكثير من هذه المشكلات قد تكون حدثت في الأساس نتيجة الزيادة المفرطة في أعداد مؤسسات التعليم العالي، التي تمت دون أسس علمية، ولا تستند إلى آليات التخطيط وإجراءاته. وقد بينت الدراسات السابقة أن العديد من هذه المؤسسات تفتقر لمتطلبات التعليم العالي، سواء البشرية منها أو المادية. غير أنه فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات توصلت الدراسة إلى أن فرص التعليم العالي باتت الآن تنتشر في العديد من المدن، الرئيسة والمتوسطة وحتى الصغيرة (ملحق 1) كما بينت الدراسة أن أهم عامل يتحكم في هذا التوزيع هو العامل السكاني، حيث وجد أن توزيع مؤسسات التعليم العالي يكاد يتطابق مع التوزيع العام للسكان في ليبيا. كما وجد أن المدن الرئيسة، وخاصة طرابلس وبنغازي) تستحوذ على النصيب الأوفر من المؤسسات بتأثير العوامل التاريخية والاقتصادية والديموغرافية. وعلى الرغم من أن توزيع المؤسسات التعليمية العليا يتماشى مع التوزيع العام للسكان، من حيث أعدادهم وكثافتهم في الشعبيات، إلا أن بعض الدراسات تؤكد أن عدد الجامعات والمعاهد العليا يزيد كثيراً عن حاجة السكان من هذه الخدمة. "فقد لوحظ أن متوسط عدد السكان الذين تخدمهم الجامعة الواحدة في الجماهيرية لا يزيد عن 0.3 مليون

نسمة، في حين أن العدد المتعارف عليه في بقية العالم يصل إلى جامعة واحدة لكل مليون نسمة" (الفائدي وإبراهيم 1998: 199). هذه الزيادة كان لها تأثير واضح في تدني الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

في ضوء هذه النتائج ترى الدراسة أن هناك حاجة ملحة لإجـراء تقيـيم شامل لقطاع التعليم العالي ومؤسساته، لكي يتم التعرف بصورة أفضل علـى واقعه وتشخيص مشكلاته ومعالجتها. كما ترى ضـرورة الاهتمـام بالبعـد الجغرافي والمحددات المكانية للمناطق لتتلاءم التخصصات والبرامج الدراسة وتتوافق مع الاحتياجات الفعلية لهذه المناطق. إلـى جانـب حجـم السـكان وكثافتهم، وأعداد الطلاب في سن التعليم الثانوي، هناك حاجة لأن يؤخذ فـي الاعتبار مستوى ونمط النشاط الاقتصادي والمهني السائد، ومدى حاجة السوق المحلي من الأيدي المنتجة.

المراجع والمصادر:

-أبو سنينة، محمد عبد الجليل (1996)، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، مج 7، ع 1-2، ص ص1-13.

-الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا (2000) تقرير عن المعاهد والمراكز المهنية العليا 1999-2000، تقرير غير منشور.

-أمانة التخطيط (1978)، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مصلحة المساحة، طرابلس.

-أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (2008)، مراكز التدريب المهنية، الموقع الإلكتروني للأمانة http://www.smpt.gov.ly/Centres.asps ، 2008/6/25.

-أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي (2007)، تنظيم الجامعات والمعاهد العليا، الموقع الإلكتروني للأمانة http://www.higheredu.gov.ly/cms/view/3/2 ، 2007/10/4.

-البدري، عبد الرحيم محمد (2006)، مشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص117-159.

-البدري، عبد الرحيم محمد (2007)، بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى، ورقة قدمت في المؤتمر الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس، 11-2007/6/13.

-التير، مصطفى عمر (2006)، التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص ص25-45.

-حسن، صالح فليح (1979)، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق: دراسة في الجغرافيا التطبيقية، مطبعة دار السلام، بغداد.

-الحوات، علي (1988)، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهيرية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري، اللجنة الشعبية للتعليم، بنغازي، 16-1989/5/18.

-الحوات، علي (1996)، التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس.

-السني، نجاة عيسى (2006)، مسارات جديدة للتعليم الأهلي تستجيب لمتطلبات التنمية، في: الأعور، محمد علي (تحرير)، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج2، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص 277-292.

- الشريف، علي مصطفى (2000)، التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، مـــج11، ع 1-2، ص ص75-104.

- الشيخ، رأفت غنيمي (1972)، تطور التعليم فـــي ليبيـــا فـــي العصـــور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس.

- الضعيف، رمضان مفتاح، ومراد، عمران الهادي وسعود، العابد الهمالي (2001)، المعاهد المهنية العليا بين الواقع والمستهدف، ورقة قدمت فـــي ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحـــادي والعشـــرين، هون، 30-2001/10/31، ص ص36-61.

- الطاغي، حصة محمد إبراهيم عبيد (2000)، جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات دائرة الثقافـــة والإعـــلام، الشارقة.

- الطيف، عمار (تحرير) (1999)، ليبيا: تقرير التنمية البشـــرية، الهيئـــة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس.

- علي، بالنور الدوكالي (2006)، واقع التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية في الجماهيرية، في: الأعور، محمد علي (تحرير)، ندوة التعلـــيم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص 277-292.

- العزابي، أبو القاسم محمد (2006)، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعلـــيم العـــالي والتنميـــة فـــي

الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص71-91.

-غانم، شكري محمد (2006)، النفط، في: بولقمة، الهادي مصطفى والقزيري، سعد خليل (تحرير) : الجماهيرية: دراسة جغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص ص689-736.

-الغزال، محمد عياد (2006)، العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص283-299.

-الفائدي، محجوب عطية وإبراهيم، علي محمد (1998)، التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل: نظرة تحليلية ونقدية، مجلة قاريونس العلمية، س 10، ع 3-4، ص ص183-212.

-القزيري، سعد خليل (2007)، جداول المراكز الحضرية في ليبيا لسنوات 1995 و2006، بيانات غير منشورة.

-قنوص، صبحي محمد (1989)، ليبيا الثورة في عشرين عاماً: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1989، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

-قنوص، صبحي محمد والجروشي، سليمان محمد (2004)، تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة، تقرير غير منشور، ص45.

-كعيبة، محمد سالم (1998) التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا: مجلة العلوم الاقتصادية، مج9، ع1-2، ص ص179-202.

-الكيخيا، منصور محمد (1995)، السكان، في: بو لقمة، الهادي مصطفى والقزيري، سعد خليل، الجماهيرية: دراسة جغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص ص333-393.

-الماقوري، علي رمضان (2006)، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وإمكانات التطوير، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج2، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص95-120.

-المبارك، فيصل عبد العزيز (2005)، التخطيط واستراتيجيات التنمية الإقليمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مج33، ع1 (الملخص).

-مجلس الجودة للتعليم العالي (2007)، تقرير قطاع التعليم العالي في الجماهيرية العظمى (موقع إلكتروني) http://www.cheq-edu.org/studies.htm ، 2007/5/25.

-الهيئة العامة للمعلومات (2008)، الشعبيات في أرقام، الموقع الإلكتروني للهيئة: http://www.gia.gov.ly 2008/6/13.

-Adams, J.A. (2000), The G. I. Bill and Changing Place of U.S. Higher Education After World War II, paper Presented at Association for the Study of Higher Education Annual Meeting, Sacramento, November 18,

2000.(online)
www.personal.psu.edu/users/j/jaa144/ashe2000.pdf,last accessed in 30/5/2005

- Akaban, P.A. (1987), The Spatial Aspects of Higher Education in Nigeria, Higher Education, vol.16, No.5, pp.545-555.

- Andrews, A. D. (1974), Some Demographic And Geographic Aspects of Community Colleges, Journal of Geography, vol.73, No.2, pp.10-16.

- El-Hawwat, A. (2003), Libya (pp.391-402) in Teferra, D. and Altbach, Ph. G. (eds) African Higher Education: An International Reference Handbook, Bloomington: Indiana University Press.

- Harrison, R.S. (1967), Migrants in The City of Tripoli, Geographical Review, 57 (3), pp.397-423.

- Hones, G. H. and Ryba, R (1972), Why not a Geography of Education? Journal of Geography, vol.71, pp.135-139.

- Kezeiri, S. and Lawless, R. (1987), Economic Development and Spatial Planning in Libya, In: Khader, B. and El-Wifati, B. (eds) The Economic Development of Libya, Kent: Croom Helm.

- Salem, S. F. (1995), The Geography Of Health In Libya: Accessibility to Utilization of and Satisfaction With Public Polyclinics in Genghazi, PhD thesis, The University of Durham.

- UNESCO (2004), UNESCO online database, Montreal, Canada: UNISCO, Institute For Statistics Online Publication : www.uns.unesco.org.

الملحق 1: توزيع مؤسسات التعليم العالي حسب أحجام المراكز الحضرية

المركز الحضري	عدد السكان	عدد المؤسسات
1. طرابلس	1.065.405	22
2. بنغازي	670.797	22
3. مصراته	550.938	12
4. الزاوية	290.993	4
5. سبها	212.694	12
6. اجدابيا	105.436	2
7. البيضاء	99.208	11
8. درنه	88.317	8
9. طبرق	75.893	7
10. المرج	62.894	3
11. تاجوراء	60.681	4
12. بني وليد	56.817	6
13. زليتن	47.551	8
14. سرت	45.272	9
15. الكفرة	43.504	1
16. جنزور	37.879	11
17. الخمس	37.188	6
18. صرمان	36.707	5

19. العزيزية	36.247	1
20. القره بوللي	34.584	1
21. مسلاته	32.559	2
22. غريان	30.387	7
23. أوباري	27.796	3
24. ترهونه	27.725	5
25. زوارة	27.562	6
26. رقدالين	25.831	1
27. القبة	24.631	2
28. مرزق	22.395	3
29. هون	19.816	4
30. جالو	18.873	2
31. صبراته	18.584	4
32. العجيلات	18.277	1
33. نالوت	17.146	6
34. سلوق	16.999	1
35. الزنتان	15.427	3
36. الزهراء	15.290	1
37. مزدة	13.809	1
38. راس لانوف	13.130	4
39. يفرن	12.372	2

40. براك	11.638	4
41. قمينس	10.713	1
42. سوكنه	9.887	2
43. أم الارانب	9.655	1
44. جادو	9.653	1
45. غدامس	9.558	2
46. غات	9.228	1
47. البركت	8.130	1
48. تراغن	7.510	1
49. سوسة	7.038	2
50. تمزاوه	6.027	1
51. سوق الأحد	5.844	6
52. مراده	2.225	1
53. بن غشير	لا بيانات	1
54. الحرابه	لا بيانات	1
55. اسبيعه	لا بيانات	2
56. النجيله	لا بيانات	2

المصدر : القزيري ، 2007 ، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، 2008 ، واللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .

التوسع العمراني لمدينة الزاوية على الأراضي الزراعية

أ. مولود علي المقطوف بريبش(*)

تعد مشكلة تقلص الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني من الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة النمو الحضري لمعظم مدن العالم المتقدم منه والنامي على حد سواء خلال القرن العشرين، ولا سيما في النصف الثاني منه، وهي لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي ارتبطت بهذه الظاهرة، مثل البطالة وأزمات السكن والمواصلات ونقص الخدمات والتلوث والأمراض الاجتماعية.

إن لظاهرة الزحف الحضري على الأراضي الزراعية آثارها البيئية، كما لها آثارها الاقتصادية، فهي تمثل مظهراً من مظاهر اختلال التوازن البيئي، من حيث إنها تؤدي إلى انكماش مساحات الأراضي الزراعية المحيطة بالمراكز الحضرية، إلى جانب كونها تعد أحد الأسباب البشرية لظاهرة التصحر، وتزيد من حدتها. ويؤدي زحف المدن على الأراضي الزراعية إلى تزحزح النطاقات الزراعية على حساب المراعي التي تتقهقر مرغمة إلى المناطق الهامشية الفقيرة، ما يزيد من سرعة التصحر، كما أن تلاشي آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، التي تعد أثمن الموارد وأهمها لتوفير الغذاء، يشكل خطورة على الأمن الغذائي القومي.

(*) عضو هيئة التدريس، جامعة السابع من أبريل .

لقد حددت قسوة الظروف الطبيعية في ليبيا إمكانات التوسع الزراعي في البلاد، حيث يقطن غالبية السكان المنطقة الساحلية، وبالتحديد في قطبي التركز في الشمال الغربي والشمال الشرقي منها، اللذين يمثلان أفضل أجزاء البلاد للاستقرار البشري بحكم ملاءمة مناخهما وجودة تربتهما، في حين تظهر بقية أجزائها مناطق للطرد السكاني، ولذا يمكن وصف ظاهرة التوسع العمراني للمراكز الحضرية وزحفها على الأراضي الزراعية بأنها من أكثر المشكلات التي أفرزتها ظاهرة التحضر السريع حساسية في ليبيا، ومرد ذلك إلى محدودية رقعة الأراضي الزراعية فيها، التي لا تمثل سوى 2% من مساحتها الكلية. ويزيد من خطورة الموقف أن هذا التوسع كان على حساب أفضل الأراضي الزراعية المنتجة.

يسعى هذا البحث إلى متابعة التوسع العمراني لمدينة الزاوية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها، والتي تعد من أخصب الأراضي، وتحويلها إلى مناطق تغطيها المباني الإسمنتية المخصصة للسكن والخدمات الحضرية الأخرى.

تقع مدينة الزاوية في سهل منطقة سهل الجفارة، وتبعد عن مدينة طرابلس بحوالي 45 كلم في اتجاه الغرب، كما أنها نشأت في منطقة تمتاز بخصوبة تربتها وجودة إنتاجها. وقد كان لهذا الموقع دور رئيس في نموها وتطورها، حيث شهدت، شأنها شأن المدن الليبية الأخرى، نمواً حضرياً سريعاً بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في أعقاب اكتشاف النفط والتوسع في إنتاجه وتصديره مع مطلع ستينيات القرن الماضي، وما ترتب على ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة أهمية عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة في نمو المراكز الحضرية.

لقد تضاعف عدد السكان الليبيين في مدينة الزاوية من 8000 نسمة في سنة 1954 إلى 19500 نسمة في سنة 1964، كما زادت نسبتهم المئوية إلى إجمالي سكان الفرع البلدي الذي تقع ضمنه المدينة خلال الفترة 1954-1964 من 38% إلى 66%، بحيث بلغ معدل زيادة السكان الحضر 9.3%، بينما كان معدل الزيادة لعموم الفرع البلدي الزاوية 3.4%، خلال الفترة المذكورة. كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1): تطور أعداد السكان الليبيين في مدينة الزاوية والفرع البلدي التابعة له

السنة	المدينة		الفرع البلدي		نسبة سكان المدينة إلى الفرع البلدي
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو	
1954	8000	-	21125	-	%38
1964	19500	9.3	29635	3.4	%66
1973	39382	8.1	49156	5.7	%80
1978	51100	5.4	61900	4.7	%83
1984	72177	9.5	77524	3.8	%93

المصدر: مولود علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1997، ص79

أما خلال الفترة 1964-1973 فقد بلغ معدل نمو سكان المدينة 8.1%، بحيث بلغ عددهم طبقاً لجرد المدن التي يسكنها 5000 نسمة فأكثر لسنة 1973 نحو 39382 نسمة، وهم يمثلون 80% من إجمالي سكان الفرع البلدي

الزاوية، الذين كان معدل نموهم خلال الفترة نفسها 5.7%، وفي سنة 1978 بلغت نسبة السكان الحضر 83%، فوصل عدد سكان المدينة إلى 51100 نسمة. وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في الزيادة الطبيعية في النمو السكاني، وارتفاعاً في نسبة مساهمة الزيادة غير الطبيعية، حيث شهد الفرع البلدي خلال هذه الفترة استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين.

مما سبق يتضح أن عامل الهجرة يمثل العامل الرئيس للنمو الحضري الذي شهدته مدينة الزاوية، لا سيما خلال عقدي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين؛ إذ تشير نتائج تعداد السكان لسنة 1973 أن أكثر من 40% من سكان الفرع البلدي الزاوية ولدوا خارج الفرع، ومن ثم يمكن اعتبارهم مهاجرين وافدين إلى المنطقة. ويبدو، أن معظمهم استقر في المدينة، بالنظر إلى المعدل المرتفع لنمو السكان الحضر، الذي بلغ تقريباً ضعف نمو سكان الفرع البلدي، وهو ما أدى إلى زيادة درجة التركز الحضري لسكان الوحدة الإدارية التي تقع ضمنها المدينة. وعلى الرغم من أن نسبتهم لم تتعد 38% في منتصف القرن العشرين، إلا أنها ارتفعت إلى 93% في سنة 1984، حيث انخفضت نسبة السكان الريفيين من 62% إلى 7% خلال الفترة المذكورة.

هذا ويمكن أن نحدد أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة في تحسن ظروف العمل، وارتفاع مستوى المعيشة داخل المدينة عنه في المناطق الريفية، ما أغرى السكان الريفيين بالنزوح إلى المدينة، إضافة إلى كون المدينة تمثل مركزاً إدارياً وثقافياً، يمارس العديد من الوظائف محلياً وإقليمياً، ما أدى إلى زيادة حجم الأعمال الإدارية والمرافق الخدمية، وجذب تلك الأعمال أعداداً كبيرة من الموظفين الإداريين والفنيين الذين استقروا بالمدينة بصفة مستمرة، وكان لذلك أثر بالغ في نمو المدينة وتوسعها

مكانياً. فقد بلغت نسبة نمو سكان المدينة خلال الفتـرة 1973-1978 نحـو 5.4%، بينما سجلت زيادة سكان الفرع البلدي معدلاً قـدره 4.7%، وبلغـت درجة التحضر في سنة 1984 حوالي 93%، حيث وصل سكان المدينة إلـى 72300 نسمة تقريباً. وبلغ معدل نمو السكان الحضـر 5.9% فـي الفتـرة 1978-1984، بينما سجل نمو سكان الفرع خلال الفترة ذاتها معـدلاً بلـغ 3.8%.

وبصفة عامة يمكن القول إن النمو الحضري الذي شهدته مدينة الزاويـة منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين يرجع إلى برامج التطـوير والتنميـة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة، وما ترتـب علـى ذلـك مـن استقطابها لحركة الهجرة، سواء داخل الإقليم الإداري الواقعة ضمنه، أو مـن بقية المناطق الأخرى، إضافة إلى زيادة أهمية عامل الزيادة الطبيعية في النمو السكاني، وخاصة بعد تحسن الظروف الصحية وانخفاض معدل الوفيات، حيث لعب هذا الأخير الدور الأساس في نمو المدينة، خلال الفتـرة 1964-1973، ويظهر ذلك من خلال التفوق الذي حققه معدل نمو فئة صغار السن عن بقيـة الفئات الأخرى لسكان الفرع البلدي، الذي تمثل مدينة الزاوية الغالبية العظمى لسكانه، الذي بلغ 7.8%، بينما نمت الفئة الوسطى 15-64 سنة بمعدل قـدره 3.9%. أما فئة كبار السن فكان نموها أقل، حيث سجلت معدلاً بلـغ 3.7%. أما خلال الفترة 1973-1984 فقد تغيرت معدلات النمو بين فئـات السـن، فحققت الفئة الوسطى معدلاً أعلى من ذلك الذي حققته فئتا صغار وكبار السن، الذي بلغ 5.3%، بينما كان معدل نمو فئة صغار السن في الفترة ذاتها 3.3%، وزادت فئة كبار السن بمعدل 2.2%. هذا المعدل الذي حققته الفئة الوسـطى

من الأعمار، والتناقص النسبي في معدل نمو فئة صغار السن إلى انخفاض معدلات المواليد، ومن ثم انخفاض مساهمة الزيادة الطبيعية.

تطور استخدامات الأراضي في المدينة:

يمثل تطور استخدامات الأراضي وتغير التركيب المكاني لمدينة الزاوية وتنوع وظائفها أحد مظاهر النمو الحضري الذي شهدته المدينة، إلى درجة أن ذلك التطور وتلك التغيرات التي حدثت في تركيبها المكاني تجاوزت الحدود المرسومة في المخططات التنظيمية للمدينة.

لم يكن لمدينة الزاوية حدود مرسومة تحدد منطقتها العمرانية حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، عندما عهد إلى فريق التخطيط العمراني (المحاصة للتخطيط الهندسي Partnership Planning Achitectural) في سنة 1966 للقيام بدراسة ميدانية وإجراء عملية حصر للاستخدامات الحضرية القائمة في تلك الفترة، بهدف وضع مخطط شامل لها إلى سنة 1988. وقد دلت نتائج تلك الدراسة على أن مساحة مدينة الزاوية في سنة 1966 لم تختلف كثيراً عما كانت عليه أثناء فترة الاستيطان الإيطالي للبلاد، حيث لم تزد منطقتها الحضرية عن تلك التي خلفها المخطط الإيطالي للمدينة، والجزء القديم منها الواقع خارجه، وذلك لقلة ما أضيف إليها من استعمالات، وما استحدث عليها، اللهم إلا بعض الاستثناءات التي تمثلت في تغير وظيفة بعض المباني والمنشآت، كما هو الحال في تغير بعض المباني والثكنات العسكرية إلى الاستخدامات الخدمية والإدارية التي يتكاثف جلها في المنطقة المركزية المتمثلة في المقطع القديم من الطريق الساحلي الذي أصبح الشارع الرئيس والمحور الوظيفي الأساس في المدينة.

لقد بلغت مساحة المدينة التي مثلتها المنطقة الحضرية في سنة 1966 حوالي 63 هكتاراً. وفي الفترة اللاحقة نمت المدينة على جانبي الطريق

المذكور، وذلك بعد إنجاز مقطعه الجديد الذي أصبح يمر عبر الجهة الجنوبية من المدينة، بحيث بلغ مجموع الاستعمالات الحضرية في سنة 1980 حوالي 678.8 هكتاراً، على الرغم من أن المخطط الحضري للمدينة توقع أن تصل مساحتها في سنة 1988 إلى 367.9 هكتاراً، ما يعني تجاوز استعمالات الأراضي الحضرية للمخطط العام، نتيجة الحاجة المتزايدة للأراضي لتلبية احتياجات السكان من المرافق الخدمية والوحدات السكنية، حيث توقع مخطط المدينة أن يصل عدد سكانها في سنة 1988 إلى 30.000 نسمة، ولكن عدد السكان وصل مع حلول سنة 1978 إلى حوالي 51100 نسمة (جدول رقم2).

جدول (2) التوزيعات الكمية لاستخدامات الأراضي في مدينة الزاوية 1966-1980

الاستخدام	1966		1980		1988*	
	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%
الاستخدام السكاني	46	73	220.3	32.4	169.1	46.0
الاستخدام الصناعي	-	-	195.2	28.8	42.1	11.4
الإدارة العامة	2	3.2	8.9	1.3	7.0	1.9
الاستخدام الخدمي	14	22.2	77.5	11.4	75	15.5
الاستخدام التجاري	1	1.6	9.5	1.4	13.5	3.7
النقل والمواصلات	-	-	83.7	12.3	49.2	13.3
المناطق الخاصة	-	-	16	2.4	-	-
المناطق الفضاء	-	-	67.7	10.0	30.0	8.2
إجمالي المنطقة الحضرية	63	100	678.8	100	367.9	100

المصدر: مولود، علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1997، ص ص105-107.

* الاستخدامات المقترحة بمخطط 1988 .

يوضح الشكلان 1 و2 تطور استخدامات الأرض في مدينة الزاوية خلال الفترة 1966-1980، بينما يوضح الجدول التوزيعات الكمية لتلك الاستخدامات وتغيراتها خلال الفترة المذكورة. وبمقارنة تلك التوزيعات وتغيراتها يمكن القول إن الاستخدام السكني يمثل الاستخدام الرئيس في المدينة، حيث زادت مساحة المنطقة السكنية من 46 هكتاراً في سنة 1966 إلى حوالي 220 هكتاراً في سنة 1980، بنسبة زيادة سنوية بلغت 27%، في حين توقع مخطط المدينة أن تصل هذه المساحة في سنة 1980 إلى 169.1 هكتاراً، أو ما يماثل 46% من مساحة مخطط المدينة لسنة 1988، البالغة 367.9 هكتاراً. وهو ما يؤكد سرعة النمو الحضري للمدينة ودوره في استقطاب حركة الهجرة؛ إذ تطلب توفير المزيد من الوحدات السكنية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان.

كما أن امتداد النمو السكني أفقياً كان سبباً في ذلك التطور السريع في مساحة المدينة، حيث شكلت المساكن المنفردة في سنة 1980 حوالي 95% من إجمالي عدد الوحدات السكنية ومساحتها، في حين لم تمثل العمارات السكنية إلا 12.2 هكتاراً، بنسبة 5.5% من إجمالي مساحة الاستخدام السكني خلال السنة المذكورة.

يشكل الاستخدام الصناعي نسبة مهمة من المساحات المضافة إلى المدينة خلال الفترة 1966-1980، ذلك أنه لم يكن يمثل إلا نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر من مساحتها في سنة 1966، فأصبح في سنة 1980 يشغل أكثر من 195 هكتاراً أو ما يعادل 29% من إجمالي مساحة المدينة، وذلك بعد إنشاء معمل تكرير النفط في سنة 1973، الذي يمثل 80% من تلك المساحة تقريباً، وكان

مخطط المدينة لعام 1988 توقع أن تصل مساحة الاستخدام الصناعي إلى 42 هكتاراً.

أما الاستخدام الإداري والخدمي فقد زادت مساحته من 16 هكتاراً في سنة 1966 إلى 86.4 هكتاراً في سنة 1980، ويرجع ذلك إلى أهمية المدينة بوصفها مركزاً إقليمياً لتقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية والثقافية. كما زادت مساحة الاستخدام التجاري من هكتار واحد إلى 9.5 هكتاراً خلال الفترة المذكورة.

وبينما توقع مخطط المدينة أن تصل مساحة الأراضي المستغلة في النقل والمواصلات في سنة 1980 حوالي 49.2 هكتاراً، إلا أن المدينة نمت نمواً سريعاً، بحيث وصلت مساحة هذا الاستخدام في سنة 1980 إلى أكثر من 83 هكتاراً، ما يمثل نسبة 12.3% من مساحة المدينة. كما كان لنمو المدينة بشكل متناثر ومنتشر دوره في ارتفاع نسبة الأراضي الفضاء التي تصل مساحتها داخل المنطقة الحضرية إلى حوالي 67.7 هكتاراً، أو ما يماثل 10% من مساحة المدينة، وهو ما ساهم في سرعة توسعها الأفقي وامتدادها على حساب الأراضي الزراعية.

هذا وقد بلغت مساحة المخطط الشامل لمدينة الزاوية لسنة 2000 نحو 2,870 هكتاراً، يحده الطريق الساحلي جنوباً، وساحل البحر شمالاً، وطريق المصفاة غرباً، وطريق مرسى ديلة شرقاً. ويمثل الاستخدام السكني نسبة كبيرة منه تصل إلى 1163 هكتاراً، ما يعادل نسبة 50% من مساحة المنطقة الحضرية. كما خصص للقطاع الصناعي 356.7 هكتاراً، ممثلاً نحو 15% من مساحتها، وذلك لأهمية المدينة في مجال الصناعات النفطية. يوضح

الجدول رقم (3) توزيع استعمالات الأراضي في مدينة الزاوية بحسب مخطط المدينة لسنة 2000.

جدول (3) توزيع استعمالات الأراضي داخل مخطط مدينة الزاوية لعام 2000

الاستخدام	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الإسكان	1163.0	50.0
الصناعة	356.7	15.0
الخدمات الاجتماعية	332.1	14.0
التجارة والأعمال	41.8	1.8
النقل والمواصلات	388.3	16.4
الإدارة والمرافق العامة	38.4	1.6
المناطق الخاصة	52.6	2.2
إجمالي الاستخدامات الحضرية	2372.9	100.0
المناطق الخضراء ومناطق الحماية	497.1	-
إجمالي مساحة المخطط	2870.0	-

المصدر: مولود، علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1997، ص112.

التوسع العمراني لمدينة الزاوية:

لقد كان لظاهرة النمو الحضري لمدينة الزاوية آثارها على تقلص مساحات الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة، نتيجة لتوسعها المكاني أفقياً، ونموها العمراني، وزحفها على تلك الأراضي، وطمر مساحات شاسعة من الترب الزراعية تحت المباني وطبقات الإسفلت، في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى التوسع في مساحات تلك الأراضي واستصلاحها، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي ومواجهة الطلب المتزايد على الغذاء.

ولتوضيح خطورة هذه المشكلة يمكن القول إن مساحة الأراضي الحضرية في ليبيا بلغت 2100 هكتاراً في سنة 1954، ثم اتسعت حتى بلغت 10000 هكتار في سنة 1966، وبلغ نصيب الفرد من السكان الحضر البالغ عددهم 674.300 نسمة من تلك الأراضي حوالي 148م^2[1]. أما في سنة 1980 فقد زادت مساحة الأراضي الحضرية إلى 40000 هكتار، وبلغ نصيب الفرد الحضري منها 200م^2. وفي سنة 1994 وصلت المساحات الحضرية إلى 95000 هكتار[2].

وقد كانت جميع الأراضي المضافة إلى الاستخدامات الحضرية على حساب الأراضي الزراعية المنتجة في البلاد، حيث فقدت ليبيا أكثر من 85000 هكتار من أراضيها الزراعية خلال الفترة 1966-1994، بمعدل فاقد سنوي قدره 3000 هكتار من كامل أراضيها الزراعية، البالغة بحسب نتائج التعداد الزراعي لسنة 1987 حوالي 3.6 مليون هكتار، ما لا يمثل سوى 2.5% من إجمالي مساحة البلاد. ويتوقع أن تصل مساحة الأراضي المتأثرة بالتوسع الحضري بحلول نهاية الربع الأول من القرن الحالي إلى 333000 هكتار[3]، ما سوف يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المحدودة جدا. وقد

أصبحت الأراضي الزراعية تعاني من ضغط شديد نتيجة النمو السكاني والتوسع العمراني، الذي انعكس على انخفاض نصيب الفرد الليبي من الأراضي الزراعية من 2.4 هكتار عام 1954 إلى 0.40 هكتار في عام 1997[4].

هذا وتزداد خطورة الموقف إذا علمنا أن معظم الأراضي التي سوف تستغل للأغراض الحضرية تمثل أفضل الأراضي الزراعية، من حيث قدرتها الإنتاجية، وخاصة تلك الأراضي التي يزيد فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنوياً. ويرجع ذلك إلى تركز معظم السكان في تلك الأجزاء ونموهم الحضري لسريع، وزيادة ما يتطلبه الفرد الواحد من الأراضي الزراعية. الجدول التالي يوضح مساحات التوسع الحضري على الأراضي الزراعية بحسب قدرتها الإنتاجية في ليبيا.

جدول (4) التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، بحسب قدرتها الإنتاجية في المناطق التي يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 ملم سنويا

مساحة الأراضي الزراعية وقدرتها الإنتاجية			مساحة الأراضي الحضرية بالهكتار ونسبتها من الأراضي الزراعية							
القدرة الإنتاجية	المساحة/هـ	٪	1966		1978		2000		2025	
			المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
الأراضي الممتازة	2900	0.1	273	9.1	850	17.6	1355	6.7	2900	100
الأراضي الجيدة	176200	57	2510	1.4	10911	6.0	27.800	15.7	87500	49.5
الأراضي المتوسطة	720400	23.2	3033	0.4	11866	1.6	30300	4.2	94.500	13.1
الأراضي المقبولة	398.700	12.9	1682	0.4	3927	0.9	9450	2.4	29.500	7.4
الأراضي الضعيفة	1801100	58.1	2169	0.1	7577	0.4	19000	1.1	59000	3.3
مجموع مساحة الأراضي	3099300	100	9667	0.3	35098	1.1	87.900	1.6	273400	8.8

المصدر: مولود، علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1997.

يلاحظ من الجدول (4) أن الأراضي الحضرية خلال سنة 1966 شكلت حوالي عشر أفضل الأراضي الزراعية في المناطق التي تسقط عليها كميات أمطار تفوق 200 ملم سنوياً، ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 17.6% في سنة 1978، كما يتوقع أن يتم تحويل هذه الأراضي كلية إلى الاستخدام الحضري مع نهاية الربع الأول من القرن الحالي.

أما الأراضي ذات القدرة الإنتاجية الجيدة فقد مثلت الأراضي الحضرية منها نسبة 1.4% و6% خلال سنتي 1966 و 1978 على التوالي، بينما مثلت

الأراضي الحضرية نسبة قدرها 0.4% من الأراضي ذات القدرة الإنتاجية المتوسط، ويتوقع أن تصل إلى 13% في سنة 2025.

وعلى الرغم من أن هذه الفئات الثلاث من الأراضي الواقعة ضمن خط المطر 200ملم فأكثر لا تمثل سوى 29% من مجموع الأراضي الزراعية، إلا أن الأراضي الحضرية بها شكلت 60% من إجمالي الأراضي الحضرية الواقعة ضمن خط المطر المذكور في سنة 1966، وارتفعت هذه النسبة إلى 67.3% في سنة 1978، ويتوقع أن تصل إلى 67.6% في عام 2026.

وانطلاقاً من كون مدينة الزاوية نشأت في منطقة تمتاز بخصوبة تربتها وجودة إنتاجيتها الزراعية. ولذا فقد شكل الامتداد الأفقي للمدينة في حيزها المكاني أداة لتدمير تلك الأراضي التي تصنف من بين أفضل الأراضي الزراعية في البلاد، بل إن الواقع يؤكد أن النمو الحضري للمدينة شكل معول هدم للنشاط الزراعي في المناطق المتاخمة لها.

هذا وقد تم الاعتماد على تقنية الاستشعار عن بعد (Remote Sensing) في متابعة التوسع المكاني لمدينة الزاوية على حساب الأراضي الزراعية في النصف الثاني من القرن العشرين، عن طريق تحليل الصور الجوية والفضائية خلال الفترة 1966-1996، بهدف متابعة التطور التاريخي للمدينة وتحديد مناطق توسعها العمراني، والحصول على بيانات كمية تمثل المساحات الزراعية التي حولت للأغراض العمرانية خلال الفترة المذكورة، ومعرفة معدلات ذلك التوسع، وإعداد خرائط توضح المساحات التي حدث عليها التغير في طبيعة استخدامها وتحديد احتمالات نمو المدينة واتجاهاته.

جدول (5) التوسع العمراني لمدينة الزاوية على حساب الأراضي الزراعية (المساحة بالهكتار)

الصنف	1966	1976	1987	1996
المنطقة العمرانية	109.18	484.54	971.60	1186.00
الأراضي الزراعية	5003.40	4628.05	4140.98	3926.58
الأراضي الحجرية	137.90	137.90	137.90	137.90

المصدر: مولود، علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1997.

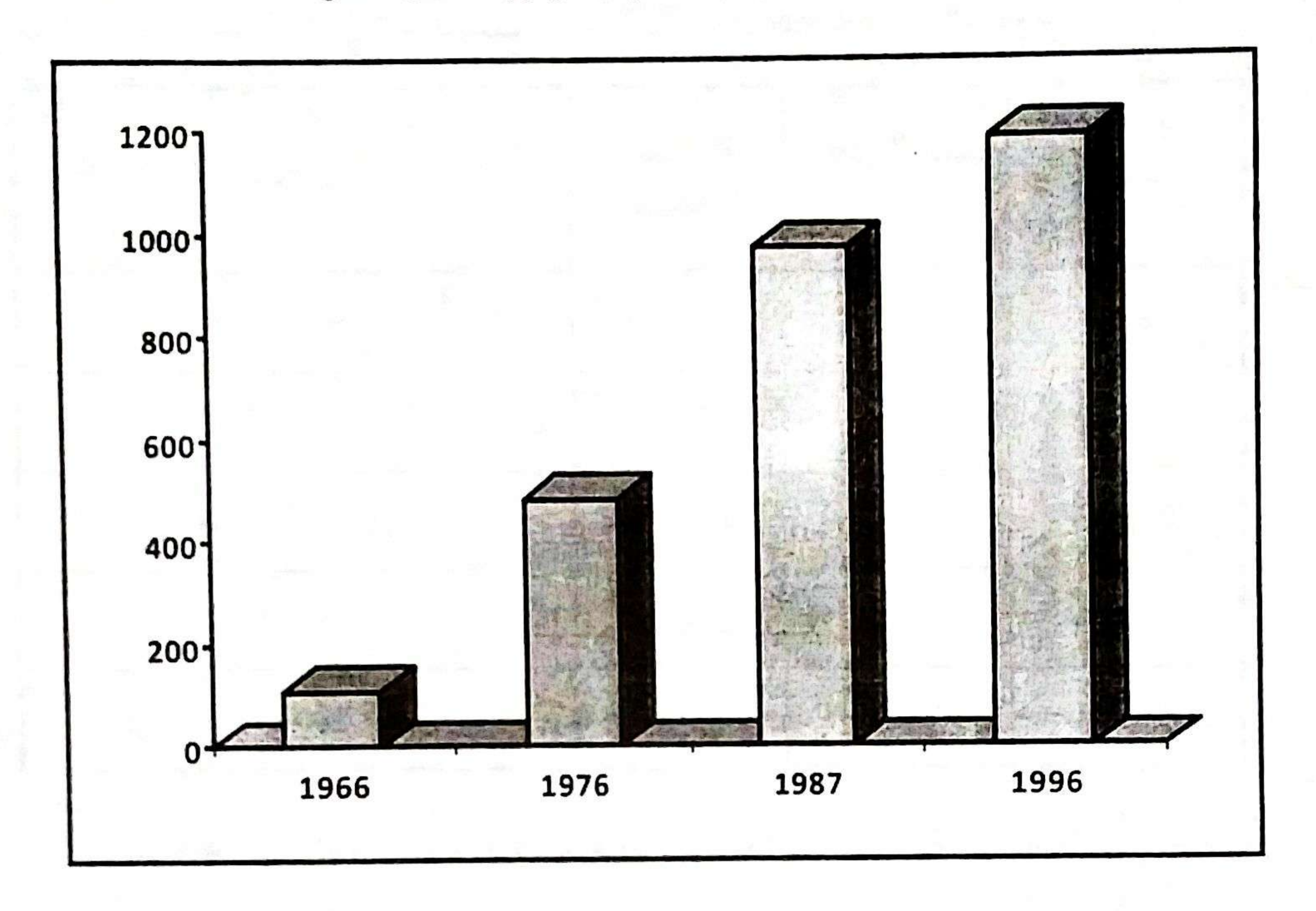
يلاحظ من الجدول (5)، أنه وفقاً لنتائج تحليل الصور الجوية والفضائية للمدينة خلال الفترة 1966-1996 أن المساحات العمرانية في مدينة الزاوية ازدادت من 109.2 هكتاراً إلى 484.54 هكتاراً خلال الفترة 1966-1976 بنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي 34.4%، ثم اتسعت تلك المساحة خلال الفترة اللاحقة، فوصلت إلى حوالي 971.6 هكتاراً في سنة 1986، بنسبة زيادة بلغت حوالي 10.1%. ومع تزايد حجم المدينة وزيادة أعداد سكانها زادت مساحتها العمرانية، بحيث وصلت في سنة 1996 إلى 1186 هكتاراً، بنسبة زيادة بلغت 2.2% في الفترة 1986-1996، أي أن مساحة المنطقة العمرانية لمدينة الزاوية في سنة 1996 زادت أكثر من عشرة أضعاف على ما كانت عليه في سنة 1966. وفي الوقت ذاته شهدت مساحات الأراضي الزراعية في المنطقة تناقصاً نتيجة الزحف الحضري عليها، بحيث تناقصت مساحتها في المنطقة التي شملتها الدراسة من 5003.4 هكتاراً في سنة 1966 إلى 4628.1 هكتاراً في سنة 1976، بنسبة تناقص بلغت حوالي 7.5%، واستمر

تقلص مساحات تلك الأراضي من جراء ذلك الزحف، حيث بلغت مساحتها 4140.9 هكتاراً في سنة 1986، بنسبة تناقص 10.5% خلال الفترة 1976-1986، وبلغت تلك النسبة حوالي 5.2% خلال عشر السنوات اللاحقة، بحيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في سنة 1996 نحو 3926.6 هكتاراً من الأراضي الزراعية في المنطقة إلى أراض حضرية، حيث يتم سنوياً تحويل 36 هكتاراً من الأراضي الزراعية إلى مناطق عمرانية.

وبالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات بهدف حماية الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة الموجودة عليها، حيث تحظر تلك التشريعات إقامة المباني على الأراضي الزراعية، وتحويلها إلى أغراض البناء أو أي غرض آخر غير الاستغلال الزراعي، إلا أن ذلك لم يتم الالتزام به، حيث يسمح، في حالات استثنائية، بمنح رخص للبناء على الأراضي الزراعية، تحت ما يعرف برفع الصفة الزراعية، وهو ما أدى إلى وجود ثغرة في تطبيق تلك القوانين، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم رفع الصفة الزراعية عنها في منطقة الدراسة خلال الفترة 1992-1996 نحو 26 هكتاراً[5].

ومع أن هذه المساحات تمثل الأراضي التي حولت للاستخدام السكني بصورة قانونية، إلا أن الواقع يشير إلى أن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية يتم تحويلها للأغراض العمرانية، دون الحصول على تراخيص للبناء عليها. وقد بلغ عدد المخالفات الزراعية التي تضمنت إيقاع الضرر بالأراضي الزراعية، سواء بالبناء عليها أو بقطع الأشجار وإزالتها، التي ضبطها مكتب الشرطة الزراعية بالزاوية، 172 مخالفة خلال الفترة 1993-1997[6].

شكل (1) تطور المساحات العمرانية لمدينة الزاوية خلال الفترة 1966-1996



مراحل التوسع المكاني:

يرجع أكثر من 90% من المنطقة العمرانية في مدينة الزاوية إلى الثلاثين سنة الأخيرة، حيث لا تمثل المساحات العمرانية في المدينة حتى سننة 1966 سوى 9.2% من المنطقة العمرانية الحالية.

جدول (6) المساحات العمرانية المضافة لمدينة الزاوية

الفترة	المساحة المضافة/هـ	معدل الزيادة السنوية/هـ	النسبة من المنطقة العمرانية
حتى سنة 1966	109.18	-	%9.2
1966-1976	375.35	37.5	%31.6
1976-1986	487.10	48.7	%41.0
1986-1996	214.00	21.1	%18.1
إجمالي المساحة حتى سنة 1996	1186.00	-	%100

ومن هنا يمكن أن نقسم التوسع العمراني لمدينة الزاوية إلى أربع مراحل:

1 ـ المرحلة الأولى: امتدت من فترة الاستيطان الإيطالي للمنطقة وحتى سنة 1966، وتميزت بالنمو البطيء في الحيز المكاني للمدينة، حيث بلغت مساحة الأراضي العمرانية بها نحو 109.2 هكتاراً، وتمثلت أساساً في الأراضي الواقعة في مركز المدينة.

خلال هذه المرحلة بدأ التوسع العمراني للمدينة بعد الاستيطان الإيطالي للمنطقة، ذلك أن أغلب المنطقة العمرانية في سنة 1966 تمثلت في المنشآت والمباني التي أقامها الإيطاليون في المدينة، التي توسعت بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل تنفيذ المخطط الإيطالي لتطوير المدينة. وفي الفترة اللاحقة، وحتى سنة 1966 توقف نمو المدينة تقريباً، بسبب الأحوال الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة.

2- المرحلة الثانية 1966-1976: تميزت هذه الفترة بالنمو السريع في المنطقة العمرانية للمدينة. ويرجع هذا التطور في مساحة المدينة إلى التحسن في الأحوال الاقتصادية للبلاد بعد اكتشاف النفط، حيث بلغت المساحة المضافة إليها حوالي 375.4 هكتاراً، وبمعدل زيادة سنوية بلغ 37.5 هكتاراً. وبلغت مساحة الأراضي العمرانية في سنة 1976 نحو 484.5 هكتار أو ما يمثل ثلث مساحة الأراضي حالياً تقريباً (شكل 2). ومعظم توسع المدينة خلال هذه الفترة كان في جهتي الجنوب والشرق، حيث نمت المدينة على جانبي الطريق الساحلي بعد تنفيذ مقطعه الجديد، إضافة إلى استحداث منطقة عمرانية في أقصى الشمال الغربي من المدينة، تمثلت في المرفق الصناعي الرئيس فيها وهو مصفاة تكرير النفط التي أنشئت سنة 1973.

3- المرحلة الثالثة 1976-1986: هي الفترة التي يمكن أن تعد طفرة في التوسع المكاني للمدينة، ولا سيما في نطاق الاستخدامات السكنية، حيث شهدت المدينة خلال هذه الفترة نمواً حضرياً سريعاً، انعكست آثاره على سرعة توسعها وزحفها على الأراضي الزراعية، بحيث بلغت مساحة المنطقة العمرانية للمدينة نحو 971 هكتاراً في سنة 1986، وبلغت المساحة العمرانية المضافة إليها خلال الفترة 1976-1986 أكثر من 478 هكتاراً، تمثل حوالي 41.1% من المنطقة العمرانية الحالية.

لقد كانت التوسع العمراني خلال هذه الفترة في اتجاهي الشمال والجنوب من مركز المدينة، على الرغم من أن مخطط المدينة لعام 2000 حدد نموها في اتجاهي الشمال والغرب، وسعى إلى تطوير الأراضي الواقعة ضمن تلك الجهات، بهدف تنظيم التوسع المكاني للمدينة والسيطرة عليه،

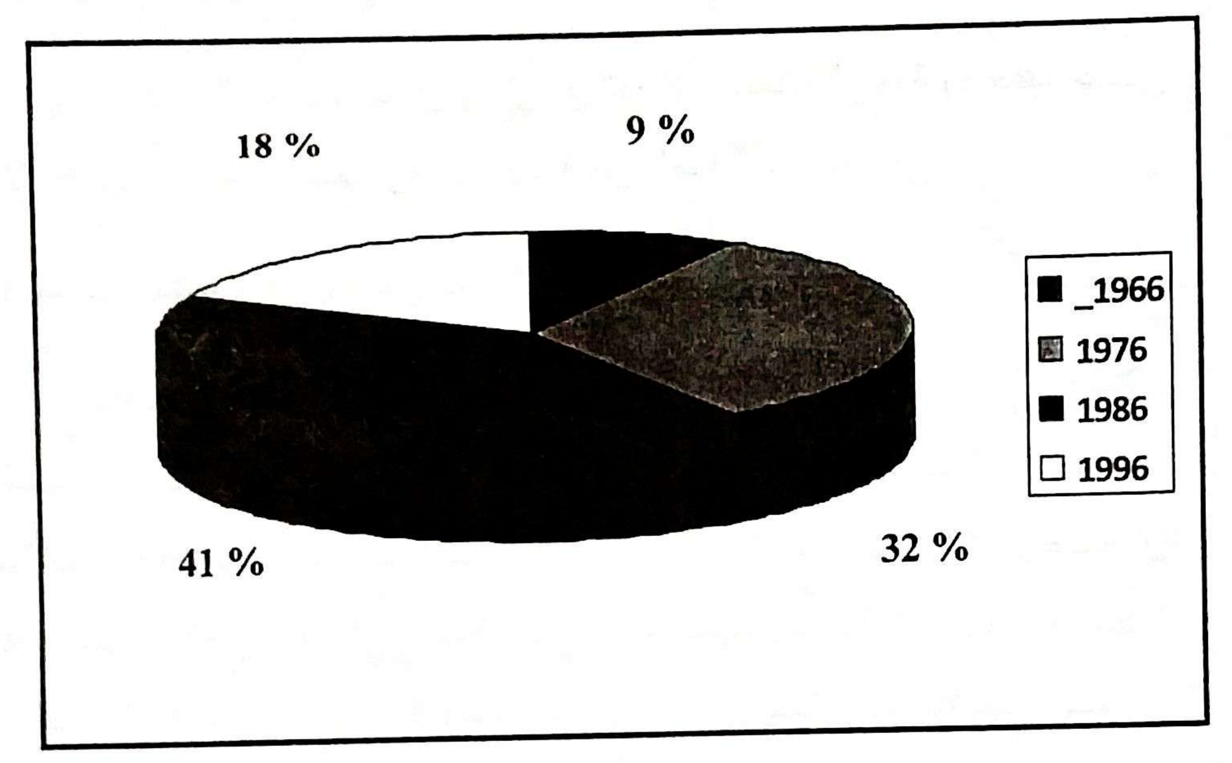
وضمان الحماية للأراضي الزراعية الواقعة جنوب الطريق الساحلي الذي يمثل الحد الجنوبي لمخطط المدينة، إلا أن توسع المدينة أخذ يزحف على الأراضي الزراعية الواقعة جنوبها، بمعدلات سريعة، على شكل جيوب حضرية تمتد مع الطرق الشريانية المتجهة جنوباً، بشكل ينذر بخطورة هذه المشكلة. وقد ساعد على هذا الزحف الحضري للمدينة في اتجاه الجنوب تطرف المنطقة الخدمية والإدارية في الجزء الجنوبي من مخطط المدينة، بحيث تتجه المدينة خلال الفترة المستقبلية إلى اتخاذ الشكل الدائري حول المركز الخدمي والإداري، وهو ما سيؤدي إلى تدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة جنوب المدينة.

4- المرحلة الرابعة 1986-1996: تميزت هذه الفترة بتناقص وتيرة توسع الحيز المكاني للمدينة، وانخفاض نسبي في سرعة نموها الحضري، حيث بلغت المساحات المضافة للأراضي العمرانية نحو 214.4 هكتاراً، بمعدل زيادة سنوي بلغ 21.4 هكتاراً، وهي تمثل حوالي 18.1% من إجمالي المنطقة العمرانية التي بلغت في سنة 1996 حوالي 1186 هكتاراً.

وقد تميزت اتجاهات التوسع العمراني خلال هذه الفترة باستمرار الوضع على ما كان عليه خلال الفترة السابقة، حيث استمر توسع المدينة في اتجاهي الشمال والجنوب. وبناء على ذلك يمكن القول إن النمو المستقبلي للمدينة، وامتداد نسيجها الحضري سيكون في اتجاهي الشمال والجنوب، على الرغم من حجز مساحات كافية من الأراضي الزراعية لتوسع المدينة في الجزء الشمالي منها. ومن هنا فإن اتجاه المدينة للنمو جنوباً سيكون له أثره الخطير على مستقبل الزراعة في هذه الأجزاء، وسيشجع أصحابها على تقسيمها وتحويلها للاستعمالات الحضرية.



شكل (2) نسبة المساحات العمرانية المضافة لمدينة الزاوية



يلاحظ من متابعة النمو العمراني لمدينة الزاوية أنه يأخذ طابع النمو المشتت، حيث امتدت المدينة أفقياً، مع ترك مساحات شاسعة من الأراضي الفضاء داخلها، وكان من نتيجة ذلك زيادة سرعة زحف المدينة على الأراضي الزراعية، واقتطاع مساحات كبيرة منها، على الرغم من انخفاض كثافة استثمار هذه الأراضي للأغراض الحضرية. وهو ما يؤدي إلى استحالة استغلالها في الإنتاج الزراعي. ومن هنا فإن الأمر يتطلب ضرورة تدخل الجهات المسؤولة لوقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وتكثيف استغلال الأراضي التي تم اقتطاعها للأغراض الحضرية، وعدم السماح بخروج نموها عن نطاقها العمراني المحدد.

عوامل التوسع العمراني:

لقد ارتبط النمو الحضري والتوسع المكاني لمدينة الزاوية وزحفها على الأراضي الزراعية المجاورة لها بجملة من العوامل، تمثلت في:

1 ـ تيار الهجرة ودوره في نمو المدينة:

استقبلت المدينة أعداداً كبيرة من السكان المهاجرين، ولا سيما خلال السبعينيات من القرن الماضي، ما أدى إلى سرعة نموها، حيث تضاعف عدد سكانها الليبيين أكثر من تسع مرات خلال الفترة 1954-1984، لدرجة أن هذه السرعة تجاوزت بكثير التوقعات التي حددتها المخططات العمرانية لسكان المدينة. فمثلاً توقع مخطط المدينة لسنة 1988 أن يصل إجمالي عدد سكانها إلى 30000 نسمة في سنة 1988، بناء على معدلات النمو السكاني للمدينة المسجلة في سنة 1966، إلا أن عدد سكان المدينة تجاوز تلك التوقعات، نظراً لزيادة معدل النمو السكاني الذي كان لعامل الهجرة الدور الرئيس فيها، حيث وصل عدد سكانها في سنة 1978 إلى 51100 نسمة، ما أدى إلى زيادة مساحة المدينة وتوسع مساحة الاستخدامات الاجتماعية والإدارية، حيث زادت مساحة استخدامات الأراضي داخل مخطط المدينة من 63 هكتاراً في سنة 1966 إلى أكثر من 678 هكتاراً في سنة 1980، على الرغم من أن مخطط المدينة لسنة 1988 توقع أن تصل هذه المساحة إلى 368 هكتاراً في سنة 1988. وما لا شك فيه أن هذه الزيادة في مساحة المدينة إلى الحد الذي تجاوز التوقعات المقترحة يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة معدلات النمو السكاني.

2 – ارتفاع مستوى المعيشة:

ترتب على ارتفاع مستوى المعيشة، زيادة متطلبات الفرد الواحد من الأراضي الحضرية، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي شهدها مجتمع المدينة في الفترة الأخيرة، واتجاهه إلى العائلة النووية، بدلاً من العائلة الممتدة. علاوة على تفضيل الأبناء المساكن المستقلة ورغبتهم في الحياة الأسرية الخاصة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية، ومن ثم زيادة التوسع المكاني للمدينة، حيث ازداد عدد الأسر الليبية بنسبة زيادة تفوق النسبة التي سجلها نمو أعداد السكان الليبيين خلال الفترة 1984-1995، حيث بلغت نسبة زيادة أعداد الأسر خلال الفترة المذكورة حوالي 64%، بينما سجلت زيادة السكان الليبيين نسبة بلغت 34% خلال الفترة ذاتها. ويؤكد ذلك أيضاً زيادة أعداد الوحدات السكنية في المدينة من 275 وحدة سكنية في سنة 1966 إلى 8370 وحدة سكنية في سنة 1980، بنسبة زيادة سنوية بلغت 210%، بينما زاد عدد سكان المدينة من 23918 نسمة إلى 51100 نسمة خلال الفترة نفسها، بنسبة زيادة 8% سنوياً، حيث بلغ نصيب الفرد من سكان المدينة من الأراضي السكنية في سنة 1966 حوالي 19.2م^2، ثم ارتفع في سنة 1980 إلى 37.9م^2، وهو ما يمثل 32.4% من نصيب الفرد الواحد من إجمالي مساحة المدينة البالغ 116.8م^2، وبذلك شهدت الكثافة الحضرية في المدينة انخفاضاً إلى 41 شخصاً للهكتار، نتيجة لتوسع المدينة بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني.

3 – عدم تفضيل السكان السكن في الشقق بالعمارات السكنية واتجاههم لبناء المساكن المستقلة، ما أدى إلى زيادة مساحة المدينة، نتيجة لنموها أفقياً، بدلاً من النمو الرأسي، حيث شكل نمط المساكن المستقلة حوالي 90.9%

من إجمالي عدد الوحدات السكنية في سنة 1966، في حين مثلت الشـقق بالعمارات السكنية حوالي 9.1%. أما في سنة 1980 فإن هذه الأخيرة لم تزد نسبتها عن 5% من مجموع الوحدات السكنية التي بلغ عددها 8370 وحدة، بينما مثلت المساكن المنفردة التي تظهر على شكل مبان متنـاثرة في أجزاء متفرقة من المدينة حوالي 95% من مجموع الوحدات السكنية، حيث بلغت أعداد الوحدات السكنية التي أضيفت إلى مدينة الزاوية خلال الفترة 1966–1980 نحو 8095 وحدة سكنية، بلغ عدد الشقق بينها 295 وحدة سكنية، بينما بلغ عدد الوحدات الأرضية 7700 وحدة. وهـو مـا ترتب عليه زيادة في الحيز الأفقي للمدينة الـذي كـان علـى حسـاب الأراضي الزراعية المجاورة لها، وخاصة أن الاستخدام السـكني يعـد المستهلك الرئيس لتلك الأراضي.

4 ـ شدة المنافسة على استعمال الأراضي للأغـراض الحضـرية وارتفـاع قيمتها، حيث تصل أسعار الأراضي إلى أعلى حد لها في مركز المدينة، متجاوزاً 1000 دينار للمتر المربع، وتنخفض إلى أقل من 100 دينار في أطرافها، نظراً لأن طبيعة سوق الأراضـي تـدفع بأسـعار الأراضـي الحضرية نحو الارتفاع السريع، لشدة المنافسة، وتزايد الطلب عليها فـي وسط المدينة، كما أن أسواق الأراضي أسواق مضاربات، بحيث يمسـك فيها المالك عن البيع بانتظار الارتفاع المؤكد في الأسعار.

وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الأراضي الحضري يعد إحـدى النتـائج المترتبة على ظاهرة النمو السريع للمدينة، لزيادة الطلـب علـى الأراضـي للأغراض السكنية والخدمية والصناعية والتجاريـة، وخاصـة بعـد تنـوع الوظائف التي تؤديها المدينة، إلا أنه ساهم في دعم ذلك النمو وزيادة سرعته،

حيث شكل ارتفاع قيمة الأراضي في وسط المدينة سبباً في زيادة توسعها أفقياً نحو الأطراف، على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها، نتيجة توجه السكان إلى الضواحي، حيث الانخفاض النسبي في أسعار الأراضي، مع ترك مساحات فضاء داخل المدينة لم تستغل بعد نظراً لارتفاع أسعارها.

كما يمكن أن ينظر إلى أسعار الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة من ناحية أخرى، حيث شجع ارتفاع أسعارها نسبياً على المضاربة بأثمانها وبيعها للأغراض الحضرية، فاقتطعت مساحات شاسعة منها لتشغلها مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الحضري، ما أدى إلى تحويلها من الاستخدام الزراعي إلى الاستخدامات الحضرية.

خاتمة:

شهدت مدينة الزاوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نمواً حضرياً سريعاً، تمثلت مظاهره في ازدياد أعداد سكان المدينة، وتعدد وظائفها، وزيادة مجال نفوذها الوظيفي، وهو ما أدى إلى تفوقها في الحجم على بقية المدن الواقعة ضمن إقليمها الإداري، كما تمثلت مظاهر ذلك النمو في توسع الحيز المكاني للمدينة، وتطور استخدامات الأراضي بها إلى حد تجاوز التوقعات التي رسمتها المخططات التنظيمية لها.

لقد شكل توسع المدينة الأفقي على حساب الأراضي الزراعية أداة لتدمير تلك الأراضي التي تعد أثمن مورد للإنتاج. وقد أمكن من خلال تحليل الصور الجوية والفضائية متابعة توسعها العمراني أفقياً، وتحديد اتجاهات ذلك التوسع، بحيث تم خلال الفترة من 1966-1996 تحويل أكثر من 1076 هكتاراً من الأراضي الزراعية في المنطقة إلى أراض حضرية. ولا شك أن هذا الرقم

سيتضاعف إذا ما تم احتساب مساحات الأراضي الزراعية التي ضمت إلى مخطط المدينة، والتي ينظر إليها على أنها جزء من الأراضي الحضرية، على الرغم من أنها غير مشغولة بالمباني، ولكن لا يمكن حسابها ضمن الأراضي الزراعية، لأنها أصبحت في عداد الأراضي الحضرية.

ومن دراسة مراحل التوسع المكاني للمدينة لوحظ أن الفترة من 1976-1986 شهدت توسعاً عمرانياً سريعاً على الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة، فبلغت المساحات العمرانية التي أضيفت خلالها نحو 487 هكتاراً، تمثل أكثر من 40% من مساحة المنطقة العمرانية الحالية. ومن هنا فإن هذه الفترة تمثل بداية ظهور مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، ويمكن وصفها بأنها مرحلة النمو العشوائي والمبعثر. ما أدى إلى ترك مساحات شاسعة من الأراضي الفضاء، وزيادة سرعة نمو المدينة أفقياً وزحفها على الأراضي الزراعية. إضافة إلى ذلك فإن المدينة بدأت خلال هذه الفترة أيضاً تتجه جنوباً، خارج مخططها ، على الرغم من حجز مساحات كافية للتوسع العمراني في الجزأين الشمالي والغربي من ذلك المخطط، الأمر الذي سيترتب عليه تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الواقعة جنوب المدينة.

يرجع التوسع العمراني لمدينة الزاوية وزحفها على الأراضي الزراعية المجاورة لها بالدرجة الأولى إلى النمو السكاني السريع الذي شهدته المدينة في الفترة الأخيرة ، إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة احتياجات الفرد من الأراضي الحضرية، مع تفضيل السكان للمساكن المستقلة، الذي كان سبباً في توجه المدينة للامتداد الأفقي، بدلاً من العمودي، علاوة على ارتفاع أسعار الأراضي الحضرية بشكل متسارع في مركز المدينة وانخفاضها النسبي في

الأطراف الذي شجع على سرعة الامتداد الأفقي للمدينة نحو تلك الأطـراف. كما أن ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بالقرب من المركز الحضري شجع أصحابها على تقسيمها واقتطاع مساحات شاسعة منها لاستغلالها في الأغراض غير الزراعية، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح المادية، وهو ما أدى إلى وجود نطاق من الأراضي في حكم المهجورة زراعياً يحيط بالمدينة، وخاصـة فـي طرفها الجنوبي والغربي، ما يجعلها هدفاً للتوسع العمراني، نتيجة تحول تلـك الأراضي تدريجياً من الزراعية إلى الاستخدامات الحضرية، في الوقت الـذي تسعى فيه الدولة إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج الزراعي للوصول إلـى أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي.

ومن هنا فإن حماية مساحات الأراضي الزراعية المحدودة أصـلاً فـي البلاد يجب أن ينظر إليها على أنها قضية في غاية الخطورة، بحيث تتم عملية التخطيط لاستخدامات الأراضي الحضرية في إطار خطط التنميـة الشـاملة لتحقيق التوازن بين احتياجات الأنشطة الحضرية من الأراضـي والمـوارد المحدودة لمساحات الأراضي الزراعية، مع ضرورة تحديد النطاق العمرانـي للمدن، وسن القوانين والتشريعات التي تنظم حدودها، كما أنه يجب العمل على التخفيض إلى أدنى حد ممكن من تحويل الأراضـي للاسـتعمال الحضـري، والعمل على التقليل من المركزية الإدارية والخدمية، وتحقيق أقصى اسـتثمار للأراضي الواقعة داخل مخططات المدن، وتشجيع التوسع الرأسـي للمبـاني، والتقليل من التوسع الأفقي قدر الإمكان، مع محاولة توجيه التوسع العمرانـي إلى الأراضي ذات القدرة الإنتاجية المنخفضة، بدلاً من توسعه على حسـاب الأراضي الزراعية عالية القدرة الإنتاجية.

ولنجاح مثل هذه المقترحات يجب أن تبذل جهـات الاختصـاص كافـة الجهود الممكنة للحد من تحول أصحاب المزارع والعمـال الـزراعيين إلـى الوظائف الحضرية، وتشجيعهم على الاستقرار في مزارعهم، حتـى تـتمكن المناطق الريفية من الاحتفاظ بجزء مهم من سكانها، يكفي لمتطلبات التوسـع في ميدان الإنتاج الزراعي، الذي تستهدفه خطط التنمية في البلاد. كما يجـب العمل على تشجيع فرص الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال إعادة الدعم لهذا القطاع، ومنح القروض والحوافز المالية للمزارعين، إضافة إلى تعمـيم اللوائح والقوانين التي تفرض على المزارعين الاهتمام بمزارعهم واستغلالها الاستغلال الأمثل.

هوامش:

1- أحمد محمود المصراتي، تحويل الأراضي للاستعمال الحضري: أثـره وطبيعته في ليبيا"، مجلة الفكر العربي، بيروت، معهد الإنماء العربـي، ع43، س7، 1986، ص75.

2- سعد القزيري، التحضر في: الجماهيرية دراسة في الجغرافية (تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، سـرت، الـدار الجماهيريـة للنشـر والتوزيع والإعلان، 1995، ص439.

3- الهيئة القومية للبحث العلمي والمركز الفني لحماية البيئـة، المنظـور البيئي للجماهيرية، آفاق عام 2000-2025، الخطة الزرقاء، سـبتمبر 1991، ص137.

4- أحمد محمود، "السكان والمـوارد فـي الجماهيريـة"، مجلـة العلـوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، طرابلس، 1995، ص139.

5- مولود علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي (رسالة ماجستير غير منشـورة) قسـم الجغرافيـا، جامعـة قاريونس، 1997، ص131.

6- المرجع نفسه، ص132.

مفهوم الدولة والوضع الدولي الجديد

أ. صباح عبد المولى(*)

تتحدد الدولة في مفاهيم ثابتة تعارف عليها المجتمع الدولي منذ عقود مضت، تتفق في الجوهر وتختلف في الشكل. وتعد تلك المفاهيم خلاصة تجارب الشعوب منذ أن عرف الإنسان الاستقرار، وأسس الحضارة الإنسانية على سطح الأرض، فالدولة كمفهوم محدد لم يأت من فراغ، كما أنه لم يأت مصادفة، بل هو نتاج قرون ماضية وحضارات بشرية متعاقبة، وإن اختلف أسلوب الطرح لمفهوم الدولة، فالمضمون واحد، وسيتم طرح موضوع البحث وفق المعطيات الآتية:

1 ـ عرف الإنسان المفهوم العام للدولة منذ أن عرف الاستقرار وأنشأ القرى والمدن؛ إذ اتخذت الجماعات البشرية المتجانسة حدوداً لأملاكها، بالإضافة على سلطة تسير أمور حياتهم، سواء أكانت سلطة دينية أم سياسية.

2 ـ إن الصراع الدائر بين الجماعات البشرية على فرض السيطرة ومد النفوذ وامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية لم يكن حديثاً، بل ظهر مع تكوين الإنسان لأولى المجتمعات البشرية، وما زال هذا الصراع حتى وقتنا الراهن.

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة السابع من أبريل .

إدارة الدولة أو الهيئة الحاكمة:

وهي عبارة عن سلطة سياسية تدير أمور الدولة، وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة. وبالرغم من أن القانون الدولي يشترط في الهيئة الحاكمة أن تكون مسيطرة، وقادرة على إدارة شؤون البلاد، إلا أن فقهاء القانون الدولي لا يشترطون بالمقابل وجود نمط أو نوع معين من أنواع[4] نظم الحكم التي تتراوح في العادة ما بين الديمقراطية والتسلطية، فمبدأ السيادة الذي تتمتع به الدولة في إطار النظام الدولي المعاصر يترك حرية الاختيار لأفراد الشعب في تحديد نظام الحكم الذي يتماشى وظروفهم البيئية المحيطة.

ويضيف علماء السياسة والقانون عنصر الاعتراف (Recognition) إلى عناصر الدولة الثلاثة السابقة، على اعتبار أن اعتراف أطراف النظام الدولي بدولة ما، يمكنها من مباشرة اختصاصاتها الدولية على قدم المساواة والاحترام المتبادل، فالاعتراف يخلق الدولة، ويجعلها قادرة على مباشرة اختصاصاتها ومسؤولياتها تجاه أطراف النظام الدولي[5].

ينقسم سطح الأرض اليوم إلى أكثر من 200 وحدة سياسية، باستثناء قارة (أنتاركتيكا الجنوبية) غالبيتها مستقلة، تندرج ضمن عضوية الأمم المتحدة. وهذه الدول تتباين في أنظمتها السياسية، من النظام الرأسمالي إلى الشيوعي والاشتراكي. وقد زاد عدد الدول المستقلة زيادة ملحوظة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة حركات التحرر من الاستعمار في مختلف القارات[6].

الوضع الدولي السابق:

تعد التكتلات والتجمعات الدولية من أهم ملامح المجتمع الدولي المعاصر، وتستهدف هذه التجمعات غايات مختلفة، كالتعاون الاقتصادي أو السياسي أو

الدفاع المشترك. وقد كان التكتل الدولي منذ زمن طويل من أهم مظاهر السياسة الدولية. وهذا ما ذكره التاريخ من وثائق وأخبار عن تحالفات واتحادات وارتباطات وتكتلات لا حد لها. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاتجاه الدولي نحو التكتل كوسيلة لتبادل المساعدة وتيسير الدفاع المشترك أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى؛ إذ عانت الشعوب من دمار شبه كامل، نجم عنه القضاء على ملايين من البشر، واستنزاف أغلب مقدرات الدولة، وخاصة الدول الصغيرة والضعيفة خلال الحربين العالميتين. وكان من أعظم ما وصلت إليه البشرية في سبيل الحد من التقاتل والأطماع الاستعمارية تكوين منظمة الأمم المتحدة، التي تضم الأغلبية الساحقة من الوحدات السياسية في العالم، فلم تعد ثمة دولة مستقلة لم تحصل على عضوية المنظمة العالمية، سوى الدويلات القزمية، وبعض الدول الأخرى(8).

بدأ العالم يستعد لدخول الألفية الثالثة بكيانات سياسية متحررة، تسعى إلى بناء ذاتها، وتوديع ماض سادت فيه شريعة الغاب، وكانت منظمة الأمم المتحدة، كما ذكرنا آنفاً، من أعظم الإنجازات التي حققتها الكيانات والوحدات السياسية، وقد تضمن ميثاق المنظمة أهدافاً ومبادئ تقوم عليها هي:

1- حفظ السلام والأمن الدوليين.

2- إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقتضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب.

3- تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة، وجعل هيئة الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق الجهود الدولية، بقصد تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة.

أما أهم الأهداف التي قامت عليها المنظمة فهي:

1- المساواة.

2- السيادة.

3- حق تقرير المصير.

4- فض النزاعات بالطرق السلمية.

5- عدم التهديد باستخدام القوة المسلحة.

6- حسن النية في التعامل.

7- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة[9].

حققت الأمم المتحدة فيما مضى العديد من الأهداف والمبادئ التي قامت لأجلها، كالوقوف إلى جانب العديد من الشعوب المستعمرة، حتى أخذت حريتها واستقلالها، ومحاولة الحد من الأطماع الاستعمارية لدى بعض الدول، ومساعدة الدول الفقيرة بمنحها مساعدات مالية واقتصادية دون أي شروط أو مقايضة، كما عملت الأمم المتحدة على حل العديد من المنازعات، سواء أكانت داخلية، كحركات التمرد والاضطرابات الداخلية، أم خارجية، كمشاكل الديون والنزاعات الحدودية وغيرها، كما وقفت إلى جانب الشعوب التي طالبت بتعويضات من الدول الاستعمارية عن المدة التي ظلت فيها تحت سيطرتها.

الوضع الدولي الراهن:

من المسلم به لدى المجتمع الدولي أن الشعوب لها مطلق الحرية في تقرير مصيرها، سواء من حيث اختيار نظام الحكم، أو من يمسك زمام

أمورها، الذي بدوره يعطي الحرية لهذا النظام في رسم سياسة داخلية وخارجية للدولة، وفق ما يراه مناسباً له أو للدولة، وفي الوقت نفسه لدى الشعوب الحق في تغيير أنظمتها دون تدخل أي نظام خارجي.

تتشابه دول العالم في أن لكل منها مساحة من الأرض، ولها حدود دولية معترف بها، وشعب يعيش على هذه الأرض، وحكومة ذات سلطة إدارية تقوم على تنظيم العلاقات المحلية والدولية، بينما تختلف الدول فيما بينها في مجمل عناصر تكوينها، سواء من حيث جهود السكان في التنظيم السياسي، وتحويل بقعة الأرض إلى وطن له كيان وسيادة ودور في تنمية موارده، وكذلك في مدى ما توفره الدولة من أمن واستقرار داخلي، أو ما قد تعانيه من اضطرابات وصراع داخلي، إضافة إلى التفاوت الكبير بين دول العالم في الإمكانات الطبيعية والبشرية. لأجل ذلك كانت القوة الدولية التي تتميز بها بعض الدول، دون الدول الأخرى، تتمثل في توفر مجموعة عناصر طبيعية وبشرية واقتصادية، يديرها شعب يعي قيمة هذه العناصر. فهذه العناصر المادية والحيوية التي هي محصلة لعوامل جغرافية، تعد عماد قوة الدولة ونفوذها السياسي(10).

وقد ارتكزت دول عديدة في العالم على مقوماتها الطبيعية والبشرية؛ إذ كانت أولويات بعض الدول تتمثل في بناء قوة اقتصادية وعلاقات دولية حسنة مع الدول المجاورة بصفة خاصة، ودول العالم بصفة عامة، بينما ركزت دول أخرى على سياسة الانغلاق والاكتفاء بالبناء الداخلي للدولة، وأخرى كانت من أولوياتها بناء قوة اقتصادية، تحولها فيما بعد إلى هيمنة اقتصادية على الدول الفقيرة؛ إذ لم تكتف مثل هذه الدول بالرخاء الاقتصادي الداخلي، بل تجاوزته إلى فرض السيطرة على الاقتصاد العالمي، والتحكم بمناطق إنتاج وتسويق

الموارد الطبيعية على السواء، واعتبرت مصالحها في دول العالم أكثر أهمية من مصالحها داخل نطاق حدود دولتها، وأن المساس بهذه المصالح الخارجية من أي أطراف أخرى، خطر يهدد أمنها الداخلي. ولعل أقوى ما يمثل هذا النمط الأخير الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد زادت فرص الهيمنة والتسلط بالنسبة للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى؛ إذ كان يمثل القطب الموازي للولايات المتحدة، من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. ولكن بعد تمزق القوة السوفييتية وضياعها بين جمهوريات متفرقة، أصبحت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية، كالحروب الدائرة بينها. وهذا ما يمثله التناحر الحاصل بين روسيا والشيشان، إضافة إلى ما تعانيه الجمهوريات السوفييتية السابقة من تدهور في الوضع الاقتصادي، الأمر الذي شجع الولايات المتحدة على بسط نفوذها، ومكنها من فرض سيطرتها على أغلب دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث وشرق أوروبا، التي كان أغلبها واقع تحت النفوذ السوفييتي.

تحاول أمريكا فرض هيمنتها على دول العالم، وخاصة الدول التي لا تدور في فلكها، كبعض دول العالم الثالث: إيران، سوريا، ليبيا، العراق، أفغانستان (سابقاً) وغيرها، بإسباغ صفة الشرعية على تدخلها في شؤون هذه الدول، إلى درجة لجوئها إلى التدخل العسكري، بعد أن تفشل عن طريق الأساليب الأخرى، كخلق النزاعات داخل الدول أو فرض عقوبات اقتصادية، ومن ثم فقد كان من أهم الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة فرض هيمنتها أولاً على الأمم المتحدة، حتى تستطيع من خلالها التدخل في معظم دول العالم، باسم الشرعية الدولية. ولعل ما مكن الولايات المتحدة من فرض

هيمنتها على المنظمة الدولية، كونها، أي الولايات المتحدة، أكبر ممول مالي واقتصادي لجميع مؤسسات هذه المنظمة.

وقد أصبحت الهيمنة الأمريكية، عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً من أبرز ملامح العصر الراهن. وقد سعت هذه القوة للحصول على قواعد عسكرية لها في مناطق مختلفة من العالم، كما فعل الرئيس الأمريكي كارتر (1976-1980) [11] إلى بناء قواعد عسكرية للتدخل السريع في منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط والمحيط الهندي، فكانت القواعد المنتشرة في دول البحرين وقطر والكويت وعمان بمنطقة الخليج العربي، بينما تتوزع بين إيطاليا واليونان وتركيا وأسبانيا وفرنسا في منطقة لبحر المتوسط، إضافة إلى دول أخرى كهولندا وألمانيا وبريطانيا وأيسلندا[12].

لقد سعت الولايات المتحدة إلى تقديم درس قاس لكل شعوب العالم الثالث ودوله التي قد تتمرد على النظام العالمي الجديد بقيادتها؛ إذ بات الأمن والسلم بيدها، كما أصبح استقرار الدول وقيامها خاضعاً لاعتراف الولايات المتحدة بها. وقد أثر هذا الأمر سلباً على مفهوم الدولة، فلم يعد اعتراف المجتمع الدولي بأي دولة وليدة ذا قيمة، ما لم تعترف بها الولايات المتحدة. كما أن نظام الحكم داخل الدولة لابد أن يخضع هو الآخر لموافقة الولايات المتحدة، وإلا عد نظاماً دكتاتورياً، ويجب إزالته، سواء بموافقة المجتمع الدولي أو بدون موافقته؛ إذ لم يعد للمنظمة الدولية أي دور تقوم به سوى الموافقة على الدور الذي أصبحت تقوم به الولايات المتحدة في الهيمنة والسيطرة على دول العالم.

لقد عاد العالم إلى الوراء مرة أخرى، وأصبحت شريعة الغاب هي السائدة الآن، إلا أنها تختلف من حيث الشكل. أما من حيث الجوهر فهي ذاتها، فبينما

كان المسيطر في الفترة الماضية (1919-1945) مجموعة من الدول الاستعمارية، أصبح المسيطر الآن هي الدولة الإمبريالية، وكان أبرز الأمور التي شكلت تهديداً فعلياً لمفهوم الدولة. والخطر الذي تواجهه أي دولة مستقلة في العالم هو الرضوخ للنظام العالمي الجديد المتمثل في السيطرة الأمريكية، وإلا اعتبرت دولة خارجة عن القانون، ويجب ردعها[13]. إذاً الأمن والسلم الدوليان مرهونان حالياً بالولايات المتحدة، وليس الأمم المتحدة، ولا مجلس أمنها، الذي يعد أحد فروعها، أوكل إليه ميثاق المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين والمساهمة في فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية[14].

وإلى جانب منظمة الأمم المتحدة ظهرت أحلاف وتكتلات اقتصادية وعسكرية كبرى، أبرزها حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) وغيرها، إلا أنها هي الأخرى لا يسمح لها إلا بالقيام بدور محدود، في حين تحتكر الولايات المتحدة حق التصرف وحدها في أي عمل، ضمن استراتيجية تؤدي أساساً إلى ضمان مصالح الولايات المتحدة، دون قيام أي قوة عظمى منافسة لها[15]. كما لم يعد مجلس الأمن مجلساً للعدالة الإنسانية، يعمل لخدمة الشعوب كلها، فقيرة كانت أم غنية، قوية أم ضعيفة، متقدمة أم متخلفة، بل سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت هي من يحدد الشرعية الدولية، ولا يصدر أي قرار إلا بإذنها وموافقتها. وهذا ما ثبت مؤخراً في العدوان على العراق، التي تعد من الدول المستقلة، ولها كامل السيادة على أرضها، وهي عضو في الأمم المتحدة، ومعترف بها حكومة وشعباً. وقد شكل العدوان الأمريكي على العراق، والإطاحة بنظامها الحاكم تحولاً عالمياً لاعتبارين مهمين:

1 ــ إزالة نظام حكم دولة معترف بها دولياً.

2 ـ التدخل العسكري في شؤون دولة أخرى، وفرض التغيير في نظام الحكم السائد. وقد يصل الأمر حد تغيير الحدود الدولية، على الرغم من معارضة المجتمع الدولي.

لقد عارض مجلس الأمن الدولي، المتكون من 15 عضواً، منهم خمسة دائمون: روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، العدوان على العراق، إلا أن ذلك لم يوقف الولايات المتحدة مع حليفتها بريطانيا عن تنفيذ مخططهما، فالديمقراطية التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية هي أبعد ما تكون عنها، فلو أنها كذلك لكان أبسط طريق لتنفيذ الديمقراطية هو أخذ موافقة المجتمع الدولي بعين الاعتبار. لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتضخيم القوة العسكرية العراقية، عبر وسائل الإعلام إلى درجة اعتبارها القوة الرابعة في العالم، وأعطيت التعليمات للقيادة المركزية بأن تدمر بقوة بالغة كل المنشآت العسكرية والمدنية العراقية. ومن خلال ذلك تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورها كشرطي في العالم الثالث، بل على العالم بأسره، وتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط.

الخطر الذي يواجه مفهوم الدولة وأهم التطورات الدولية:

باتت دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث، متخوفة من اتخاذ أي قرار داخلي أو خارجي، قد يهدد مصالح الولايات المتحدة، لذا بدأت معظم دول العالم الثالث بأخذ مباركة الولايات المتحدة الأمريكية في أي أمر، حتى أنها وصلت إلى التدخل في الاستفتاء الشعبي؛ إذ يجب أن يكون المنتخب موالياً للولايات المتحدة، أما إذا انتخب الشعب حاكماً غير موال لها، فإنها تقوم بخلق توتر داخل الدولة، أبسطه تدريب جماعة منحرفين من أبناء الشعب، ودعمهم

وتشجيعهم بكل الوسائل، وطلب الاعتراف بهم كمعارضة تعمل على خلق إصلاحات داخل الدولة، وأكبرها التدخل العسكري، بخلق مبرر، عن طريق إلصاق تهمة للنظام الحاكم المنتخب من شعبه، بكونه نظاماً رجعياً متطرفاً، وله علاقة بالإرهاب والعصابات الدولية، أو اتهامه بتصنيع أسلحة محظورة دولياً. وهكذا من أبرز التطورات الدولية التي حدثت، وتهدد كيان الدول المستقلة واستقرارها، وجعلت منها الولايات المتحدة دروساً يجب على دول العالم الثالث أخذ العبرة والعظة منها، ومن ثم السير في فلك الولايات المتحدة، دون أي معارضة هي:

1- الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فيتنام دون أي مبررات تذكر.

2- الإنزال العسكري الأمريكي في بنما، والقبض على رئيس الدولة، الذي ما زال حتى الآن في السجون الأمريكية.

3- العدوان العسكري على لبنان في بداية الثمانينيات.

4- التصادم العسكري الذي حدث بين القوات الجوية الأمريكية والقوات الجوية الليبية فوق خليج سرت (1981م) لأجل فرض سيطرتها على خليج سرت دون أي حق.

5- محاولة القضاء على أنظمة الحكم التي لا تكون حليفة لها، ولو عن طريق العدوان العسكري، كما فعلت عام 1986 في الغارة الجوية على مقر القيادة الليبية.

6- العدوان العسكري على العراق، والقضاء على نظام الحكم فيه، واستبداله بنظام موال لها بشكل كامل.

7- المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للكيان الصهيوني لأجل غرس جذوره في كافة الأراضي الفلسطينية.

8- التهديدات الأمريكية لكل من سوريا وإيران من أجل تغيير سياستها تجاه الصهاينة، تحت التهديد بالتعرض للمصير الذي تعرض له العراق، بحجة دعم الدولتين للإرهاب الفلسطيني.

الخلاصة:

يمكن القول إن مفهوم الدولة الذي تعارف عليه المجتمع الدولي، وجُعلت له أركان أساسية متفق عليها دولياً، ويحرم المساس بها، وإن أي دولة مستقلة معترف بها كدولة لها كيانها داخل المجتمع الدولي يعد المساس بها بأمنها واستقلالها قضية عالمية تندرج تحت العدوان والإرهاب الدولي، ويجب على دول العالم محاربة الدول المعتدية. إن هذه المبادئ: الاستقلال، الحرية، امتلاك حق تقرير المصير، التي اتفقت عليها دول العالم بعد سنوات من الحروب والنزاعات التي كادت أن تفني الجنس البشري، إلا أن تلك القيم الإنسانية والمبادئ الدولية المتعارف عليها لم يعد لها وجود في ظل الهيمنة الأمريكية، التي أصبحت القوة المسموح لها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن القيم والمبادئ لم يعد لها وجود، بل ما تقرره الولايات المتحدة، ومن ينطوي تحت لوائها.

إن الانهيار والانحلال السياسي الذي بات يهدد معظم دول العالم، أصبح ينتشر في معظم دول العالم متمثلاً في ظهور الاضطرابات والمظاهرات والمطالبة بإزالة نظام الحكم، والاضطرابات التي تحدث في بعض الدول الأفريقية، مثل ليبيريا. لقد أصبح العالم حلقة نارية يشحنها المستفيدون من التقاتل والتناحر بين أبناء الشعب الواحد.

يشكل تقرير المصير الحق الطبيعي لأي شعب في العالم، ولا يسمح بأي تدخل خارجي، إلا بموافقة الشعب نفسه. لقد بات هذا الحق بيد القوة العظمى في العالم، فالمجتمع الدولي داخل المنظمة الدولية لم يعد له أي صلاحية، باعتبار أنه أصبح ستاراً دولياً للأعمال والقرارات الأمريكية. إن هذا الانحدار الشديد لسلطة المنظمة الدولية ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور أحلاف وتكتلات اقتصادية تحاول أن يكون لها قرار وسلطة في العالم، أقلها المحافظة على استقلالها وإدارتها لسياستها الخارجية؛ إذ أصبحت مجمل دول العالم تشعر بأنها في خطر كبير، لأن قرار السلطة الدولية أصبح في يد دولة واحدة هي الولايات المتحدة، لذا اتجهت بعض الدول إلى بناء قوة إقليمية قد توفر لها بعض الأمان، ومن أبرز هذه الأحلاف الاتحاد الأوروبي، الذي قدر بشكل كبير مدى الخطورة التي تشكلها الولايات المتحدة على مصالحهم، ومحاولة الأخيرة تقزيم الدور الأوروبي على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ربط أوروبا باتفاقيات وتحالف معها من أجل الحد من تمردها، ولكي لا تنفرد أوروبا بأي قرار يخالف القرار الأمريكي، وخاصة فيما يخص المصالح الخارجية والعلاقات الدولية، فكان ثمرة الجهود الأمريكية حلف شمال الأطلسي، الذي يربط دول غرب أوروبا باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة. وهذا الحلف كان لصالح الولايات المتحدة أكثر من الدول الأوروبية

نفسها؛ إذ إنه يتيح للولايات المتحدة التدخل متى شاءت في القارة الأوروبية، كما يلزم الدول الأوروبية بالمحافظة على المصالح الأمريكية داخل أوروبا وخارجها.

يتعرض المفهوم العام للدولة إلى خطر التغيير أو فقد القيمة الجوهرية الاحترام الدولي لهذا المفهوم، وذلك لما يحصل من تغيرات دولية أخذت بالظهور في أعقاب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. هذا المفهوم الذي هو أقرب إلى قانون طبيعي، كسائر القوانين الطبيعية، بدأ يتعرض لخطر الانحلال، كما تتعرض القوانين الأخرى إلى الخطر من الحضارة الإنسانية المتفاقمة بمساوئها.

هوامش:

1- إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1986، ص25.

2- المرجع السابق، ص ص28-30.

3- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1425م، ص ص161-162.

4- المرجع السابق، ص ص162-163.

5- المرجع نفسه، ص163.

6- عبد الله عطوى، الدولة والمشكلات الدولية، دراسة في الجغرافية السياسية، مؤسسة عز الدين، بيروت-لبنان، 1994م، ص ص59-60.

7- أمين محمود عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1984، ص206.

8- المرجع السابق، ص206.

9- مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص375.

10- عبد الله عطوى، مرجع سابق، ص129.

11- أبو العلاء الزوي، السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة، مطابع الثورة العربية، طرابلس، د ت، ص34.

12- المرجع السابق، ص34.

13- عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994م، ص112.

14- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1425م، ص323.

15- نداء الصباغ، محاكمة شعب، دار الصداقة، بيروت، 1992م، ص ص66-67.

الهجرة الوافدة إلى مدينة طرابلس(*)

بقلم الأستاذ الدكتور روبرت هاريسون(**)

ترجمة د. حسني بن زابيـــه(***)

مقدمـــة:

السمةُ الأساسيةُ في نمط الهجرة الداخلية في المنطقة الغربية من ليبيا[1]، هي أنها حركة سكانية حضرية الاتجاه، وعلي وجه الدقة حركة فـــي اتجـــاه مدينة طرابلس التي هي أكبر مركز عمراني في البلاد، والمنطقة الحضـــرية الوحيدة في الإقليم (انظر شكل 1). ظاهرة الهجرة من الريف إلـــى المدينـــة ليست بالجديدة في شمال أفريقيا، ولكنها تفاقمت في القرن العشـــرين نتيجـــةً للتوسع الاقتصادي للمدن الساحلية. تقليدياً عمل الساحل الشمالي علي جـــذب المهاجرين الليبيين. ودَافِعُ المهاجرين الليبيين كان فـــي الأغلـــب الظـــروف الطبيعية الملائمة للزراعة في ساحل طرابلس، أو التعدين في حقول النفط في سرت، وكذلك المعيشة في المراكز الحضرية.

(*) This paper is based on some of the findings of program of research carried out in Libya in 1963-1964. The <u>writer</u> wishes to express his gratitude to the many organizations and individual in Tripoli who offered their assistant.

(**) Dr Harrison at the date of publication is assistant professor in the Department of Geology and Geography at C.W. Post College, Long Island University, Greenvale, New York.

عنوان البحث المترجم، مكان وتاريخ النشر:

Robert S. Harrison, Migrants in The City of Tripoli, Libya, in The Geographical Review, Vol. LVII, No.3, AGS, New York, 1965.

(***) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس.

خلال العهدِ التركي، إلى جانب حركة الهجرة الموسمية الموغلة في القِدَمِ داخل ليبيا، كان المهاجرون معنيين بالمزارع الفرنسية والتطور الحضري في تونس. وقد تغير الاتجاهُ العام للمهاجرين الليبيين كثيراً في النصف الأول من القرن العشرين، فأصبح بعد ذلك مقتصراً نحو الشمال داخل البلاد. وخلال فترة الاحتلال الإيطالي انخفضت الهجرة إلى تونس، في حين تزايدت أهمية طرابلس بعد اكتشاف النفط، الذي حفَّزَ الأنشطة الاقتصادية في المدينة، وقوَّي تيار الهجرة إليها. كان كلُّ غرب ليبيا من 1843 إلي 1911 اسميا متحداً تحت الولاية العثمانية في طرابلس، ولكنَّ الحُكم التركي كان ضعيفاً، والحركة الحدودية لم تكن مراقبة، وجزءٌ قليلٌ من الحدود كان مرسوما(*) (2). وحتى بدء عهد الحماية الفرنسية على تونس كان المهاجرون الليبيون يتحركون ضمن مناطق الدولة العثمانية بحرية. وحتى بعد الاحتلال الإيطالي لولاية طرابلس هاجر الليبيون بحريةٍ إلي تونس، وأصبحوا تلقائياً من مواطنيها بمجرد الدخول إليها(3). حصل التغير الجذري بعد احتلال إيطاليا لليبيا عموماً، حيث، أُقيمت الحدود بالاتفاق بين السلطات الإيطالية والفرنسية، وأصبحت ليبيا لأول مرةٍ تحت سلطة سياسية كفؤة.

لقد كانت طرابلس دائماً المخرج الطبيعي لغرب ليبيا، ولكن ازدادت أهمية مركزها بعد تقوية السلطة السياسية الإيطالية، وشبكة الطرق المرتبطة بالمدينة. أصبحت طرابلس مدينةً مهيمنةً أكثر من ذي قبل. تغيَّر اتجاه الهجرة مع التنمية الاقتصادية الإيطالية في الشمال، واستمرت الهجرة إلي طرابلس بمعدلاتٍ لم يسبق لها مثيلٌ، وأسَّست اتجاهاً استمرَّ إلى يومنا هذا.

(*) " so ignorant were the Turks of their own African dominion that at the outbreak of the war 1911, when the Sultan asked for a map, there was not one to be found."

التحضر والفرص الاقتصادية:

ارتبط التحضُر الحديث في شمال أفريقيا ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الاقتصادي في هذا الإقليم، الذي ظل متخلفاً حتى وقت قريب، وبقيت تبعية تنمية موارده تاريخياً بالاحتلال الأوروبي. وكانت طرابلس منذ العصور الوسطي هي المركز الاقتصادي والسياسي لغرب ليبيا، من جهة أنها أكبر تجمعٍ سكاني وأهم مركزٍ تسويقي(*) (4)، ولكن في الماضي وحتى أواخر القرن الثامن عشر أورد توللي(5) "أن المهاجرين (الموسميين) يستثمرون إمكانيات سوق المدينة، وكذلك زوجات المهاجرين الموسميين يبعن مصنوعاتهن المنسوجة إلى أهالي المدينة". لكن المدينة تطورت تحت حكم الإيطاليين فتحولت من قرية صيدٍ تركية صغيرة(6) إلى مدينة حديثة ذات طابعٍ أوروبي. ومع نمو المدينة زادت فرص العمل والوظائف الحضرية، وأصبحت هدفاً للمهاجرين الليبيين أكثر فأكثر.

شمل إنشاء وبدايات المدينة الأوروبية في شمال أفريقيا توفير الشوارع الفسيحة، المباني المرتفعة، الإنارة، شبكات المياه، الصرف الصحي والموانئ، جذبت هذه الإنشاءات أعداداً كبيرةً من المهاجرين من الريف، بسبب الطلب على العمالة الذي كان مرتفعا. ولكنّ التحضر لم يحصل في كلِّ مكانٍ في نفس الوقت. كانت توجد مدنٌ كبيرةٌ في الجزائر وتونس قبل احتلال الإيطاليين لطرابلس عام 1911، ونمط الهجرة إلي تونس من الجبل الغربي(7) وفزان(8) كان دائماً موجودًا. تمّ في العشرينات بناء مدينةٍ إيطالية الطراز في طرابلس،

(*) La Tripolitania si reassume tutta nella sua capital, Tripoli, l`antica Oea, ne e il cuore nel senso anatomico della parola. Essa determina la circolazione di tutta la vitalita e di tutta l`attivita del pease.

إلي جنوب شرق المدينة القديمة، إلى جانب إنشاء الميناء وأعمال المياه والصرف الصحي، ومن ثمّ بدأت المدينة تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة المهاجرة[9].

حصلت توسعاتٌ أخرى في مدينة طرابلس بعد الحرب الثانية، وعلى الخصوص منذ التنقيب عن النفط في الخمسينيات من القرن الماضي، مع ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات، وزيادة استثمارات القطاع الخاص في صناعة الإنشاءات، وحركة بناء كبيرة لتوفير مقرات للشركات النفطية ومصارف و فنادق عصرية، وعمارات سكنية وإدارية باهظة التكلفة، ودارات فخمة في الضواحي. الأعمال التي بدأتها الدولة أقل توسعاً، ولكنَّ المشاريع في طريقها إلى حيز التنفيذ، مثل مساكن العمال وموظفي الدولة في باب بن غشير، ومباني إدارية حكومية جديدة، وإعادة تنظيم نظام الصرف الصحي. استمرت مثل هذه الأعمال في جذب المهاجرين، أغلبهم غيرُ مهرة، إلا أنَّ قطاع الإنشاءات كان مستفيداً من هذا النوع من العمالة.

طريقةٌ أخرى موغلةٌ في القدم هي أنَّ المدينة تجذب التجار والباعة. يحدث هذا النوع من الهجرة عادةً في دول المغرب، مثل حالة وجود أصحاب الدكاكين القادمين من منطقة امزاب في مدن شمال الجزائر وتونس[10]. المثالُ المتعارف عليه في ليبيا هو حركة التجار من واحة غدامس، الذين كانوا الروادَ الأوائلَ في هذا المضمار[11]. مع تدهور دور غدامس كمحطة تجارية صحراوية ضَعُفَتْ هذه الحركة، إلا أنه بقي العديد من دكاكين الغدامسية والوكالات التجارية في طرابلس، وحتى وكالات النقل الغدامسية إلى الآن. عادةً تشير لافتاتُ الدكاكين إلي جذور أصلِ مالك المحل كما في: المصراتي، الغرياني، الترهوني، المسلاتي، الورفلي..إلخ[12]. وقد اكتشف الباحث ديبوا

أنَّ المهاجرين من إحدى قرى الجبل، وهى تكبال، يعملون بدون استثناء كخبازين في طرابلس، والذين أتوا من قرية اقار في فزّان، خلال فترة الاحتلال الإيطالي، غالبا ما يمتهنون أعمال وظيفية في مدينة طرابلس(13).

تُوفِّرُ طرابلس أيضا فرص عمل في عدد من الأعمال الخدمية التي لا تتطلب مهارةً. العديد من الهاجرين، وخاصةً كبار السن، يعملون خفراء. وفى ظل وجود جاليةٍ أجنبية ثرية وكبيرة الحجم، مثل موظفي الشركات النفطية وأفراد القوات البريطانية والأمريكية، زاد الطلب على العمالة في الأعمال المنزلية، من نظافةٍ وغسيل وطبخ وخدم منازل ومنسقي حدائق. مثل هذه الوظائف كانت أحياناً مصدر جذب للمهاجرين، كما في حالة الشباب من الجبل والصحراء، ولكن غالباً هي الثانية من حيث الجذب الوظيفي. إضافةً إلى ذلك كثير من عاملات النظافة والعمالة المنزلية من زوجات المهاجرين الوافدين. هذا ويعتبر العائد من مثل هذه الأعمال مصدراً إضافياً لدخل أسرة الوافد.

المهاجرون إلى مدن شمال أفريقيا عامة في ازديادٍ، بسبب كونها مركز الصناعات التحويلية، ولكن في ليبيا مثل هذه الصناعات محدودة، وذلك لمحدوديةِ موارد الإنتاج الزراعي، وهى: معاصر زيت الزيتون، مطاحن الدقيق، تعليب السردين، صناعة السجائر، حفظ معجون الطماطم والفواكه. وحتى تطوير مثل هذه المنتجات محكوم بتخلف قطاع الزراعة. تعتمدُ الأنشطة الصناعية الأخرى في طرابلس على استيراد موادٍ خامٍ لإنتاج السلع الاستهلاكية، مثل الأطعمة والعصائر والملابس والأحذية. يوضَح حجم النشاط الصناعي الصغير بمعدل العمالة في كل وحدةٍ صناعيةٍ، حيث إنه لا يتعدى في طرابلس خمسة عمالٍ(14). تتركز المصانع الليبية بدرجة كبيرةٍ في طرابلس وبنغازي، وقد استحوذت طرابلس وحدها في عام 1956 على حوالي 57%

من المؤسسات الصناعية، و 79% من العمالة الصناعية[15]. يرجع السبب وراء تركُّز الصناعة في طرابلس إلى سهولة الحصول علي المواد الخام من جهة، وتوفر الخدمات والعمال المهرة من جهة أخرى، علاوةً على صغر حجم الأسواق وتوزيعها المتناثر في البلاد. يتركز أكثر من 20% من سكان منطقة طرابلس في مدينة طرابلس، وهي تمثِّل الجزء الأكبر من السوق الاستهلاكي.

على الرغم من أنَّ النشاط الصناعي في طرابلس بدون شك يلعب دوراً مهماً في جذب المهاجرين، إلا أنَّ عدد العاملين في المعامل الصناعية صغيرٌ، وقدرة الصناعة على استيعاب العمالة محدودةٌ. العمالة المهاجرة غالبيتها غير ماهرةٍ، ولا يمكن توظيفها بكفاءة. تكلفة العمالة مرتفعةٌ، وهي تتجهُ نحو الارتفاع، مستجيبةً لارتفاع الأجور التي توفِّرُها الشركات النفطية. هذا الوضع، مع ندرة العمالة المدرَّبة، تنتج عنه صناعاتٌ كثيفةُ الميكنة ورأس المال، بدلا من كثافة العمالة. ولهذا فإن فرص العمل للعمالة غير الماهرة من المهاجرين تقلُّ تدريجياً.

يُوفِّرُ اكتشاف النفط بكميات تجاريةٍ بدون شك فرصاً في تطور صناعة تكرير النفط والصناعات النفطية الأخرى. ولكنَّ مثل هذه التطورات من المحتمل أنْ تكوّن مشروعاتٍ كثيفة رأس المال، بدلاً من أنْ تعتمد على عمالةٍ كثيفة. قُدِّرَ أن حوالي 5% من القوة العاملة قد يُوظَّف في صناعة النفط[16]، ولكن يوجد بعض الشك حول ذلك، حتى أنَّ هذه النسبة الصغيرة قد لا يستوعبُها القطاع[17]. من ناحيةٍ أخرى، يوفر تأثير استغلال النفط غير المباشر جذباً للمهاجرين مسبقاً. حفَّز النفط كلَّ الأنشطة الاقتصادية في طرابلس، فنتج عنه ارتفاعٌ في الإيجارات والأجور: تأسيس كثير من المؤسسات الجديدة، ليبية وأجنبية في التجارة والإنشاءات، لتلبية طلبات الشركات النفطية والطفرة في

الأنشطة التجارية والخدمية في شتى أنواعها[18]. الصناعات الحضرية في ازدهار، مصانع جديدةٌ قد أُنشئَت، والانتعاش عن طريق طفرة النفط سينتج عنه طلبٌ، ولو صغير على العمالة. الأنشطة الأكثر تأثيراً في الوقت الحاضر هي الإنشاءات والنقل والتجارة، حيث وجد المهاجرون فرصتهم في العمل.

لإكمال توضيح الصورة للفرص الحضرية والعمرانية، يجبُ التنويهُ إلي وجود القوات الأجنبية في طرابلس. قبل أن يستولي الحلفاء علي طرابلس في عام 1943، كانت هناك "طفرةُ حربٍ في المدينة"، وكان الجيش الإيطالي يوظِّف عدداً كبيراً من المهاجرين الوافدين[19]. بعد الحرب وجد المهاجرون الوافدون فُرص العمل مع الإدارة العسكرية البريطانية كعمالةٍ عامة: ميكانيكيين وطباخين وتدبير منزلي. وفَّر بناءُ الولايات المتحدة الأمريكية للقاعدة الجوية في الملاحة (ويلس) في شرق المدينة في عام 1944 العمل لثلاثة آلاف نسمة، أغلبهم من المهاجرين الوافدين من الواحات الساحلية[20]، ثمَّ وظفت القاعدة الجوية الأمريكية في الخمسينيات حوالي 5,500 ليبي[21]، بينما تقلص العدد في المؤسسات العسكرية البريطانية من تسعة آلاف عام 1945 إلى ألف عامل فقط في عام 1964، وأخيراً تركت القوات البريطانية طرابلس.

منذ الاحتلال الايطالي أصبح عائد الوظائف الحضرية للأفراد أكبر من عائد الزراعة، وهوَّةُ التباين في ازدياد. تدفع الشركات الأجنبية أجوراً مرتفعةً، في بعض الحالات أعلي من السقف القانوني. تشريعُ الحدِ الأدنى من الأجور إلى عهدٍ قريبٍ كان فقط على العاملين في الحكومة والصناعة والشركات النفطية. هذا وجَّهه زيادة الهجرة من أجل مثل هذه الأعمال. وعلى الرغم من أنه يوجد الآن حدٌ أدني للأجور للعمال الزراعيين أيضا، إلا أنَّ العامل يستطيع أن يكسب أكثر بكثير في مدينة طرابلس مما قد يكسبه من الأرض الزراعية

في مكان إقامته، حتى أنَّ العامل الأقل أجراً في المدينة يجدُ دائماً فرصاً متاحةً في زيادة دخله بممارسة عدَّة أعمالِ أخرى إضافية في نفس الوقت.

علي مدي السنوات القليلة الأخيرة تغير السّلوك نحو العمالة بالأجر، "اعتقد فيما مضى أنَّ من غير المقبول العمل من أجل المال، الآن يعتبر ذلك طريقةً مجديةً لتحسين المستوى الفردي"[22]، وسواء أكان الهدف لزواج مبكر أم العودة إلى الأهل لشراء البذور وأدوات الزراعة، أم فقط لشراء آخر أجهزة الترانزيستور اليابانية المسموعة. تبدو الأجور في فزّان لها مضامين تتعلق بالحرية الفردية. "الربعة" (المزارع المشارك) و"الجبّاد"[*] (عامل لرفع المياه من الآبار للري[23])، كانتا تمثلان حالةً من العبودية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على الدفع العيني، ولكنَّ الدفع اليوم نقداً، حيث يشعر المرء بالحرية، والنقد يجرى في يديه. يفترض أن للأجور قيمتها المعنوية، واتفاق الأجر في حدِّ ذاته جاذبٌ للمهاجرين. أخيراً يوجد جذبٌ حضري، فعلى سبيل المثال مجموعة من المهاجرين من نفس المنطقة استقروا في طرابلس، يمثلون عاملاً تجمعياً لجذب أعدادِ إضافيةِ من المهاجرين. و"عامل الجذب" هنا كما هو اقتصادي، فهو أيضا اجتماعي، فالمهاجرون السابقون دائماً يمهدون العمل للوافدين الجدد. الحياة الحديثة في المدينة هي أيضاً في حد ذاتها عامل جذبٍ، بالرغم من أنَّ بعض المهاجرين لا يشعرون بوجودهم في طرابلس، كما هم في مناطقهم، فهم يعانون من النقيصة بعدم عيشتهم على فلاحة الأرض.

(*) The *rebaa* and the *djebbad* constituted the basis of the traditional fezzanese economy. Despite the recent establishment of minimum wage for agriculture labor, it is likely that the old-established method of payment in the form of share of the crop is still widespread in Libya.

صحيح أنَّ الجيل الحالي من الليبيين أكثر تحضراً في تفكيرهم، بسبب التعليم والصحافة والإذاعة، فالجذب الحضري، المتمثل في المقاهي والمطاعم والمحلات الزاهية والشوارع المضيئة..إلخ، لَمْ تمر على المهاجر باللامبالاة وعدم الاكتراث، مثلما وجد بارنـــت[24] عند المهاجرين البربر في غرب طرابلس في بداية القرن العشرين. ثمة الكثير مما يمكن أن توفره المدينة هذه الأيام: مئات من المقاهي في طرابلس، وهي مركز الحياة الاجتماعية والأعمال لكثير من الرجال؛ فهي مكانٌ للتقابل، وقاعاتٌ للتسلية، وتبادل الأعمال، فهي مكاتبٌ لكل شيء. كذلك يوجد في المدينة محلاتٌ، ودور خيالةٍ، ونوادٍ ليلية، ومطاعم وفنادق، ودور ترويح. كما يقول الليبيون هناك "حياة" في طرابلس، وليس لها مثيلٌ آخر في غرب ليبيا. توضِّح أهمية حياة المدينة نتائج استبيانٍ أعطاه الكاتب إلى طلبة المدرسة الثانوية في سبها (فزَّان) عام 1964، بلغ عددهم 120 طالباً "جميعهم ذكور"، عبر 60% منهم عن رغبتهم في الحصول على وظائف خارج فزَّان، وعندما اُستفسر عن السبب أجاب 45% منهم أن ذلك بسبب جاذبية حياة المدينة، أي بفرصها الاجتماعية والترويحية. في حين أعطى الجذب الاقتصادي نسبةً أقل إلى حد ما(41.7%).

التعليم كان دائماً سبباً للهجرة. الجامعات الإسلامية في تونس والقاهرة كانت دائماً مفتوحةً لأبناء العائلات الموسرة، والشباب عادةً يتركون الجبل[25] وغدامس[26] للتَّعلُّم في جامعة الزيتونة في تونس. أدَّى التعليم العلماني الحديث إلى ارتفاع نمطٍ جديدٍ للهجرة المؤقتة، منذ أنْ أصبحت المدارس الثانوية محدودةً في المراكز الإقليمية[27]. فيما يتعلق بالفتيات يوجد فقط مدرسةٌ ثانويةٌ واحدةٌ في غرب ليبيا، وهى في طرابلس. يُجبر الطلبة على الهجرة للحصول على التعليم التطبيقي أو الجامعي، إما في طرابلس أو بنغازي. يؤدِّى التعليم

إلى الغياب فترةً أطول عن البيت، ما يوفر للطلبة الذين يغادرون من أجل التعليم الجامعي فرصةً أفضل للعمل في المدينة.

قـــوى الهجرةِ إلي طرابلس:

إنَّ من المستحيل تقييم مدى صحة أعداد الهجرة إلى طرابلس، نظراً لقلَّة البيانات الإحصائية. فوفقً أحد التقديرات[28] هناك أكثر من مئة ألف مهـــاجرٍ دخلوا مدينة طرابلس. لكنَّ مثل هذا الرقم يمكن أن يفسَّر فقــط عــن طريــق الحجم الكبير للهجرة المؤقتة الشائعة في ليبيا. فقد ورد في مايو عام 1954 أنَّ حوالي عشرة آلاف نسمة انتقلوا إلى طرابلس في العام السابق[29]. وقد وجــد الباحث باستخدام طريقة المسح الشامل، أنَّ مدينة طرابلس اســتقبلت خــلال الفترة 1936-1954 صافي هجرة وافدة 5,765 نسمة. الرقم ذاتــه بالتأكيــد غير دقيق، وذلك لاحتمال وجود أخطاءٍ في العمليات الإحصائية، ولكنَّ النتيجة المهمة المتوصَّل إليها مفادها أنَّ مدينة طرابلس كانت المنطقة الوحيــدة فــي المنطقة الغربية التي تسجل صافي هجرةٍ وافدةٍ، باستثناء التسجيلات المشكوك في أمرها لمقاطعة الزاوية[30]. إذا كانت التقديرات المتعلقة بسكان طــرابلس، وهي أنَّ 60% منهم من أُصول المهاجرين الوافدين، صحيحةً، فإنَّ حوالي 60 ألف نسمةٍ من سكان المدينة في عام 1954 من المهاجرين. اختيار الهجرة في ليبيا مرتبطٌ بشدةٍ بالعمر والجنس، ولهذا فالتقدير في هذا البلد المسلم المحـــافظ ينبغي أنْ ينخفض ربما إلي النصف، أي حوالي 50%.

لقد اتضحت أهمية الهجرة إلى المراكز الحضرية في عام 1959، عندما أُجرى مصرف ليبيا الوطني مسحاً لعينةٍ من الموظفين في الوحدات الصناعية في طرابلس وبنغازي: وُجِدَ أنَّ 50% من مجموع 793 عاملاً قد وُلِدُوا خارج

المدينتين[31]. كذلك عمل الباحث عام 1963-1964 مسحاً عينياً لعـدد مـن الموظفين بلغ 3,290 موظفاً في طرابلس وحدها، وأنَّ 60.2% قد وُلِدُوا فـي مكانٍ آخر غير مدينة طرابلس. حقيقة يمثِّل إجمالي العينة مجموع ثلاث فئاتٍ من العمال، وظِّفوا في نفس مكان العمل في أعوام 1950، 1955 و 1963. وقد زادت نسبة المهاجرين الوافدين خلال الفترة من 52.5% عام 1950 إلي 59.3% في 1955 و66.9% في عام 1963[32].

يتمثل أحد التأثيرات الديموغرافية في اتجاهات الهجرة إلى المدينـة فـي النمو المتسارع لمدينة طرابلس. خلال القرن التاسع عشر زاد السكان بـبطء، وكانت الأوبئة المتفشية أحياناً تُخفِّض من عددهم. يلخِّص رولفـس [33] عِـدَّة تقديراتٍ لسكان طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر، فيقـول إن عـددهم يتراوح من 10 آلاف إلى 25 ألف نسمة. هذا إذا كان سكان المنشية (الواحـة المحيطة بالمدينة) ضمن التقدير. الرقم يمكن أنْ يتراوح بين 30 ألف إلى 35 ألف نسمة. ولكن السكان نموا بسرعة في الخمسين سنة الأخيرة. سجَّل التقدير التركي 29,761 نسمة في عام 1911، وقد بلغ إجمالي التعداد عـام 1964 212,577 نسمة فقط. معدَّل الزيادة السنوية تقريباً قد تضاعف مـن 3.42% خلال الفترة 1911 -1931 إلي 6.08% خلال العقْد 1954-1963[34].

مُعدَّلات سكان طرابلس في ازديادٍ أكثر من معدلات زيادة السكان خارج المدينة. معدل الزيادة السنوية لسكان المنطقة القريبة من خارج مدينة طرابلس كان 1.05% فقط بين عامي 1936 و1954. معدل الزيادة السـنوية لسـكان الليبيين في بقية أنحاء المنطقة الغربية مـن عـام 1954-1963، قـد كـان 1.67% فقط. أهمية الزيادة الديموغرافية لمدينة طرابلس واضحةٌ من خـلال

علاقة سكانها مع مجموع سكان المنطقة الغربية، كما هو مبين من جدول رقم1.

جدول 1: سكان طرابلس، المدينة والإقليم، 1911-1964

السنة	المدينة	الإقليم	% المدينة
1911	29761 (الإجمالي)	523176	5.7
1914	30378 (الإجمالي)	514893	5.9
1931	28251 (ليبيين)	479890	12.1
1936	66479 (ليبيين)	547015	12.2
1954	99925 (ليبيين)	694685	14.4
1963	169799 (ليبيين)	860000	19.7
1964	212577 (الاجمالي)	1029216	20.7

توزيع الهجرة الوافدة حسب المصدر:

لا توجد إحصاءاتٌ رسميةٌ تحدّدُ أصل المهاجرين الوافدين إلى طرابلس، ولكنْ العينة التي قام بها الباحثُ في عامي 1963 و1964 ربما يمكن أن تستعمل لإيضاح النمط الموضح في جدول رقم 2. هناك درجةٌ مقبولةٌ من التجانس بين العينات لمختلف الأقاليم الجغرافية في السنوات الأولى من تاريخ الولادة[35].

وجدنا أنَّ النمط المكاني له حد من المصداقية، كما يشير شكل رقم1. ثلاثة أقاليمٍ رئيسة مُصدِّرةٌ للهجرة الوافدة إلي طرابلس هي: الجبل (يوفِّر غالبا نصف المهاجرين، أكثرهم من الجزء الغربي من جبل نفوسة) والواحات الساحلية شرق وغرب المدينة.

جدول 2: عينة من المهاجرين إلى مدينة طرابلس حسب مناطقهم الأصلية.

منطقة الولادة	1950	1955	1963	الإجمالي(%)
جبل نفوسة	48.0	47.4	45.2	46.6
مناطق الساحل الشرقي	20.0	18.6	20.4	19.7
مناطق الساحل الغربي	9.9	13.8	13.0	12.4
المناطق شبه الصحراوية	4.8	6.4	5.1	5.4
المناطق الصحراوية	5.7	3.5	2.9	3.8
سهل جفارة	4.4	2.2	3.4	3.3
الدول الأجنبية(*)	1.5	0.3	0.5	0.7
شمال برقة	0.6	2.0	1.5	1.4
منطقة سرت	1.5	0.3	0.5	0.7
إجمالي العينة	325	593	863	1981

(*) يحملون الجنسية الليبية ولكن مولودون خارج البلاد.

وضَّحنا مسبقا أنَّ تركُّز تجمعات المهاجرين الوافدين حسب المنطقة في دول المغرب قد ساعد على جذب المهاجرين من نفس المنطقة، كذلك تنشط الهجرة الوافدة إلى المدن بصفة عامة في محلات محددة من المدينة، ولكنَّ التباين حسب منطقة الأصل ليس واضح المعالم في طرابلس، كما في أصقاع أخرى من شمال أفريقيا. وجد دي اغوستيني[36] في عام 1917 أنَّ أسر مصراتة يقطنون في جزء من المدينة القديمة، وشارع ميزران، وشارع بن عاشور، ومنطقة الظهرة، ويعيش كلُّ المهاجرين من الجبل فعلياً ضمن حدود سور المدينة القديمة (انظر شكل 2). كذلك أسر من نالوت (غرب الجبل) كانت تسكن تقريباً في ميدان البلدية[37]. أما أُسرُ منطقة مسلاتة (شرق الجبل) فكانت في كوشة صفر ومنطقة باب البحر. كذلك يعيش عددٌ من مهاجري غريان (وسط الجبل) في حومة غرياني. وهذا واضح من عنوان الشارع على سكانه.

اضمحلَّت اتجاهات المهاجرين وفق تركُّز مناطقهم الأصلية، تحت وطأة توسُّع المدينة إبان الحكم الإيطالي. أصبحت بعض أجزاء المدينة "أوروبيةً" صرفة، مثل مدينة الحدائق شرق القلعة، أو شارع فيكتور امانويل الثالث سابقا (شارع الاستقلال). البقية كانت "عربيةً" مثل المدينة القديمة، الظهرة، والمنطقة إلى غرب شارع الزاوية. مثلما زاد عدد المهاجرين الوافدين، أصبحت المناطق العربية أحياء سكنٍ للمهاجرين، ولكنْ بدون اختلافات عن المناطق الأصلية التي قدم منها المهاجرون. علاوةً على ذلك، أخذ المهاجرون يتركَّزون في تجمعاتٍ من أكواخ الصفيح، كالتي ظهرت عشوائيا على أطراف المدينة (انظر شكل 3). ظهرت تجمعات الصفيح خارج سور الدفاع الذي بناه الإيطاليون حول المدينة في بداية سنوات احتلالهم لها.

عينةُ الدراسة البالغ عددها 1981، وهي عينةٌ للهجرة الوافدة خلال الفترة 1963-1964، وفَّرت دليلاً مفيداً حول مواقع المهاجرين في طرابلس: بمجموع 1702 عينة أمكن توقيع مكان الإقامة على سلسلة من مخططات المدينة (انظر شكل 3 إلى 9). تركَّز المهاجرون في الأطراف الخارجية للمدينة، في تجمُّعات الصفيح التي تراكمت على طول السور الإيطالي في منطقة شارع الزاوية، شارع الصريم، الظهرة، فشلوم، شارع بن غشير، المدينة القديمة، قرجي، الضواحي من سوق الجمعة، الفرناج، الهضبة الخضراء (شكل 3). أقام حوالي27% من مجموع العناوين التي كانت متوفرةً في المُخيمات الرئيسة المحيطة بالسور(تحتوي المخيمات التي كانت حول باب بن غشير على 15%)، كما أقام 16% في المدينة القديمة.

تُشير الخرائط إلى وجود درجة من التركز إلى حدٍ ما حسب مكان الولادة (شكل 4)، يتركَّز المهاجرون من وسط وشرق الجبل في تجمعات أكواخ منطقة الظهرة وشارع بن عاشور، ومجموعة من مهاجري ترهونة في أكواخ صفيح منطقة قوس عزوز، بين شارع الصعيدي وشارع بن عاشور. كان المهاجرون من نالوت ويفرن في الجبل الغربي أساسا في المدينة القديمة، وكان هناك تركز مميزٌ للنالوتيين في الحارة وسوق الترك (الحارة هي الجزء التقليدي لليهود في المدينة القديمة). يمكن أنْ يكون المهاجرون من جماعات الجبل الغربي قد استقروا بعد ما هاجر أغلب اليهود إلى إسرائيل في عام 1948. هذا و للعلم، فقد وجد اغوستيني عائلاتٍ من نالوت في الحارة عام 1917 (شكل 5).

يتجه المهاجرون من الساحل الشرقي (شكل 6) من الخمس وزليتن إلى الاستقرار في تجمعات أكواخ صفيح باب بن غشير أو في الظهرة، ولكن يبدو

أنّ المجموعات من الدفعة الثانية من المهاجرين من الخمس قد استقرت في شارع صعيدي وجنوب شارع الزاوية. أما المهاجرون من واحات الساحل الغربي (شكل 7) فأقلُ تركزاً في تجمعات الصفيح، وغالباً ما يسكنون المدينة القديمة والمناطق من غرب شارع الزاوية-شارع ميزران. كان المهاجرون من المناطق المتاخمة للصحراء (شكل 8) يعيشون أساساً في تجمع الصفيح في باب بن غشير، أو أنهم منتشرون على كافة المناطق، في شارع الزاوية، والمدينة القديمة، وبين شارع ميزران وجادة عمر المختار.

توزيعُ المهاجرين من المناطق الأخرى (شكل 9) لا يشير إلي نمط تركزٍ معينٍ، باستثناء إمكانية تجمع المهاجرين من الساحل الشرقي من طرابلس في الظهرة وفشلوم والمدينة القديمة وشارع ميزران، ويتركّز المهاجرون من شمال برقة في المنطقتين الأخريين. أما المهاجرون من منطقة سرت فيتركّزون في فشلوم.

توزيع تجمّعات أكواخ الصفيح (مدن الصفيح[*]):

أكثر مشكلةٍ واضحةٍ ومتلازمةٍ مع الهجرة الوافدة هي الاكتظاظ، وأزمة توفير السكن الملائم. تجمعات أكواخ الصفيح أو مدن الصفيح نمطٌ شائعٌ في ليبيا، كما هي في الجزائر وتونس[38]، فهي سمةٌ قبيحةٌ منتشرةٌ، لا في طرابلس وحدها، بل أيضا في بنغازي وكذلك في مصراتة إلى حدّ ما.

طرابلس حقيقةً أصغر كثيرًا من مدن شمال إفريقيا الأخرى، وأفواج المهاجرين واضحةٌ في تكوين تجمعات الصفيح. علاوةً على ذلك فأغلب المدينة الحديثة بناها الإيطاليون من أجل الأوروبيين، في حين قطن السكّان

(*) shantytown. bidonville.

الأهالي المدينة القديمة ومناطق معينةً أخرى. هذا الفصل العنصري زاد من حدَّة نموِّ أكواخ الصفيح. اليوم بالرَّغم من عدم وجود فصل عنصريٍّ، إلاَّ أنَّ المهاجرين الفقراء يجدون أنه من الصعب الحصول على إيواءٍ بسبب ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات من أصحاب الأملاك. إنَّه ليس من المستغرب، علي ضوء المساحة الصغيرة المتوفرة ومحدودية دخل المهاجرين، أنْ تصبح تجمعات أكواخ الصفيح بارزةً على معالم سطح طرابلس. بدأت الدولة على نطاق صغير مشروعاً إسكانياً زهيد التكلفة على باب بن غشير، ولكنه اعتبر ليس كافيا لحل المشكلة. ومع استمرار وصول مهاجرين جدد، فإنَّ هذه الطريقة غير كافيةٍ لحل المشكلة جذريا. تجمعات الصفيح مستمرةٌ في النموِّ. وعلى الرغم من تحذيرات المسؤولين فإنَّ البناء العشوائي مستمر على قدمٍ وساقٍ، لدرجة أنَّ أكواخ الصفيح أصبحت تؤجَّر.

مُجمَّعات أكواخ الصفيح في مدينة طرابلس ليست كما يبدو لنا[39]، فهي ظاهرةٌ جديدةٌ بالكامل، حتى أنه يمكن القول بأنَّ مواقعها في السابق كانت مخيماتٍ للبدو شبه الرُّحل، الذين يتنقَّلون فصلياً، ويضربون خيامهم تحت أسوار المدينة[40]. في أواخر القرن التاسع عشر كانت توجد مستوطناتٌ من الأكواخ حول مدينة طرابلس، حيث كان يعيش فيها الزنوج[41]. أكواخ الزنوج كانت موجودةً حتى 1902 خارج أسوار المدينة القديمة[42]. من المحتمل أنَّ سكانها كانوا يضمون أعداداً كبيرةً من الرقيق سابقا من فزَّان. واجهت مشكلة الأعداد الغفيرة من المهاجرين الوافدين السلطات التركية، كما تواجه بلدية طرابلس اليوم، مثل المخيم الفقير الذي أوجده الأتراك بالقرب من باب بن غشير (حيث كان الضرب بالسياط ضروريا للحفاظ على النظام!)[43]. بعد احتلال الايطاليين طرابلس مباشرة هاجم لابورث[44] الأتراك لسماحهم بنمو

الفقراء من البدو والعرب والفزازنة في أكوامٍ من الأكواخ مكونةٍ من سعف النخيل ومخلفات المدينة البالية. "إنّ من اعتقد أنّ مدن الصفيح ستختفي تحت النظام العثماني أُصيب بخيبة أملٍ محزنةٍ هذا اليوم".

تطور النّمط الحالي لمدن الصفيح بدأ عموماً خلال الفترة الإيطالية. السّمة الملفتة للانتباه هي توزيع تجمعات أكواخ الصفيح بترتيبٍ شبه دائري على مسافةٍ تتراوح ما بين ميل ونصف إلى ميلين ونصف ميل من مركز المدينة. في الواقع إنّ أكثر أماكن نموها توسعا خارج السور الإيطالي مباشرة، وعلى وجه الدقة عند النقاط التي تحدِّد البوابات القديمة بالسور: باب قرقارش، باب العزيزية، باب عكارة، باب بن غشير، باب فرناج، باب تاجوراء. أثناء نمو المدينة الحديثة أُحيطت بخطٍ من التحصينات، فالمخيمات القديمة كانت تحت سور المدينة القديمة مباشرة، ثم زُحزحت خارجاً إلى موقع جديد تحت السور الإيطالي.

الأغلب أن النُّمو الأول خارج سور الدفاع كان عشوائياً، ثم خرج تطور تجمعات أكواخ الصفيح عن السيطرة، وذلك في عام 1935 حينما أنشأ الايطاليون معسكراً للأهالي(*) في الشرق خارج باب تاجوراء، نقلوا إليه كلّ البدو الذين كانوا يعيشون في خيامٍ باليةٍ على أطراف المدينة[45]. هذا المعسكر كان يحتوي على خمسمائة كوخ حجري البناء (لا يزال باقياً). وقد وُصفت الأوضاع فيه عام 1952 بأنَّها مرضيةٌ إلى حدٍّ ما[46]. للعلم الأكشاك بنيت بداخله. وعلى الرَّغم من المحاولات الإيطالية لاحتواء توسُّع أكواخ الصفيح، إلا أنّ معسكر باب تاجوراء كان حلاً (مُسكناً) مؤقتاً.

(*) campo dei beduini.

جاءت مرحلة أخرى في تاريخ تجمُّعات الصفيح في طرابلس عن طريق تأسيس مخيمات (عائليةٍ) عند باب قرقارش، وباب العزيزية، وباب عكـارة، وباب بن غشير للِّيبيين الذين خدموا قوات الاحتلال الإيطالي، أو عملوا مـع الجيش الإيطالي. بقت هذه المعسكرات حتى بعد الحرب الثانيـة[47]، وكـان يستعملها من ليس له مأوى، ومن ثمَّ فقد نمت خلال عنفوان الهجرة الوافدة بعد الحرب، إلى أنْ أصبحت محلاتٍ من أكواخ الصفيح. وخلال فتـرة الجفـاف الحادِ 1946–1948 أُجبرت الإدارة البريطانية العسكرية على إنشاء مخيمات للمحتاجين في فشلوم، حيث أوَت الآلاف من المهاجرين المشرَّدين[48].

ولا تزال أكبر تجمُّعات الصفيح هذه قائمةً حول السور الإيطالي أو آثاره المتبقية، وخاصةً عند باب بن غشير وباب عكارة. ولكنَّ هذه التجمعات ليست سمة ثابتةً في الجغرافيا الحضرية لمدينة طرابلس. الأكواخ عبارة عن أكشاك مؤقتة البناء، من السَّهل هدمها وتفكيكها ونقلها إلى مكان آخر، وهناك عوامل أخرى جعلت مدن الصفيح ظاهرة سريعة الزوال. وكان انتقـال التجمُّعـات القديمة في اتجاه الخارج ضروريا تحت ضغط التوسع الطبيعي للمدينة، حيث أضحت التجمعات الرسمية التي أنشأها الإيطاليون مراكز للنمو والتطور. وبعد الحرب نمت تجمُّعات الصفيح بدون عوائق، ولكنْ في السنوات الأخيرة حصل بعض الإزالة للأكواخ كنتيجةٍ للتشريعات الرسمية عن الإسكان.

بدأ العمل في عام 1952 علي مشاريع إسكانيةٍ جنوب باب عكارة. وفي عام 1954 أزيل جزءٌ من تجمع الأكواخ عند باب قرقارش، وأعيـد إيـواء قاطنيه في تجمُّع آخر جديد. ومنذ ذلك الحين اختفى تجمع أكواخ باب العزيزية بالكامل، ونقل بعض سكانه إلى مشروع المساكن الحكومية الزهيدة التكلفة عند باب بن غشير. المشاريع الإسكانية لم توفِّر إقامةً كافيةً لأفـواج المهـاجرين

المتقاطرة على المدينة، ولم يحدث في تجمعات أكواخ الصفيح إلا تغيرٌ طفيفٌ. وحتى عام 1964/1963 ظهرت تجمعات أكواخ جديدةٍ في المنطقة الممتدة بين مشاريع الإسكان وتجمع باب عكارة القديم.

استمرَّت، وفقاً لردود الفعل الرسمية وارتفاع تيار الهجرة الوافدة، تجمعات الأكواخ في الازدياد، مع تغيُّر أنماطها، خاصةً تجمعات باب بن غشير وباب عكارة. هناك عاملٌ آخر طبيعي لعب دوره جاء من امتداد تجمعات الأكواخ في الأطراف الجنوبية لمدينة طرابلس، على طول مجرى وادي المجينين، الذي ينحدر من الجبل، ويصبُّ في البحر عند باب قرقاش. أحياناً تؤدي أمطار الشتاء الغزيرة إلى فيضان الوادي، فيكتسح طوفان المياه الطمي الأكواخ المتداعية ويدمِّرها، وأحياناً تُفقد الأرواح، مثلما حدث في عام 1945[49]، وفي عام 1952[50]، وأخيراً كذلك في يناير 1964. الدَّمار الذي يحدثه الفيضان مؤقتٌ، فسرعان ما ترفع أكواخٌ جديدة مكان المندثرة. الجدير بالذكر أنَّ الأكواخ البديلة تنشأ بعيداً عن مجري الوادي.

على الرَّغم من أنَّ نمط توزيع تجمعات الصفيح خارج السور لا يزال ظاهراً للعيان، إلاَّ أنَّ تجمعات أكواخ الصفيح في باب بن غشير وباب عكارة امتدت إلى الجنوب من سور الدفاع المحيط بالمدينة إلى ما بعد الطريق الدائري. في نفس الوقت اختفت تجمعات أكواخ الصفيح على الأطراف الغربية للمدينة على وجه التقريب. ولكنَّ هناك عدداً من تجمعات صغيرة للأكواخ داخل السور الإيطالي، تقريباً في الحزام الداخلي الممتد بين الظهرة في الشرق، وخلال قوس عزوز ومنطقة زنقة الدهماني وشارع بوهريدة، إلى منطقة سكة الحديد القديمة (موضع المحطة المركزية السابقة وساحات الاستعراض الإيطالية)، وتضم المقبرة اليهودية جنوب غرب المدينة القديمة.

يوجد أيضا انتشارٌ لأكواخ الصفيح في منطقة شارع الصريم، شارع بوهريدة، زنقة همان، حيث تخلَّلت الأكواخ المساكن العادية، فيما يمكن أن يطلق عليه نطاق شبيه الأكواخ.

في عام 1960 منعت البلدية إقامة الأكواخ داخل المدينة، وأزالت كلَّ الأكواخ من شارع عمر المختار والظهرة وباب جديدة في جنوب غرب المدينة القديمة وباب قرقارش وباب العزيزية وشارع الصريم[51]. أزيلت أجزاء من الأكواخ، ولكن بقيت المئات منها في داخل الحزام المذكور. حقاً تطلُّ نوافذ أحدث فنادق طرابلس وأكثرها فخامةً علي مجموعةٍ من الأكواخ المركبة من الصفيح وألواحٍ من الورق المقوي، وتمتدُّ على مرمى حجر من الفيلاَّت الجديدة الفخمة في شارع بن عاشور الأكواخ المتهرِّئة في قوس عزوز. وعموماً أصبحت تجمعات الأكواخ الداخلية، على ضوء عملية استمرار زحف الإنشاءات الجديدة، في تناقصٍ تدريجي، لا سيما في المنطقة الشمالية الشرقية.

يعتقد أنَّ أغلب سكان تجمُّعات أكواخ الصفيح من المهاجرين الوافدين أو من أصولٍ مهاجرةٍ. يُبين كلٌّ من الشكلين 5 و6 بوضوح مقارنة العلاقة بين مناطق الصفيح ومقرَّات مناطق المهاجرين. حجم سكان تجمعات الأكواخ لم يحدَّد على وجه الدقة، ولكن في عام 1952 قُدر بحوالي ثمانية إلى عشرة آلاف خارج السور الإيطالي[52]. ووفقا لتعداد سكان ليبيا لعام 1954 وُجد أنَّ 5,993 أسرة كانت تعيش في أكواخٍ في طرابلس[53] (على أساس متوسط حجم الأسرة في المدينة في عام 1954 هو4.275 نسمة). هذا يعني أنَّ سكان الأكواخ حوالي 25,620 نسمة. عموماً تعتبر الأرقام الحدَّ الأدنى، حيث إنه لا يعرف هل حصرت كل الأكواخ أم التي في تجمعات الأكواخ الكبرى فقط.

كذلك من الواضح أنَّ متوسط حجم الأسرة الليبية في الحقيقة أكبر من متوسط حجم الأسرة على مستوى سكان البلاد الذي يشير إليه التعداد، كما أنَّ متوسط حجم الأسرة من سكان مجمعات الأكواخ أكبرها جميعاً. تُظهر النتيجة المبدئية لتعداد 1964 أنَّ 25,820 نسمة صنِّفوا تحت اسم مستعارٍ (قرى البلدية)[54]. المنطقة التي أطلق عليها التعبير لم يشر إليها، ولكن من المؤكد أن الأكواخ الداخلية لم تكن ضمن المناطق المعنية. على أيَّة حالٍ، فحصر التعداد من المحتمل أنْ يكون غير دقيق تحت أوضاع سكان تجمعات الأكواخ.

قَدَّرَ مصدر خاص في عام 1964 سكان تجمُّعات أكواخ الصفيح بحوالي أربعين ألف نسمة، ولكن من المحتمل أن الحجم أكبر من ذلك بكثيرٍ. يعتمدُ شكل 5 على مخطط مدينة طرابلس(*) لعام 1961، وملاحظاتي الشخصية خلال 1964/1963. يمكن حساب المنطقة التي تغطِّيها تجمعات الأكواخ في عام 1964 من البيانات الموضحة في الشكل، وهي حوالي 65 هكتاراً (تجمُّع أكواخ باب بن غشير يصل إلى حوالي 18 هكتاراً، ويقع أكبر تجمُّع أكواخ صفيحٍ في جنوب معسكر باب عكارة القديم، بمساحة حوالي 11 هكتاراً). من دراسة الصور الجوية التي أُخذت في عام 1964، حُسِبَ عدد الأكواخ في أجزاء مختلفة من التجمعات الكبيرة لأكواخ الصفيح في بعض المناطق داخل المدينة باستخدام متوسط حجم الأسرة 4.275، إلى عدد الأكواخ قد قُدِّر إجمالي السكان. كثافة الاستيطان تختلف من تجمع إلى آخر، ولكنها أكثر ارتفاعاً في النطاق الداخلي -علي سبيل المثال- عن التجمعات الواقعة في الخارج. ولعدم وفرة صورٍ جويةٍ لكل المنطقة فقد احتُسب رقمٌ أعلى وآخر أدنى للكثافة لمجموع سكان تجمعات الأكواخ، وهي 71,600 و32,600 نسمةً

(*) G.S. Plan of Tripoli.

على التوالي. المعدل العام احتمالاً حوالي 52,100 نسمة. مشكلة الازدحام واضحةٌ من خلال الكثافة السكانية في تجمعات الأكواخ التي مساحتها حوالي 132 هكتاراً للتجمع الواحد.

بالمقارنة مع تجمعات الأكواخ، الحالة في مشروع إسكان 1952 وباب تاجوراء مختلفةٌ تماما، حيث تتوفَّرُ فيها المياه وبعض الخدمات الصحية، كما تتوفر دكاكين ومدارس ومساجد، إلا أنْ المواطنين شرعوا في نصب الأكواخ في مشروع الإسكان الحكومي. الأوضاع المعيشية الحياتية في كلٍ تجمعات أكواخ الصفيح متواضعةٌ جداً. الأكواخ على اختلافها مبنيةٌ بطريقة سمجةٍ من مواد مؤلَّفةٍ من علب الصفيح وقضبان وصفائح من الحديد الصدئ والورق المقوى وقطعٍ من الخشب وخلافها. ومع هذا ففي بعض الأمكنة هناك محاولاتٌ لتحسينها بالطِّلاء الأبيض. يشير مظهر تجمعات الأكواخ إلى الفقر المدقع، لا توجد إنارة، وسبل النظافة غير كافية، وليس هناك موارد مياه متدفقة، المستوى الصحيُ ضحلٌ، وأحياناً تنتشر الأمراض والأوبئة خلال هذه التجمعات، ففي عام 1944 وجد أنَّ وباء التيفوس شائعٌ في تجمعات الأكواخ[55]، وانتشر وباء الجدري عدَّة مراتٍ منذ الحرب، وأخيرا وقوع عدة حالاتٍ لداء الرئة بسبب الازدحام[56].

توجد في المدينة القديمة أيضاً على امتداد الأزقة الضيقة المتداخلة وفي المساكن العربية والتركية القديمة الجاذبة للسياح، مشاكلٌ من حيث تواضع المسكن ونقص الخدمات. وصل عدد سكان المدينة القديمة إلى 22,820 في عام 1964[57]، بكثافة 534 نسمةً للهكتار الواحد. وعموماً على الرغم من أنَّ الازدحام أصبح مشكلةً في المدينة القديمة، إلا أنَّ الحالة في تجمعات الأكواخ

وصلت أحيانا إلى النقطة التي أجبرت السلطات المحلية على إعادة المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية(58).

هناك مشاكل اجتماعيةٌ أخرى متلازمةٌ مع الهجرة الوافدة. الحركة إلى المدينة قد تكون ناجحةً اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، فهناك من المهاجرين من وجد وظائف جيدةً ويعيشون سعداء في طرابلس. ولكن هناك آخرون لم يتكَّيفوا مع الحياة الحضرية، ورجعوا مقفلين من حيث أتوا. هناك آخرون لم يجدوا وظائف مناسبةً، وبقوا في طرابلس عاطلين عن العمل أو في أعمال مؤقتةٍ، وهم بالطبع مصدر قلقٍ للسلطات المحلية.

يُفسِّر تقطُّع صلات القرابة العائلية والجماعية -جزئيا- الفوضى الاجتماعية في مدن الصفيح. حافظ عددٌ كبيرٌ من المهاجرين الصغار في طرابلس على صلة القرب بذويهم ومناطقهم، ولكن، في الوقت نفسه، تظهر بعض ردود الأفعال في الأجيال الأصغر سناً ضد كلٍ التقاليد والأعراف. تدهور التنظيمات القبلية يمكن أن يكون أكثر وضوحاً من ضعف الروابط الأسرية؛ إذ يشعر المهاجرون في طرابلس أنَّهم في حلٍ من المسؤولية تجاه القبيلة، التي تمثِّل جزءاً من أسلوب الحياة التقليدية في ليبيا. في تجمعات الأكواخ ومشاريع الإسكان الجديدة يُنصِّبون الشيوخ كمحاولة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، ولكنَّ سلطاتهم ضعيفة الاحترام. الاعتبارات الاقتصادية لها تأثيراتها على المشاكل الأخلاقية. لا يثمن العديد من المهاجرين الوافدين مدى صعوبة الحصول على الوظائف الحضرية، والإحباط المتواصل من معرفة أنَّ شوارع طرابلس ليست مفروشةً بذهب الشركات النفطية، وهذا عاملٌ مؤثرٌ اجتماعيا مثل التحرر من الروابط القبليَّة.

رفع التفكك الاجتماعيُ والفقر عند المهاجرين معدّل الجريمة وجنوح الشباب والتشرُّد. ربطت الإدارة العسكرية البريطانية[59] في عام 1947 معدلات الجريمة بزيادة الهجرة إلى المدينة، وأنّ الأوضاع في تجمعات أكواخ الصفيح بؤرةٌ خصبةٌ للجريمة والرذيلة والجنوح، وربما التطرف السياسي أيضاً. الخصومات والنزاعات العائلية والمشاجرات شائعةٌ باستمرار. جاء أغلب القاطنين من خارج طرابلس. ويبدو أنّ التجمعات تجذب أيضاً أغلب المشاغبين الذين جاءوا إلى المدينة، بما في ذلك إمكانية جنوح الأحداث داخل المخيمات. يؤدِّي الغياب شبه الكامل للإنارة في ظلام الليل إلى تفاقم المشاكل، ويضيف الصعاب على الشرطة الراعية لهذه التجمعات[60]. مشاكل اجتماعيةٌ أخرى متفشِّية مثل انتشار البغاء وإرسال الصغار للتسول في شوارع المدينة[61].

الهجرة والتنمية الاقتصادية:

كانت الهجرة الوافدة من الريف تعتبرُ في الماضي وسيلةً مرضية لرفع الدخل المنخفض غير الثابت من الزراعة، ولكن في أيامنا هذه أصبحت الهجرة إما دائمةً أو طويلة المدى، ونتائجها خطيرةٌ على نقص العمالة في الأقاليم الوافدة منها. وسرعان ما يشعر المرء أثناء تنقُّله بين الواحات الصحراوية أنّ جزءاً كبيراً من سكاَّنها مكونون من فئة كبار السن والأطفال، والنقص في من هم من فئة الشباب. تعاني كلُّ المناطق الزراعية من نقصٍ في الأيدي العاملة، والأزمة أكثر حدة في المناطق التي تعتمد على الريِّ، حيث إنّ الطرق التقليدية في سحب المياه وإعداد الأرض تتطلب عمالة يدوية كثيفةً.

لنأخذْ مثالاً من فزّان[62]، انخفض عدد العمالة في زراعة النخيل من حوالي عشرة آلاف عام 1936 إلى حوالي ألفين فقط في عام 1960. فقدان

العمالة في المناطق الريفية، وهبوط مستوي الأداء للعمالة المتبقية، نتج عنه انخفاضٌ في المساحة المزروعة. وفق الإحصاءات الإيطالية[63] كان يوجد 2,657,000 هكتاراً تحت كلِّ الأنماط الزراعية المعروفة في طرابلس عام 1925. وفق إحصاء 1960 الزراعي[64]، أصبح يوجد فقط 1,724,246 هكتاراً تحت الزراعة البعلية والمحاصيل الدائمة (بما فيها الأراضي القابلة للزراعة). توسُّع المساحات الزراعية في الواحات مرتبطٌ أساساً بكميات المياه المتوفرة. تعتمد المساحة المزروعة في حالة مياه الريِّ من الآبار غير الارتوازية على المياه المرفوعة "بالجبد"، ومع هجرة كثير من العمالة، هجر عددٌ كبيرٌ من الآبار، وتناقصت المساحة المزروعة كثيراً. وفقاً لتقديرات عام 1953، نجد أنَّ مجموع الأراضي المنتجة في فزان وصل إلى 125 ألف هكتارٍ، منها 115 ألف هكتارٍ تحت الاستخدام[65]. ولكن في عام 1960 كان هناك فقط 37,224 هكتاراً تحت كلِّ أنواع استخدام الأرض المعروفة[66]، باستثناء مساحات قليلةٍ استفادت من التقنية الحديثة في استمراره. وقد أدى تناقص المساحات المزروعة إلى انخفاض الإنتاج الزراعيِّ. وهذا يصعب تحديده من البيانات الإحصائية المتوفرة.

بصفةٍ عامةٍ يمكن القول إنَّ الهجرة أدَّت إلى فقدانٍ في القدرة الإنتاجية في المناطق الريفية. تأتي المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالهجرة إلى المدينة من محاولة المحتاجين العمل في القطاعات غير الزراعية ضعيفة الاستيعاب. ونتج عن هذا مشكلة البطالة الحالية أو الاحتمالية. الأرقام المسجلة للبطالة في طرابلس محدودةٌ، ولكن من الممكن أنْ تكون الأرقام غير المسجلة للبطالة أكثر بكثيرٍ من الأرقام المسجلة رسمياً. خلال عام 1953 كانت الأرقام المسجلة للبطالة مستقرةٌ عند حوالي 1500 إلى 2000 عاطل عن العمل[67].

قدّرت نقابات العمال العاطلين عن العمل بحوالي 10 آلاف عاطل في عام 1953[68]. يحتمل أنْ يكون الرقم سالف الذكر مبالغاً فيه، ولكنَّ عدد العاطلين عن العمل المسجّلين في المدينة بعد الحرب يصل أحيانا إلى أكثر من سبعة آلاف نسمةٍ[69]. إذا استمرّت الهجرة الوافدة ستتفاقم خطورة البطالة.

البطالة المقنعة في طرابلس حاليا عقبةٌ أمام النموِّ الاقتصادي، فوفق تقرير بعثة المصرف الدُولي: "هناك اعتقادٌ بأنَّ البطالة منتشرةٌ، حيث إنَّ سياسة التوظيف للمؤسسات العامة في طرابلس قائمةٌ على توظيف أعدادٍ من العمال أكثر مما يتطلبه سقف الإنتاج"[70]. يوجد بطالة مقنعةٌ في المصانع الصغيرة لصناعة النسيج والتعليب والصناعات الغذائية. تحسينات تقنية بسيطةٌ يمكن أن تسرّح جزءاً من العمالة في هذه الصناعات، وفي نفس الوقت ترفع الإنتاج[71]. ولكن على ضوء الأعداد الكبيرة التي تسعى إلى العمل، أيّ تحسيناتٍ يجب أنْ تُتَّخذَ تدريجيا لتفادي مشكلة البطالة. عاملٌ أخر مهمٌ هو أن حركة العمالة مكانيا لم تُصاحب بزيادةٍ في الحركة الداخلية للصناعة. هذا يعني أن الهجرة الوافدة إلى طرابلس أزَّمت مشكلة الأيدي العاملة المدربة. الإفراط في العمالة غير المدربة وغير الفعالة مكلف، على نحو يؤدي إلى زيادة الاعتماد على استعمال الميكنة، التي بدورها تجعلُ الصناعة توفِّرُ فرصاً قليلةً للأعداد الكبيرة من العمالة المهاجرة غير المدربة.

أبعُد ما يمكن رؤيته أنه ليس هناك من إمكانيةٍ لتكوين فرصٍ واسعة في القطاعات غير الزراعية في الاقتصاد الليبي، وأنَّ الأرض الزراعية يجب أن تبقي المورد الرئيسّ لأغلب السكان، على الرغم من الطفرة النفطية المهمة جداً في نموِّ الدّخل الوطنيِّ على الأمد البعيد، فصناعة النفط لا تستطيع زيادة فرص العمل بالدرجة الكبيرة المطلوبة. الموارد المعدنية الأخرى غير

منظورة، والموارد الخام قليلةٌ، وغالباً زراعية المصدر، والتنمية الصناعية من المحتمل أنْ تبقي محدودةً. التَّوسُّع في الاقتصاد محدودٌ بسبب صغر حجم السوق المحلي (حجم سكان ليبيا في عام 1964 وصل إلى 1,559,399 نسمة[72])، وتوزيع السكان غير متوازنٍ، كما أنَّ حجمه صغيرٌ. هذا يعني أنَّ تكاليف النَّقل مرتفعةٌ، ومشكلة التوزيع والتسويق متأزمةٌ. على ضوء هذه الظروف وفي وضع ترك الأراضي الزراعية، في نفس الوقت الذي ازداد فيه استيراد السلع الغذائية، يمكن أن تحل مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة في ليبيا منطقيا بتحسين الزراعة إلى الحد الذي يصبح فيه الدَّخل في الريف أعلى أو مساوياً للدَّخل في المدينة. هذا إلى مستوى حيث لا يكون هناك احتياجٌ للتفريق أو المفاضلة بين "القطاع الحديث" و"القطاع التقليدي" في الاقتصاد الليبي.

قائمة الأشكال:

شكل رقم (1)

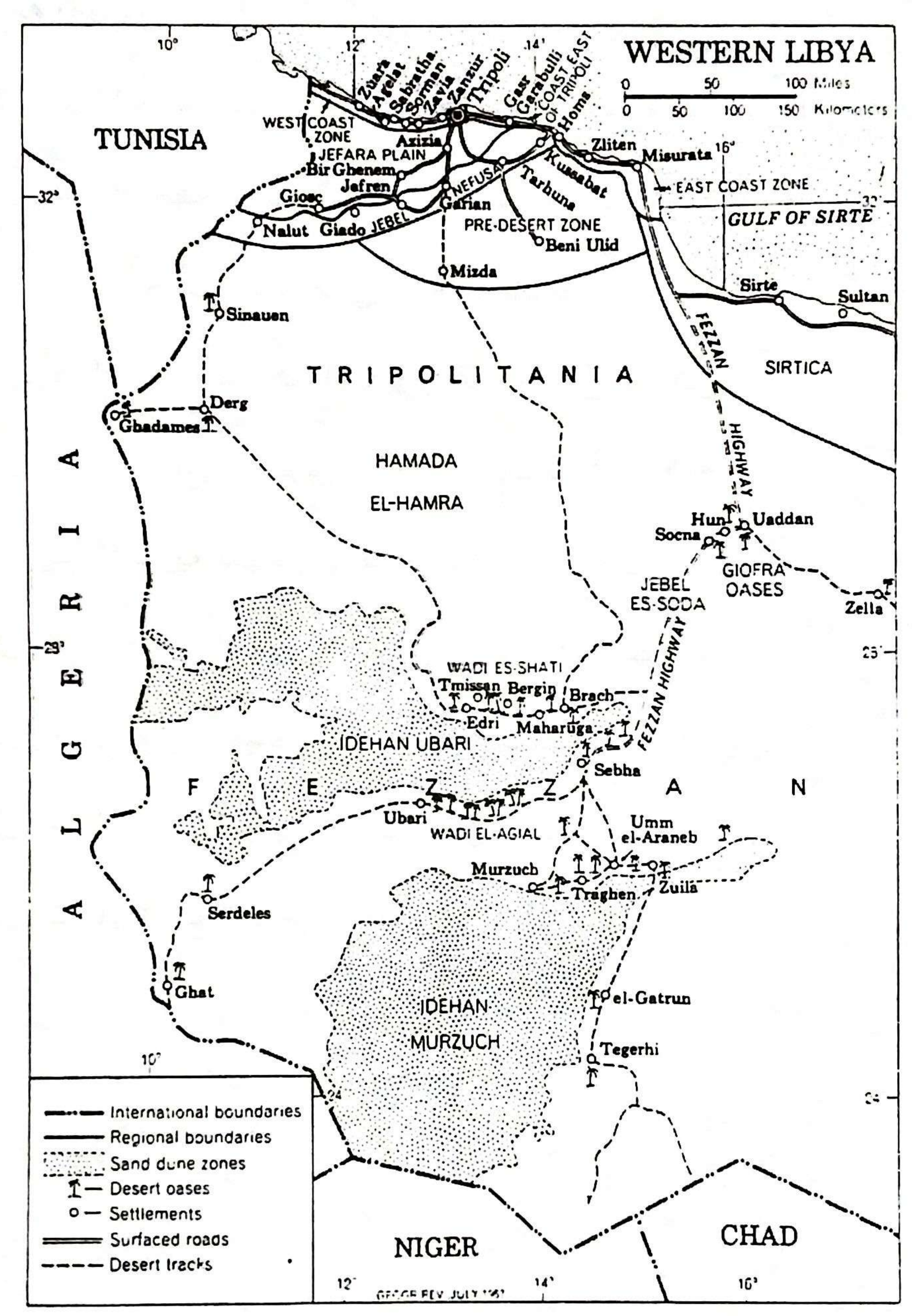
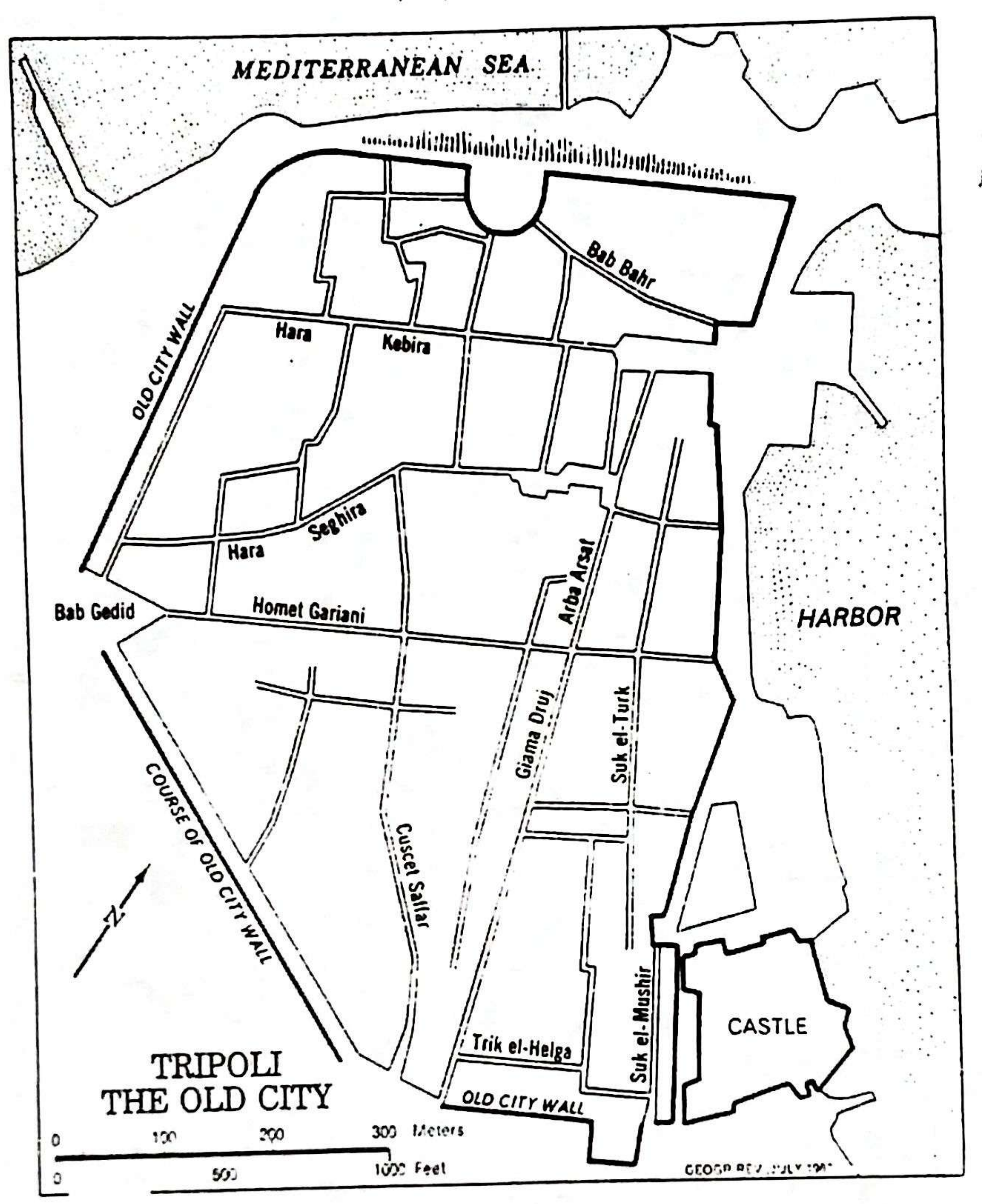
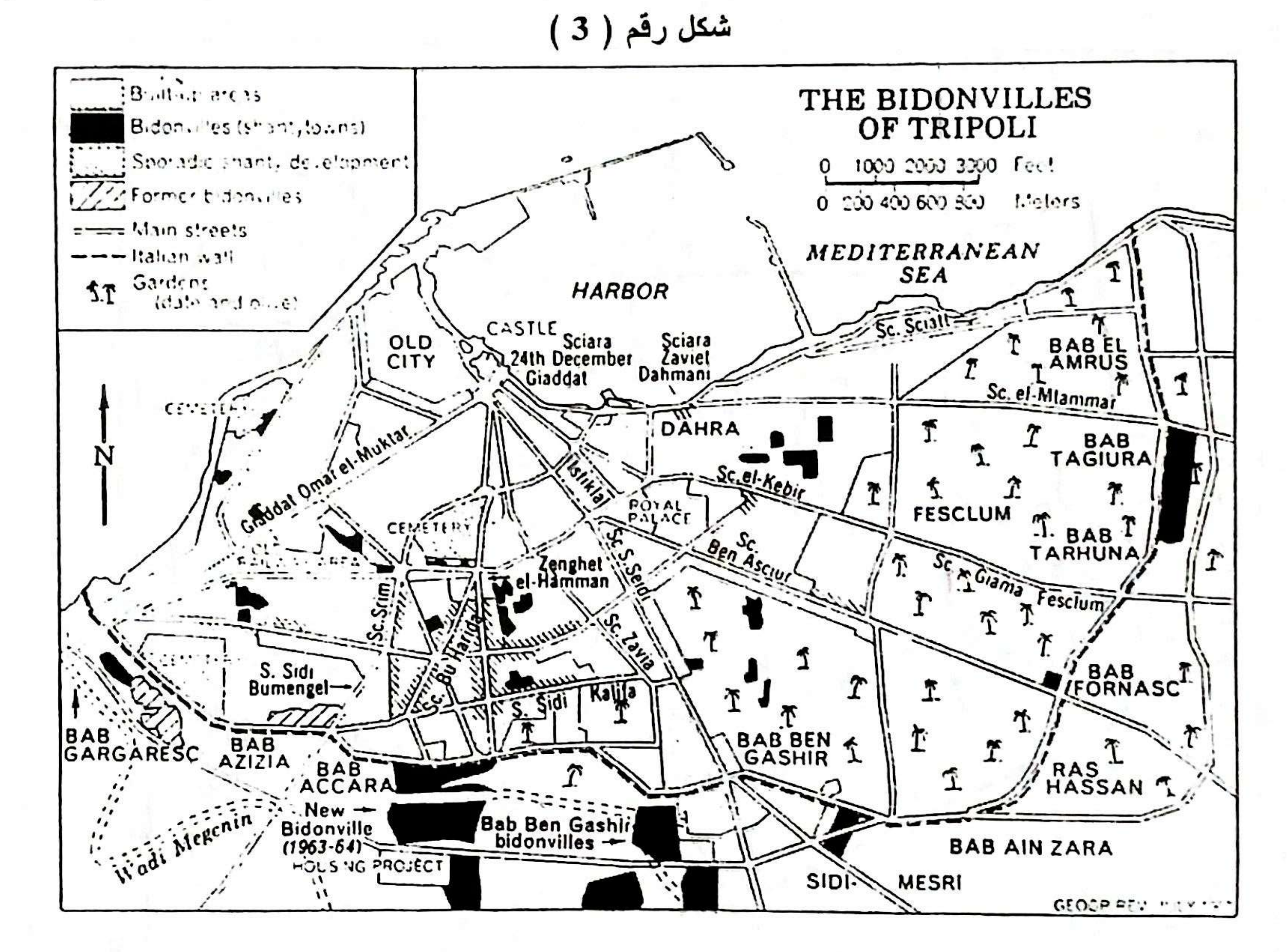


FIG. 1—Location map of western Libya, showing regions mentioned in the text.

شكل رقم (2)


MEDITERRANEAN SEA
Bab Bahr
OLD CITY WALL
Hara
Kebira
Hara
Seghira
Bab Gedid
Homet Gariani
Arba Arsat
HARBOR
Giama Druj
Suk el-Turk
COURSE OF OLD CITY WALL
Cuscet Sallar
N
Suk el-Mushir
CASTLE
Trik el-Helga
TRIPOLI
THE OLD CITY
OLD CITY WALL
Meters
Feet

شكل رقم (3)



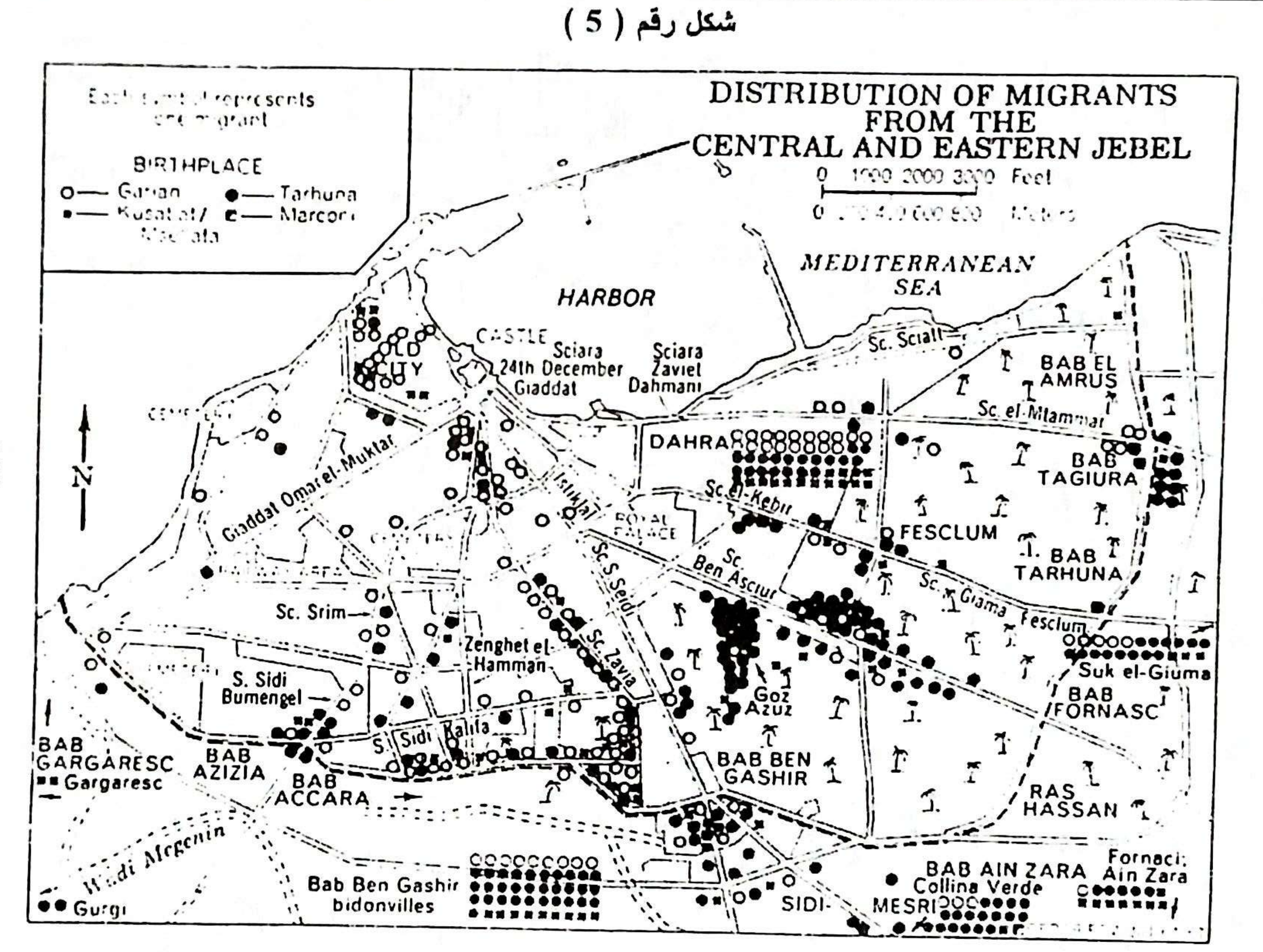
Tripoli and its bidonvilles. Sources for base map: plan of Tripoli, 1:5000 (see Figure 4), plan of Tripoli (no scale given), published by the Libyan Tourist Department, Tripoli, 1963. Data from air photography, 1958; from plan of Tripoli, 1:5000, 1962; and from helicopter photography and ground observations made by the author in 1963-1964.

شكل رقم (4)

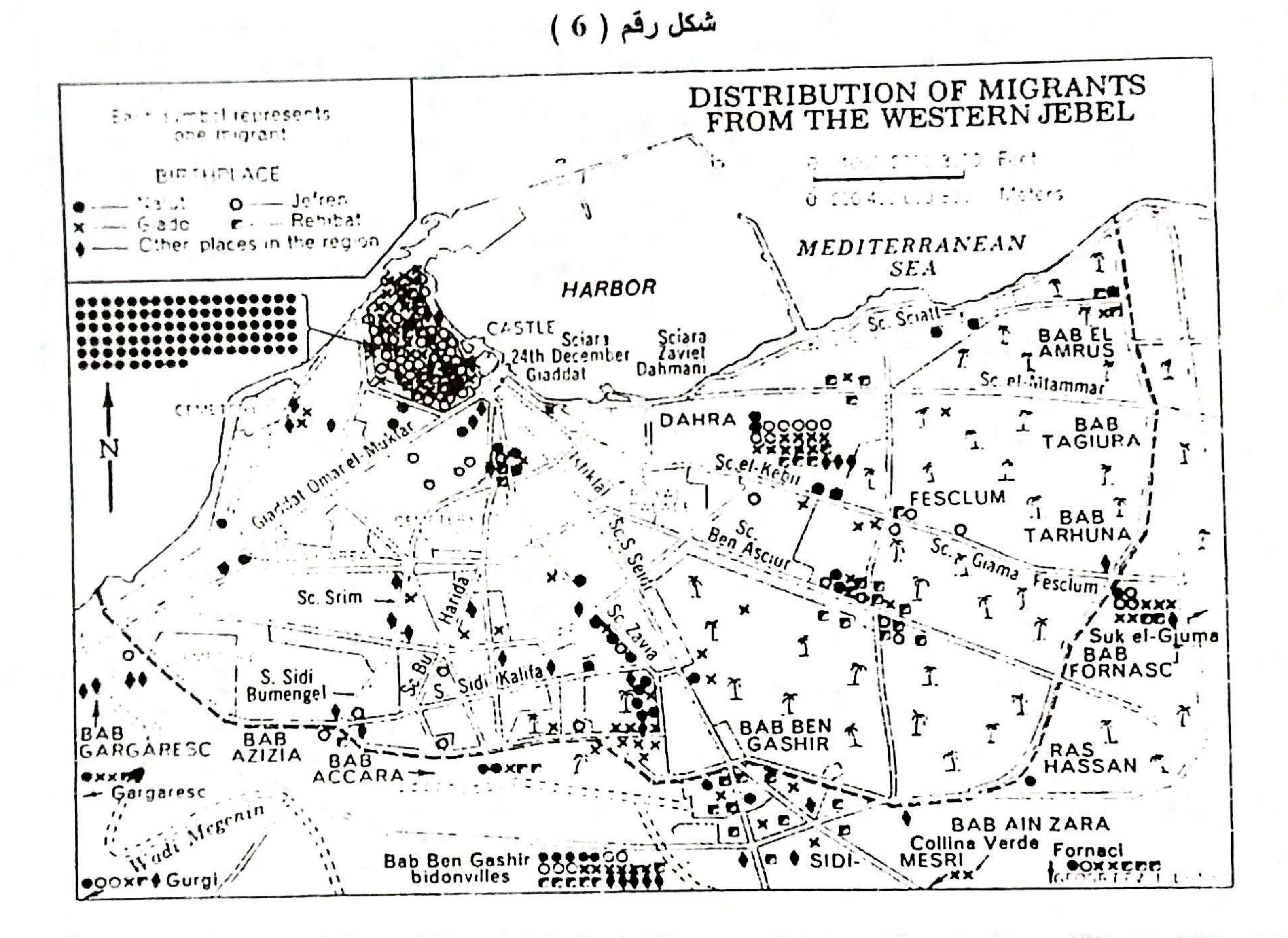


Distribution of in-migrants in Tripoli. Data for this and following maps (Figs. 7–12 inclusive) from sample survey, 1963–1964 (see text

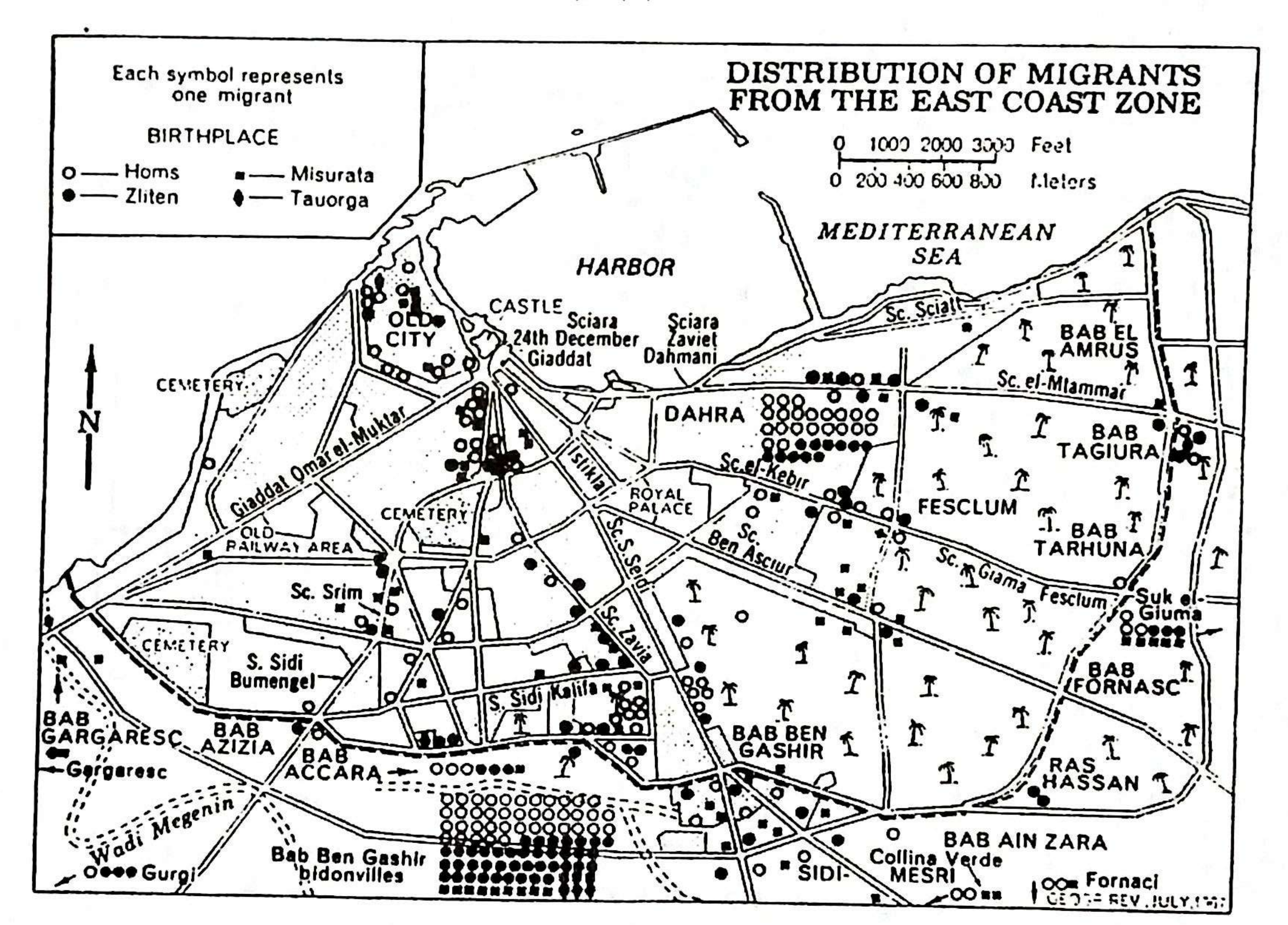
شكل رقم (5)


DISTRIBUTION OF MIGRANTS
FROM THE
CENTRAL AND EASTERN JEBEL
0 1000 2000 3000 Feet
BIRTHPLACE
Tarhuna
MEDITERRANEAN SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara 24th December Giaddat
Sciara Zaviet Dahmani
Sc. Sciall
BAB EL AMRUS
Sc. el-Mlammal
DAHRA
BAB TAGIURA
Sc. el-Kebir
ROYAL PALACE
FESCLUM
BAB TARHUNA
Sc. Ben Asciur
Sc. Giama
Fesclum
Suk el-Giuma
BAB FORNASC
Goz Azuz
BAB BEN GASHIR
RAS HASSAN
Istiklal
Sc. S. Seidi
Sc. Zavia
Zenghet el-Hamman
Sc. Srim
S. Sidi Bumengel
S. Sidi Kalifa
Giaddat Omar el-Muktar
BAB GARGARESC
Gargaresc
BAB AZIZIA
BAB ACCARA
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir bidonvilles
SIDI-
MESRI
BAB AIN ZARA
Collina Verde
Fornaci: Ain Zara
N

شكل رقم (6)

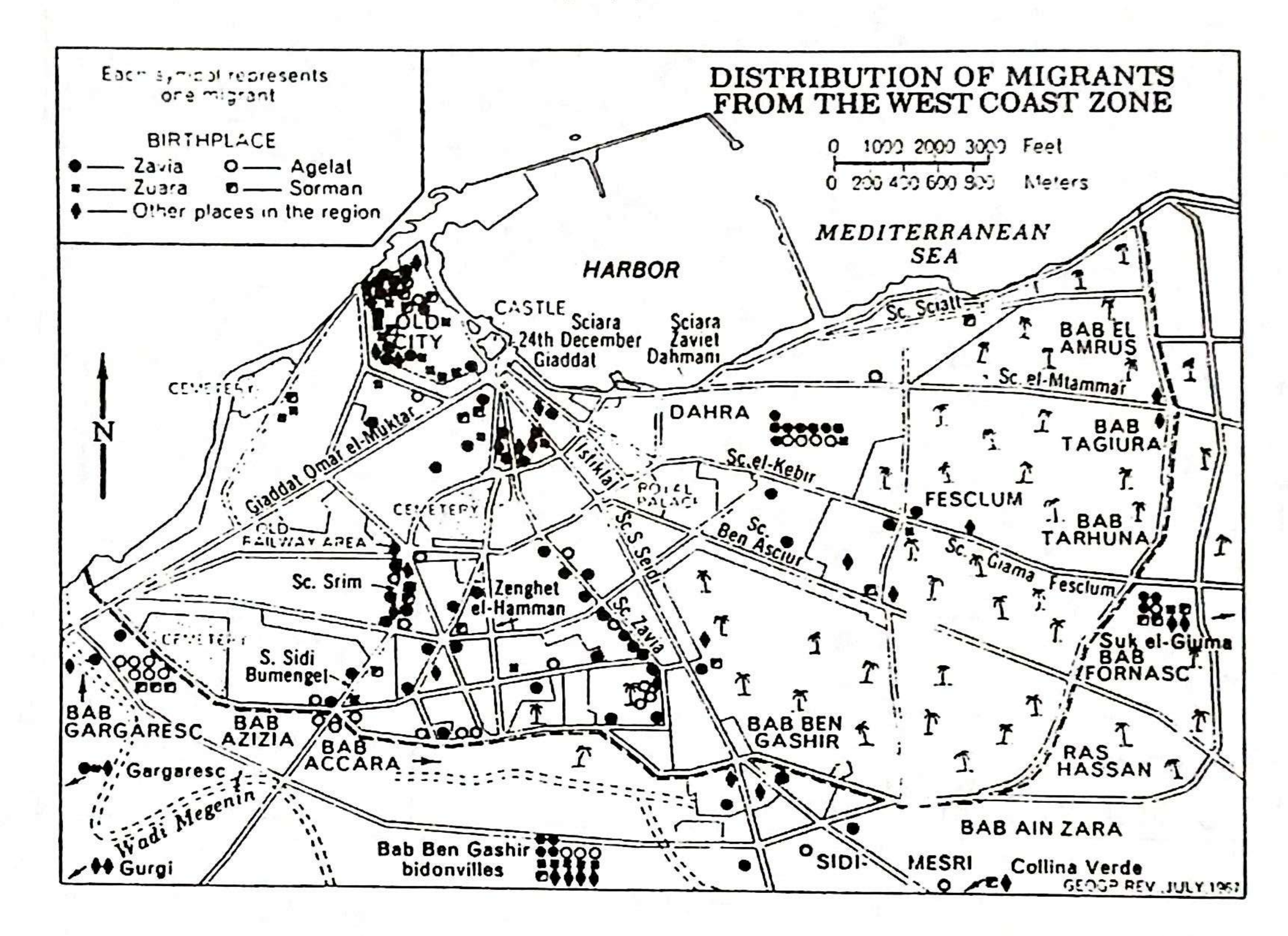

DISTRIBUTION OF MIGRANTS
FROM THE WESTERN JEBEL
one migrant
Nalut
Jofren
Giado
Rehibat
Other places in the region
N
MEDITERRANEAN
SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara
24th December
Giaddat
Sciara
Zaviet
Dahmani
Sc. Sciati
BAB EL
AMRUS
DAHRA
BAB
TAGIURA
Sc.el-Kebir
FESCLUM
BAB
TARHUNA
Sc.
Ben Asciur
Sc. Giama
Fesclum
Istiklal
Sc.S. Senir
Sc. Zavia
Giaddat Omar el-Muktar
Sc. Srim
Harida
S. Sidi
Bumengel
S. Sidi Kalifa
Suk el-Giuma
BAB
FORNASC
BAB BEN
GASHIR
RAS
HASSAN
BAB
GARGARESC
Gargaresc
BAB
AZIZIA
BAB
ACCARA
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir
bidonvilles
SIDI-
MESRI
Collina Verde
BAB AIN ZARA
Fornaci

شكل رقم (7)

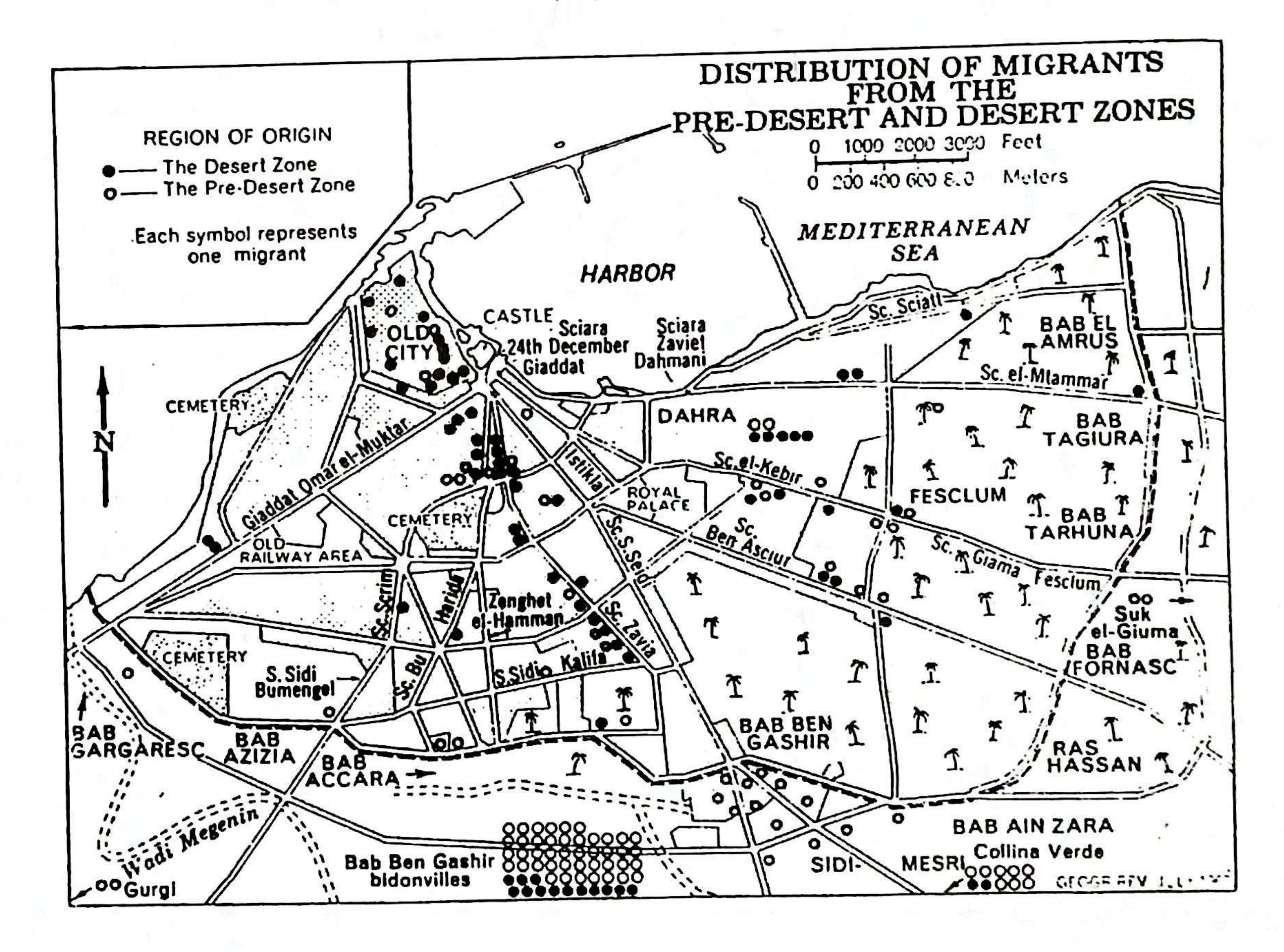


DISTRIBUTION OF MIGRANTS FROM THE EAST COAST ZONE
Each symbol represents one migrant
BIRTHPLACE
Homs
Zliten
Misurata
Tauorga
0 1000 2000 3000 Feet
0 200 400 600 800 Meters
MEDITERRANEAN SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara 24th December
Giaddat
Sciara Zaviet Dahmani
OLD CITY
CEMETERY
Giaddat Omar el-Muktar
OLD RAILWAY AREA
CEMETERY
Sc. Srim
CEMETERY
S. Sidi Bumengel
BAB GARGARESC
Gargaresc
BAB AZIZIA
BAB ACCARA
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir bidonvilles
DAHRA
Sc. el-Kebir
Istiklal
ROYAL PALACE
Sc. S. Seidi
Sc. Zavia
S. Sidi Kalifa
Sc. Ben Asciur
BAB BEN GASHIR
SIDI-
MESRI
Collina Verde
BAB AIN ZARA
Fornaci
Sc. Sciat
BAB EL AMRUS
Sc. el-Mtammar
BAB TAGIURA
FESCLUM
BAB TARHUNA
Sc. Giama Fesclum
Suk el-Giuma
BAB FORNASC
RAS HASSAN

شكل رقم (8)


DISTRIBUTION OF MIGRANTS FROM THE WEST COAST ZONE
0 1000 2000 3000 Feet
0 200 400 600 800 Meters
BIRTHPLACE
Zavia
Agelat
Zuara
Sorman
Other places in the region
N
MEDITERRANEAN SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara 24th December
Giaddat
Sciara Zaviet Dahmani
OLD CITY
CEMETERY
Giaddat Omar el-Muktar
OLD RAILWAY AREA
DAHRA
Sc. el-Kebir
Istiklal
ROYAL PALACE
Sc. Ben Asciur
Sc. S. Seidi
Sc. Zavia
Zenghet el-Hamman
Sc. Srim
S. Sidi Bumengel
BAB GARGARESC
BAB AZIZIA
BAB ACCARA
Gargaresc
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir bidonvilles
BAB BEN GASHIR
SIDI
MESRI
Collina Verde
BAB AIN ZARA
RAS HASSAN
Suk el-Giuma
BAB FORNASC
Sc. Giama Fesclum
FESCLUM
BAB TARHUNA
BAB TAGIURA
Sc. el-Mtammar
BAB EL AMRUS
Sc. Sciall
GEOGR REV. JULY 1967

شكل رقم (9)


DISTRIBUTION OF MIGRANTS
FROM THE
PRE-DESERT AND DESERT ZONES
0 1000 2000 3000 Feet
Meters
REGION OF ORIGIN
The Desert Zone
The Pre-Desert Zone
Each symbol represents
one migrant
N
MEDITERRANEAN
SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara
24th December
Giaddat
Sciara
Zaviet
Dahmani
OLD
CITY
CEMETERY
Giaddat Omar el-Muktar
OLD
RAILWAY AREA
CEMETERY
DAHRA
Istiklal
ROYAL
PALACE
Sc. el-Kebir
Sc.
Ben Asciur
Sc. S. Seidi
Sc. Zavia
Zenghet
el-Hamman
Harida
Sc. Scrim
Sc. Bu
S. Sidio Kalifa
CEMETERY
S. Sidi
Bumengel
Sc. Sciatt
BAB EL
AMRUS
Sc. el-Mlammar
BAB
TAGIURA
FESCLUM
BAB
TARHUNA
Sc. Giama Fesclum
Suk
el-Giuma
BAB
FORNASC
RAS
HASSAN
BAB BEN
GASHIR
BAB
GARGARESC
BAB
AZIZIA
BAB
ACCARA
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir
bidonvilles
SIDI-
MESRI
BAB AIN ZARA
Collina Verde

شكل رقم (10)

DISTRIBUTION OF MIGRANTS
FROM OTHER REGIONS
0 1000 2000 3000 Feet
0 200 400 600 800 Meters
REGION OF ORIGIN
Jafara Plain
North Cyrenaica
Coast East of Tripoli
Sirte
Foreign states
(Libyan nationality at birth)
Each symbol represents one migrant
N
MEDITERRANEAN SEA
HARBOR
CASTLE
Sciara 24th December Giaddat
Sciara Zaviet Dahmani
OLD CITY
CEMETERY
Sc. Scial
BAB EL AMRUS
Sc. el-Mtammar
DAHRA
BAB TAGIURA
Sc. el-Kebir
FESCLUM
BAB TARHUNA
Istiklal
ROYAL PALACE
Sc. Ben Asciur
Sc. Giama Fescluin
Giaddat Omar el-Muktar
OLD RAILWAY AREA
Sc. S. Seid
Sc. Zavia
Sc. Srim
Suk el-Giuma
BAB FORNASC
S. Sidi Bumengel
S. Sidi Kalifa
BAB BEN GASHIR
RAS HASSAN
BAB GARGARESC
Gargaresc
BAB AZIZIA
BAB ACCARA
Wadi Megenin
Gurgi
Bab Ben Gashir bidonvilles
BAB AIN ZARA
Collina Verde
SIDI-MESRI
Fornaci / Ain Zara

هوامش

1. That is the former provinces of Tripolitania and Fezzan. In 1963 the federal form of government was abandoned in fever of a unitary system.
2. Lapworth, C. and Zimmern, H.(1912), Tripoli and Young Italy, London, P161.
3. This was in conformity with the Islamic principle.
4. Bricchetti, L.(1896), Tripolitania, Rome, P13.
5. Tully, M.(1957), Letters written during a ten years residence at the court of Tripoli (edited by Seton Deardon), London, P46.
6. MacArther, D.(1950), Auto Nomad in Barbary, London, P232.
7. Despois, J.(1935), Le Djebel Nafousa, Tripolitania: Etude Geographique, Paris, PP166-167.
8. Despois, J.(1946), Memoires de la Mission Scientifque du Fezzan (1944-45), Geographie Humaine, Paris, Vol.3, PP182-83.
9. Coletti, F.(1923), La Tripolitania Settentrionale e la sua Vita Social,(2nd edition), Bologna, P87.
10. Vigourous, L.(1945), L`emigration Mozabite dans les Villes du Tell Algerien, Travaux de`Inst.de Recherché Sahariennes, Vol.3, PP87-102.
11. See for example: Henri Duveyrier (1864), Exploration du Sahara: Les Touareg du nord, Paris, P257. Also, Leon Pervinquiere, (1912), La Tripolitanie Interdite-Ghadames, Paris, P181.

12.See for example: R. Lespes, (1930), Alger: etude de geographie et d`historie urbaines, Paris, PP548-555.

13.Despois, J.(1935), OpCit, P168. Also, Despois, J.(1946), OpCit, P183.

14.IBRD, (1960), The Economic Development of Libya, Baltimore.

15.Ministry of National Economy, (1957), Census of Employment and Production in Urban Area, Part 1, Tripoli, P9.

16.IBRD, (1960), OpCit, P62.

17.Thomas, F.(1961), The Libyan Oil Worker, in Middle East Journal, Vol.15, PP264-76.

18.IBRD, (1960), OpCit, P62.

19.British Military Administration, (1974), Handbook on Tripolitania, Tripoli, P53.

20.BMA, (1944) Ann. Rept. on British Military Administration of Tripolitania, Tripoli, P36.

21.Paleologos, J.(1953), Explanatory Report on the Proposed Social Insurance Scheme for Libya, UNTAM to Libya, Tripoli, P42.

22.Thomas, F.(1961), OpCit, P271.

23.The "Rebaa" and "djebbad".

24.Bernet, E.(1912), En Tripolitaine: Voyage a Ghadames, Paris, P84.

25. Despois, J.(1935), OpCit, P166.

26.Pervinquiere, (1912), OpCit,

27.Le Seelleur, T.(1963), Libya: Statistic for Education Planning, UNESCO, Paris, P19.

28.MacArther, D.(1950), OpCit.

29.Sunday Ghibli, (May 16,1954), Tripoli.

30.Harrison, R.(1965), Migration as a Factor in the Geography of Western Libya : 1900-1964, (unpublished doctoral dissertation), University of Cambridge, PP38-45.

31. IBRD, (1960), OpCit, P445.

32.Harrison, R.(1965), OpCit, P46-70.

33.Gerhard R.(1882), Von Tripolis nach Alexandrien, Bremen,Vol.1 P88.

34.Caputo, E.(1912), Letter dalla Libia, in Riv.Geog.Italiana, Vol.19, PP368-83.

35.The table only refers to birthplaces.

36. Agostini, E.(1917), Le Popolazioni della Tripolitania: Notizie etniche e storiche, Tripoli, PP3-10.

37.See Fig 4.

38.Dresch, J.(1953), Aspects Nouveaux de L`afrique du Nord Annals de Geog., Vol.62, PP37-56.

39.Bologna, L.(1957), Report to the Government of Libya on Settlement Planning, FAO Report, No.732 Rome. P9.

40.Tully, M.(1957), OpCit,P46.

41.Fournel, M.(1887), La Tripolitaine, Paris, PP15,83.

42.Minutilli, F.(1902), La Tripolitania, Turin, PP167-68.

43.Corradini, E.(1911), L`Ora di Tripoli, Milan, PP68,70.

44.Lapworth, C. and Zimmern, H.(1912), OpCit, PP126.

45.Bertarelli, L.(1937), Libia: Guida d`litalia della Consociazione Turistica Italiana, Vol.23, Milan, P132.

46.Higgins, B.(1953), The Economic and Social Development of Libya, UNTAP, New York, P78.

47.BMA, (1943), Ann. Rept. on British Military Administration of Tripolitania, Tripoli, P42.

48.Sunday Ghibli, (July 8, 147, and May 23, 1948).

49.BMA, (1945) Ann. Rept. on British Military Administration of Tripolitania, Tripoli, P7.

50.Sunday Ghibli, (Sept.28,1952 and Dec.7,1952).

51. Sunday Ghibli, (Aug.28,1960).

52.Higgins, B.(1953), OpCit.

53.General Population Census of Libya, 1945, Table3, P54.

54.Preliminary results of the General Population Census, 1964.

55.BMA, (1943), OpCit.

56.IBRD, (1960),OpCit, P277.

57.Preliminary results of the General Population Census, 1964.

58.Sunday Ghibli, (July 17,1960).

59.British Military Administration, (1974), OpCit.PP53-4.

60.Higgins, B.(1953), OpCit. P78.

61.BMA, (1943), OpCit.

62.Dowson, V.(1961), Report to the Govt. Of Libya on Date Production, FAO, Rome, P14.

63. Robb, R.(1945), Survey of Land Resources of Tripolitania, BMA, Tripoli, P9.

64. Ministry of Agriculture, (1962), 1960 Censes of Agriculture: Report and Tables, Tripoli, P59.

65. Fisher, W.(1953), Problems of Modern Libya, Geog. Journal, Vol.119, PP183-99.

66. Ministry of Agriculture, (1962), OpCit, P84.

67. ILO, (1960), Labour Survey of North Africa, P103.

68. Higgins, B.(1953), OpCit, P85.

69. BMA, (1945), OpCit.

70. IBRD, (1960), OpCit, P445.

71. Pappayoanou, A. (1951), Handicraft Occupation in Libya: Their Existing Techniques and Possibilities of Expansion, ILO, Geneva, PP3,48.

72. Preliminary results of the General Population Census, 1964, P1.

أهداف المجلة والمجالات التي تعنى بها :

تهدف المجلة إلى نشر البحوث والمقالات المتخصصة في المجالات الجغرافية المختلفة. ويخضع للتقييم كل ما يقدم للنشر من بحوث أصيلة شاملة ومختصرة، وهي ترحب ببحوث الجغرافيين من كافة أقطار الوطن العربي.

قواعد النشر بالمجلة :

- إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى. ويقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو مجموعة الباحثين.
- يكتب البحث بلغة عربية سليمة، وأن تتوفر فيه الموضوعية والمنهج العلمي في البحث والتوثيق.
- تقدم أصول البحث من نسختين على ورق قياس A4 بالاضافة إلى نسخه على قرص مدمج CD. لا يزيد البحث مع المصادر والأشكال والجدوال على 25 صفحة مطبوعة بمسافة ونصف بين كل سطر على نظام MS Word، بخط Simplified Arabic وبنط 14 للمتن، أما بالنسبة للعناونين فتكون بذات نوع الخط وببنط Bold 16.
- تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل. وتشتمل الصفحة الثانية من البحث ملخصا دقيقا في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب اسم الباحث، وتوضع المصطلحات الأساسية Key Words أسفل الملخص، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات. يبدأ متن البحث من الصفحة الثالثة، ويضم عنوان البحث من دون أسم المؤلف. يطبع كل جدول أو شكل على صفحة مستقلة، ويوضع في نهاية البحث ويحدد موضعه في المتن هكذا: جدول (1) أو شكل (1) هنا تقريبا.

- تطبق قواعد الإشارة إلى المراجع والمصادر وفقا للآتي: يستخدم نظام (اسم/تاريخ/صفحة) ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعا بالتاريخ ورقم الصفحة. أما قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائيا حسب نوعية المصدر كالتالي :

الكتب:	يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة – إن وجد – ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر .
الدوريات:	يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ص 5-15).
الكتب المحررة:	يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في)، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر، أو محررين) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر
الرسائل غير المنشورة:	يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.